

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

دكتور محمد رءوف حامد

القفز فوق العولمة

دار المعارف

إهـــــــداء٢٠٠٧

اسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات

جمهورية مصر العربية



سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٨٣]

مدير التحرير:
كريمة متولى

تصميم الغلاف:
عزيزة مختار

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .
هاتف: ٥٧٧٧٠٧٧ – فاكس: ٥٧٤٤٩٩٩ Email: maaref@idsc.net.eg

دكتور محمد رءوف حامد

القفز فوق العولمة



دار المعارف

إن الذيـن عنـوا بإنشـاء هـذه السلسـلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فـى شـىء واحـد ، هو نشر الثقـافة مـن حيث هـى ثقافـة ، لا يريـدون إلا أن يقـرأ أبنـاء الشـعوب العربيـة . وأن ينتفعـوا ، وأن تدعوهـم هذه القـراءة إلى الاسـتزادة مـن الثقافـة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقـى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الإهـــداء

إلى هؤلاء الكبار جدا بإنسانيتهم،
غير المعروفين بأسمائهم الفردية

إلى المواطن العادى الصالح فـى بلداننا الناميـة، ذلـك الـذى يتجشـم عناء التعامل مع أمور العمـل والحياة مـن منظـور الالتزام بالصـالح العـام وبالحقيقـة، وليـس مـن منظور نفـاق الكبار، وتملـق المنـاخ المجتمعـى المتسيد، والسعى لنفـع خـاص أنانى.

إلى المواطن العادى الصالح فى الشارع السياسى الدولى، ذلك الذى يصنع بحريته وبإيجابيته تلك الكتل البشرية المنتفضة بالمئات، والألوف، ومئات الألوف، بل وبالملايين، فى مظـاهرات عالمية مناهضة لسلبيات العولمة ورافضة للحرب.

إليـهما معـا، فبفضلهما يمكـن لبلداننـا الناميـة أن تحقـق فرصة العيش بشرف، وبفضلهما يمكن لسكان الكرة الأرضية تجنب مآسى هيمنة راس المال على مسيرة الإنسانية.

م. ر. حامد

تمهيد

غبائيات وذكائيات العولمة

لقد أدت العولمة الحديثة، بأدواتها الرئيسية، والتى ترتكز أساسا على التغيير التكنولوجى (خاصة فى الاتصالات والمعلوماتية والمواصلات) إلى تعديلات جذرية فى شكل الحياة وحركياتها، بما تتضمنه من منتجات وخدمات وعلاقات وطموحات ورغبات.. الخ.

وبينما كانت عوامل إيجابية مثل حب المعرفة وتحسين حياة الإنسان تشكل قوى دافعة للتغيير التكنولوجى، كانت هناك قوة تنظر للتغيير التكنولوجى باعتباره مدخلا للتكبير الشرس للمكاسب المادية المتمثلة فى تحقيق أكبر قيمة مضافة وأكبر فوائد ريعية ممكنة. هذه القوة هى رأس المال الساعى للهيمنة على الأسواق والشعوب.

وهكذا، لم يكن من الغريب أن تكون الغلبة فى السيطرة على عمليات توجيه أدوات العولمة والاستفادة منها لصالح رأس المال العالمى المهيمن، ولصالح الحكومات التى يصنعها ويتحالف معها وتتحالف معه.

نتج عن ذلك كله – فى جملته – تعضيد للأحادية والعنصرية والبلطجة على مستوى العالم. يظهر ذلك فى انحرافات الشرعية الدولية فى مجالات الأمن والتجارة والبيئة، ويتضح ذلك أيضا فى التوافق بين الإرهاب الإسرائيلى ضد الفلسطينيين مع الإرهاب الذى يمارسه القطب الدولى الأوحد ضد الشرعية الدولية، تماما كما يتضح فى ممارسة الرشوة المالية – شبه الصريحة – على المستوى الدولى.

ما نود جذب الانتباه إليه أن ممارسات الأحادية والعنصرية والبلطجة، والتى تتسيد الآن على الساحة الدولية، وتصنع الوجه اللاإنسانى الشرس للعولمة، هى ممارسات تنتج عن الأنانية والغباء فى استيعاب العولمة. إنها غبائيات العولمة كما يسعى إليها رأس المال العالمى المهيمن، والذى ترتبط مصالحة وحباله بالعديد من الممارسات الشاذة فى الدول النامية، سواء كانت فسادًا ماليًا، أم ديكتاتوريات، أم عنصريات، أم تطرفات، أم مخدرات.. الخ.

وفى المقابل، فإن من المهم الانتباه إلى أن هناك حركية عولمية مختلفة ومشرقة قد بزغت نواتها بالفعل، وهى الآن فى سبيلها إلى التبلور والتشكل عبر العالم. إنها حركية الإنسان العالمى، الذى بدأ يشق طريقه فى التأثير الإيجابى على مجريات أمور العالم فى السياسة، والتجارة، والبيئة أيضا. إنه الإنسان الذى يصنع الكتل البشرية المتظاهرة – بنظام وبقوة – ضد سلبيات العولمة، وضد

أخطاء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وضد الحرب، وهو الذى يشارك فى حركيات اجتماعية جديدة - عابرة لحدود الدول - من أجل تصحيح وضبط مسارات العولمة، لتكون فى صالح المسار الإنسانى العام فى كل مكان على الكرة الأرضية. هذه الحركية الإنسانية المشرقة لم تكن لتنشأ إلا من خلال- وباستخدام - أدوات العولمة التكنولوجية (من اتصالات ومعلوماتية ومواصلات). إنها وجه للممارسات الذكية (أو الاستيعاب الذكى) للعولمة. أو هى ذكائياتها، ذكائيات العولمة، والتى ستكون - بطبيعتها - مؤهلة لصنع شارع سياسى عالمى جديد، يُسخر العولمة التكنولوجية لصالح الشعوب جميعها، فى الشمال والجنوب على السواء.

عوامل عديدة تدفع إلى التفاؤل بإمكانية غلبة ذكائيات العولمة على غبائياتها. من أبرز هذه العوامل كون الإنسان الممارس لذكائيات العولمة هو الأكثر شبابا، وهو الأنقى طموحا. لقد بدأ هذا الإنسان - بالفعل - ينتظم فى حركيات غير تقليدية قادرة على التلاحم العالمى اللحظى، كما حدث فى ١٥ فبراير (٢٠٠٣) فى المظاهرات العالمية الكبرى ضد الحرب، وكما حدث من قبل فى الحركيات والمظاهرات التى سبقت انعقاد المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة - ٢٠٠١)، أو تلك التى نجحت فى مجابهة تحالف شركات الدواء العالمية ضد حق حكومة جنوب أفريقيا فى التصنيع المحلى (فيما يسمى بالترخيص الإجبارى)

لأدوية الإيدز. وفى تقديرنا، ستشكل ذكائيات العولمة الأمل الحقيقى لحماية الإنسانية من ضيق أفق وبطش غبائيات العولمة، وستكون سندا قويا للجهود التى يمكن أن يبذلها الجنوب فى استنهاض ذاته.

إن الفصول التى يضمها هذا الكتاب تشير جميعها - ضمنيا - إلى غبائيات العولمة وذكائياتها، ذلك مع التركيز فى الباب الأول (عولميات) على الظواهر والأدوات المتعلقة بالشمال والجنوب فى آن واحد، ثم الانتقال فى الباب الثانى (محليات) إلى تلك الممارسات الخاصة بالأوضاع داخل بلداننا النامية. أما الباب الثالث (تصحيحات ومتطلبات) فيتعامل مع الوسائل الاستراتيجية المتعلقة باستنهاض بلدان الجنوب، ويشير فى بعض فصوله إلى خصوصيات عربية. بعد ذلك يأتى الباب الرابع مشيرا إلى حركية التقدم من منظور جديد. إنه يتحدث عن كتائب ودوائر الإبداع، وعن التقدم كميزان وكأوزان.

تبقى الإشارة إلى أن بعض فصول الكتاب كانت فى الأصل مقالات أو دراسات نشرت فى منابر عربية، من أبرزها الأهرام والعربى (الكويتية) وسطور.

الباب الأول

عولميات

١ - من يرضع حلمة العولمة؟

٢ - قطار التبعية السريع.

٣ - مصيدة عقول الجنوب.

٤ - الإلهاء بالمستقبل.

٥ - مستقبل الثورات.

١

من يرضع حلمة العولمة؟

- ◻ بخليط من التسلية المخدرة يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة المحبطين !
- ◻ سياسة الحلمة ضرورة لتفريغ الانفجارات المحتملة المؤثرة على توجهات العولمة !
- ◻ قياديو العولمة يؤكدون أن العالم لا يحتاج إلى ٨٠٪ من سكانه !

آليات تخدير إرادة المجتمعات والشعوب:

من حسن الحظ أن الصحفى الألمانى النابه هانس بيتر مارتن كان أحد ثلاثة صحفيين فقط من كل أرجاء العالم سمح لهم بحضور لقاء غير عادى عُقد فى سان فرانسيسكو فى سبتمبر ١٩٩٥ وجمع خمسمائة من القادة على المستوى العالمى فى مجالات المال والسياسة والاقتصاد. كان صاحب الدعوة لهذا اللقاء هو ميخائيل جورباتشوف من خلال معهده والذى كان قد تم تأسيسه فى الولايات المتحدة بواسطة تبرعات بعض الأثرياء الأمريكيين وكان

مكان اللقاء فندق «الفيرمونت» الشهير، وحضره شخصيات مثل جورج بوش ومارجريت تاتشر ورئيس مؤسسة CNN ورؤساء لبعض الشركات العملاقة المتعدية الجنسية. لقد شكل هذا اللقاء بالنسبة للصحفى هانس بيتر مارتين أحد المعابر الرئيسية المهمة التى ساعدته (هو وصديقه هارالد شومان) على تكوين نظرة مختلفة لمسارات وتتابعات العولمة، أدت بالصديقين الألمانيين إلى إصدار كتابهما الشهير «فخ العولمة» ١٩٩٧. ومن خلال «فخ العولمة» نقل إلينا هانس بيتر مصطلحًا جديدًا وهو «تيتى تينمنت» Tittytainment كعنوان لأطروحة مهمة ناقشها «كبراء» العالم المجتمعون فى «الفيرمونت».

كان صاحب الأطروحة وناحت المصطلح هو السيد زبجنيو برجينسكى البولندى الأصل. والذى كان مستشارًا للأمن القومى فى إدارة الرئيس الأمريكى كارتر. وحسبما شرح برجينسكى للمجتمعين فإن Tittytainment مصطلح منحوت من Entertainment (تسلية). و Tits (حلمة) وهى الكلمة التى يستخدمها الأمريكيون للثدى «دلالًا». لقد بين برجينسكى أنه يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى «الحليب الذى يفيض عن ثدى الأم المرضع، فبخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة المحبطين».

وهكذا، كانت الأطروحة تختص- موضوعيًا - بما يمكن أن نطلق عليه «حلمة العولمة»، من حيث هى «ميكانيزم» لتسكين

خواطر المحبطين (فى كل أنحاء العالم) من جراء الرياح العولمية التى يصنعها هؤلاء القادة «العولميون» وغيرهم. والحق يقال إن برجينسكى - كرجل سياسة - كان محددًا وواضحًا فى استخدامه للكلمات والمصطلحات: «حلمة» - «خليط» - «تسلية» - «تغذية» - «تهدئة» - «سكان المعمورة».

إن التركيب البنائى للفكر البرجينسكى وكذلك للقاء «الفيرمونت» يجسد حقيقة مهمة، وهى أن شعوب العالم ومصائره ليست عند هؤلاء القادة أكثر من كرة صغيرة يسعون للهو بها، وحتى يستمر هذا اللهو لأطول زمن ممكن (أو إلى ما شاء الله) عليهم أن يعملوا على أن تستمر الكرة مجرد كرة، وألا يحدث لها أو فيها أى تعديل أو انفجار. ومن هنا كانت سياسة «الحلمة».

مناخ وميكانيزمات الحلمة

لا شك أن سياسة «الحلمة» تعد بمثابة آلية استراتيجية فى إطار مناخ العولمة، والذى فيه تهيمن اتفاقيات التجارة الدولية (من خلال منظمة التجارة العالمية)، وتتلاشى الحدود، وتتكسر الوطنيات، وتضمحل الصناعات المحلية وتتعاظم أحجام وقدرات الأموال القذرة dirty money (الناتجة عن المضاربات)، وتضعف اتحادات ونقابات العمال والمهنيين، وتتقلص إمكانات الحكومات (فى الدول النامية)، ذلك بينما يتضخم نفوذ الشركات متعدية الجنسية، وتتعاظم أنشطة الدعاية والإعلان والترويج الاستهلاكى.

كل ذلك بينما يتزايد انكفاء جزء كبير من النخبة من المثقفين والمفكرين والعلماء على الذات المحدودة جدا، من أجل الحفاظ على إمكانية مجاراةِ التطورات المالية والاستهلاكية.

وحتى لا تحدث انفجارات حادة (أو ثورية) تؤثر على التوجهات الجارية للعولمة، فإن سياسة الحلمة تصبح ضرورة. وفى تقديرنا أن برجينسكى لم يفعل أكثر من أنه أعطى وصفًا فلسفيًا لوضع قائم بالفعل. فالحَلَمة موجودة حتى قبل أطروحة برجينسكى، وصناعات التسلية (الأمريكية بالذات) قد حققت تطورات وانعكاسات اقتصادية واجتماعية مذهلة على المستوى العالمى، ذلك بالإضافة إلى القدرة الأمريكية الضخمة فى مجالات الدعاية والإعلان والترويج الاستهلاكى باستخدام أحدث وأرقى وأغلى التكنولوجيات.

إن قياديى العولمة وعلى رأسهم برجينسكى والرفاق الخمسمائة يرون أن مستقبل العمل سيكون طبقًا لتصور يطلقون عليه «الـ ٢٠٪»، وطبقًا لهذا التصور فإن نسبة ٢٠٪ من السكان العاملين (فى المعمورة) ستكفى فى القرن الحادى والعشرين للحفاظ على النشاط الاقتصادى الدولى حيث «لن تكون هناك حاجة إلى أيدٍ عاملة أكثر من هذا». وبالتالى فإن هذه الـ ٢٠٪ هى التى «ستعمل وتكسب المال وتستهلك»، وأما عن الباقين، وهم طبقة الـ ٨٠٪ (السفلى)، فإنهم يمثلون الطبقة التى ستواجه الفاقة، وذلك من

منظور التوجه العولمى «إما أن تأكل وإما أن تؤكل»، والذى تنبأ به الكاتب الأمريكى ريفكن فى كتابه «نهاية العمل».

الفخ

نعود إلى أحداث فندق «الفيرمونت»، ١٩٩٥ فى كاليفورنيا، وطبقًا لـ «فخ العولمة» فقد اتضح أن بعض الأكاديميين من المشاركين فى اللقاء يرون أن الاهتمام بأمر العاطلين عن العمل وهم الـ ٨٠٪ من سكان العالم ممن هم (فى سن العمل) سيكون فى إطار الأعمال الخيرية التطوعية والتى ينبغى الإعلاء من شأنها «حفاظًا على كرامة هؤلاء السكان»؟!. وبعيدًا عن مسألة استخدام بعض العلماء والمفكرين فى تبرير وتغليف وتمرير سلبيات العولمة (الاقتصادية)، فإن ما نود هنا الإشارة إليه هو أن أنانية رأس المال تحول المكتسبات المعرفية العالمية فى مجالات العلم والتكنولوجيا إلى مضخة تكديس لانتفاعات مادية استغلالية وصارخة تختص بمصالح قلة متناهية فى الصغر من حجم سكان العالم، وهم النخبة المسيرة لمجتمع العشرين بالمائة، بل بعض أعضاء هذا المجتمع، وذلك على حساب إمكانات الانتفاع بنتائج وتطبيقات مكتسبات المعرفة العلمية والتكنولوجية من أجل عامة سكان المعمورة فى كل مكان. وفى إطار أنانية رأس المال يجرى (أو جرى) تصنيع واستخدام «الحلمة» المشار إليها لتخدير سكان الكرة الأرضية (كما أشار برجينسكى)، ولتمرير تحولات العولمة.

إن جوهر ميكانيزمات «سياسة الحلمة» هو تغييب إرادة الإنسان وشل فاعلياته، وذلك من خلال إغراقه فى توجهات وممارسات استهلاكية مخططة بعناية. ومن الضرورى هنا الانتباه إلى أن الآليات والتتابعات الخاصة بهذه السياسة لا تختص فقط بخليط التخدير والغذاء من الحليب الذى «يفيض» عن ثدى الأم المرضع، لكنها تتضمن أيضًا ما يلى:

١ - تغيير فى نماذج القيم والاحتياجات يؤدى إلى زيادة التوجهات والتطلعات الاستهلاكية فى مجتمع الـ ٨٠٪، وبالتالى الاستيلاء على (وامتصاص) الإمكانات المادية الباقية لدى هذا المجتمع (وهى آخذة فى التناقص).

٢ - أن فكر الـ ٨٠/٢٠ بالمائة المشار إليه قد جرت صياغته بالاعتماد على مكتسبات العلم والتكنولوجيا والتى مكنت وتمكن أصحاب رءوس الأموال من الاستغناء عن الأيدى العاملة (وأيضًا العقول المفكرة)، وهو الأمر الذى جعل من الممكن الاعتماد على تسيير أمور الاقتصاد الدولى باعتماد - فقط - على ٢٠٪ من سكان العالم.

وبما أن تطورات العلم والتكنولوجيا تتزايد بمرور الزمن (وبسرعة أسية)، فيمكن أن نتوقع - فى إطار القيم السائدة لرأس المال العالمى - أن تتقلص باستمرار نسبة الـ ٢٠٪، وأن تتزايد باستمرار النسبة الخاصة بمجتمع الـ ٨٠٪ وهكذا، إذا استمرت أنانيات

وفلسفات الاتجاه العولمى المهيمن الآن ستتحول النسبة من ٢٠/٨٠ إلى ٨١/١٩، ثم إلى ٨٢/١٨.. وهكذا ٨٥/١٥، ٩٠/١٠، وهلم جرا!

٣ - أن التحولات التى سبقت الإشارة إليها تكون مصحوبة دومًا بتحولات فى نماذج القيم والاحتياجات فى إطار يسرع من تبخر القدرات الاستهلاكية لطبقة الـ ٨٠٪، والتى تتزايد نسبتها باستمرار، مع زيادة الرفاهية الاستهلاكية لطبقة الـ ٢٠٪، والتى تتناقص نسبتها تدريجيا.

مستقبل حلمة العولمة

لو أن أحداث ومتغيرات التاريخ تسير بشكل مخطط Linear فإن أصحاب منهج «الحلمة» يكونون على صواب بشأن إمكانية (واستمرارية) تحقيق (وتحقق) فلسفة الـ ٢٠٪ والـ ٨٠٪، لكن الأمر ليس كذلك، حيث لا التاريخ ولا الكائنات الحية يجرى فيهما التطور دوما بطريقة خطية Linear. فالتطور يجرى من خلال مسيرة غير خطية Non-linear، حيث متغيرات الفعل ورد الفعل، ومتغير الاكتشافات والفكر، فضلا عن متغيرات الكوارث والأحلام والإرادة والقيم.. الخ. وفى تقديرنا أن حلمة العولمة (أو مسيرتها) ستصاب بـ «السرطان»، والذى هو نمو غير عادى يدمر صاحبه.

نحن هنا فى هذا الاستشراف بخصوص نهايات حلمة العولمة لا ننطلق من أحداث سياتل ولا توجهات مجموعة الـ ١٥ أو عمليات بزوغ تكتلات إقليمية من الدول النامية.. إلخ (وإن كان يجوز لهذه

المتغيرات أن تؤخذ فى الحسبان)؛ لكننا ننطلق من المنطق البسيط للأمور والذى يمكن صياغته فى النقاط التالية:

١ - إن توجه الـ ٨٠/٢٠ بالمائة يختص بتقسيم كعكة الثروة سواء على المستوى الدولى أو على المستويات المحلية. وهى كعكة يكون التعامل معها على أى وجه من الأوجه مصحوبا بحراك سياسى من (وفى) اتجاهات مختلفة، مما لا يسمح بالثبات الزمنى شبه المطلق لأى نوع من التقسيم.

٢ - إن مجتمع الـ ٨٠٪، وحتى مجتمع الـ ٢٠٪، يضمان مثقفين وعلماء ومفكرين من الشباب والشيوخ، وهى فئات يتحول الجزء الأكبر منها - تدريجيا - إلى كيانات تتشابه فى علاقاتها بالعولمة بـ «البروليتاريا» فى علاقاتهما بالرأسمالية فى زمن سابق (ارجع إلى «الوطنية فى مواجهة العولمة» - سلسلة اقرأ - دار المعارف ١٩٩٩)، حيث يمكن توقع أن يكون لجزء من هذه الفئات مواقف ومسارات نضالية تختص بمصالحها وأيضا مصالح المهمشين الآخرين.

٣ - إن متغيرات كثيرة (وعلى رأسها متغيرات علمية وتكنولوجية) تؤدى إلى تغيير أطر وأشكال الممارسات الثورية. وفى هذا الإطار فإن المثقفين والعلماء والمفكرين وغيرهم سيكون ضمن إمكاناتهم القيام بممارسات تغييرية باستخدام المنجزات الأحدث للتكنولوجيا (فى مجالات مثل الاتصال والمعلوماتية والمنظوماتية.. الخ)، والتى ستكون بمثابة أسلحة رفيعة المستوى شفافة (وليست

نووية أو تقليدية أو بيضاء). وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى تغيير فى توازنات وفلسفات العولمة.

٤ – إن جيوش العاطلين فى الولايات المتحدة وفى أوربا، وتلك التى بدأت بذورها المبكرة تتكون فى اليابان، يمكن لها فى زمن العولمة وبالاعتماد على منجزاته (مثل سرعة الانتقال والانترنت) أن تتحول إلى قوى منظمة فى التعبير والحركة والمواقف بحيث تصل فى قدراتها إلى حد تعطيل وتعديل مسارات رئيسية فى توجهات العولمة (مثل التوجهات الاستهلاكية، والاستغناء عن العمالة). ذلك بالإضافة إلى إمكانية واحتمالية توصل هذه الجيوش (أو القوى) إلى بناء وتطوير مؤسسات وتوجهات سياسية جديدة.

٥ – وبازدياد إيقاع بزوغ كوارث العولمة يتزايد أيضًا إيقاع بزوغ الأفكار والجهود المواجهة لها، سواء بطرق شرعية مقبولة مجتمعيا (على المستويات الدولية والمحلية)، أم بطرق غير شرعية تؤدى إلى عنف وإرهاب، وخوف. وفى كل الأحوال فإن اتزان العولمة يهتز، ومع تكرار الاهتزازات تطرأ تغييرات تؤدى حتما إلى تعديلات جوهرية وتطويرات تصحيحية فى المسارات.

وهكذا، فى إطار لا خطية أحداث التاريخ ولا خطية نمو الكائنات Non-linearity، يصعب الحفاظ على صحة حلمة العولمة، أو قل الحفاظ على الظاهرة المرضية المسماة بهذا الاسم.

وإذا جرى تخدير إرادة المجتمعات والشعوب لبعض الوقت بالرضا عن طريق الرضاعة من حلمة العولمة، فإن ذلك لن يستمر على

الدوام، فكما يتوقع بزوغ فاعليات ثورة تكنولوجية جديدة، فإن القدرة على الاستمرار والتواصل فى صنع الغذاء المخدر الذى يفيض عن ثدى المرضع تعد أمرا مشكوكا فيها.

يبقى هناك تساؤلان، التساؤل الأول هو ما إذا كان المفكرون والعلماء والمثقفون سيتجهون إلى «تسريع» عجلة تصحيح ومواجهة العولمة (بحيث تنعكس منجزات وإيجابيات العلم والتكنولوجيا - فى أقرب وقت - على العالم ككل، وهو ما نشير إليه على أنه العالمية والتى هى تصحيح العولمة)، دون الانتظار للتداعى التلقائى للأمور؟ وأما التساؤل الثانى فهو: ترى ما المواصفات الخاصة بذلك الإنسان الذى يفضل أن يستمر (كفرد أو كجماعة) فى لعبة الرضاعة من حلمة برجينسكى ورفاقه.. أقصد «حلمة العولمة».

٢

قطار التبعية السريع

- المحكمة العليا فى بريطانيا تعيد تأميم شركة للسكك الحديدية!
- الأهداف الخفية لأنشطة (العملقة) و (الاستحواز) بين الشركات متعديات الجنسية.
- العولمة تذبح الإدارة !
- الجنوب يعولم ذاته دونما عولمة !
- الحاجة لإعادة هندسة التعامل مع العولمة.

بينما تتصاعد بشدة معاناة الرأى العام من سيطرة فوضى (الإرهاب) و(الإسترهاب) و(الإرهاب المضاد) على الشارع الدولى خاصة بعد الهجوم على الأبنية الرموز للنفوذ الأمريكى العولمى، إذا بخبر قصير جدا وراديكالى جدا جدا تناقلته وكالات الأنباء عن بريطانيا يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٠١. الخبر يقول إن المحكمة العليا فى بريطانيا قد أصدرت حكمًا بإخضاع شركة ريل تراك هاوس Rail Track House

للحكومة. إنها الشركة التى كانت تدير سكك حديد بريطانيا، الخبر يعنى تأميم الشركة بشراء الحكومة للأسهم مرة أخرى، ويعنى أكثر من ذلك وضع النهاية لتجربة بريطانيا (تاتشر) بتمليك شبكة السكك الحديدية لشركة خاصة.

أما عن الأسباب المباشرة وراء تراجع بريطانيا عن خصخصة السكك الحديدية بعد أن جرت خصخصتها بالفعل فى زمن سابق نتيجة أيديولوجيا الخصخصة فتعود إلى بلوغ ديون الشركة خمسة مليارات من الدلاورات وانخفاض قيمة السهم إلى جنيه ونصف إسترلينى بعد أن كانت ١٧ جنيهًا عام ١٩٩٨.

ورغم الأهمية غير العادية لهذا الخبر من منظور الفكر الاقتصادى، إلا أننا نشير إليه هنا فقط بسبب دلالاته المتعلقة بـ (التسيير الإدارى). لقد تغلبت الاعتبارات والفوائد الفردية الخاصة على تلك المعنية بالصالح العام، بحيث تتجه سلاسل متتابعة من الخلل فى التوجهات والتوازنات، انعكست بدورها ليس فقط فى قدر الديون وأسعار الأسهم، ولكن أيضًا فى أمور تتعلق بسلامة حركة القطارات.

العملقة والاستحواذ

وإذا كانت الحكومة البريطانية والمحكمة العليا قد دُفعتا لإنهاء تجربة بريطانيا فى خصخصة خطوط السكك الحديدية، وذلك من أجل تصحيح شئون وطنية، حيث هذه الخطوط كانت وستظل

بحكم (ولزوم) الضرورة الجغرافية المحضة داخل بريطانيا، فماذا عن أحوال الشركات العالمية الكبرى التى تتصف من خلال أعمالها وفروعها وتحالفاتها بأنها عبر (أو متعددة) الجنسية؟

هنا، ولأن هذه الشركات قد قامت بتكسير خائلى (افتراضى) Virtual للحدود، فقد بلغت من الجرأة والقسوة - فى غيبة دور رقابى أو توجيهى حقيقى للحكومات - أن تتعامل مع المصالح المجتمعية والإنسانية من منظور التعظيم العاجل للحوافظ المالية وعائدات الأسهم مهما كانت الخسائر التى يمكن أن تلحق بهذه المصالح. وبتفصيل أكثر نشير إلى أن معظم الشركات العالمية قد تبنت اتجاهات تهدف إلى (العملقة) Mega Mergers (وذلك بمعنى اندماج شركتين كبيرتين فى شركة واحدة عملاقة[*] وإلى الاستحواذ acquisitions (بمعنى استحواذ شركة كبرى عملاقة على شركة كبرى أخرى أصغر منها وذلك بشرائها). الغرض الظاهر لعمليات العملقة والاستحواذ هو تطوير (القدرات التنافسية) لكن الهدف الخفى الأصيل خلف معظم هذه العمليات كان المصالح المادية لكبار أصحاب الأسهم، وذلك مع الضرب - تمامًا - عرض الحائط بأية مصالح للصناعة نفسها أو لجماهير العاملين فيها، وهو الأمر الذى ينعكس فى نتيجتين أساسيتين. الأولى هى (الاحتكار)

(*) وقد حدث ذلك بالفعل بين أعداد كبيرة من الشركات العالمية فى مجالات مختلفة مثل الدواء والطيران والإلكترونيات فضلاً عن الاندماجات بين البنوك.

والذى يؤدى إلى إبطاء سرعة ازدهار الصناعة والتحكم السلبى فى الأسواق، وأما النتيجة الثانية والتى قد بدأت تظهر انعكاساتها الاجتماعية القاسية فهى (تسريح العاملين). هنا نجذب الانتباه إلى أن كل إعلان عن اندماج بين شركتين أو عن استحواذ شركة على شركة أخرى يتبعه مباشرة قرار (أو سلسلة من القرارات) بخصوص برامج لتسريح عشرات الألوف من العاملين من الشركات الداخلة فى العملقة أو الاستحواذ عبر حدود مختلف بلدان العالم. لقد تعاظم بضراوة هذا اتجاه الاحتكارى اللاإنسانى لدرجة أن بدأت ممارسته أيضًا داخل الشركات اليابانية على العاملين اليابانيين، وذلك على رغم كونه اتجاها معاكسًا تمامًا لخبرات وتوجهات إيجابية يابانية أصيلة يطلق عليها التوظف مدى الحياة Long Life Job.

الجدير بالانتباه والتمعن أنه بينما يأتى اتجاه تسريح العاملين متوافقًا مع الأهداف الضمنية للعولمة (والتى تقضى بالهيمنة لأصحاب القوة المادية، مالية كانت أم عسكرية، مع تسريح ٨٠٪ من العاملين فى النشاط الاقتصادى على مستوى العالم)؛ فإنه يتناقض تمامًا مع تطورات عظيمة فى فنون وممارسات ومفاهيم (الإدارة) تم التوصل إليها تدريجيًا عبر تراكم علمى إبداعى مكثف لخبرات وأفكار وتجارب ونتائج تحققت على مدى النصف الثانى من القرن العشرين (وتحديدًا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية).

سرطان الإدارة

إن التطورات الإدارية العظيمة التى نعنيها قد أتت من خلال سلسلة رائعة من الإبداعات الإنسانية والتى تضمنت السيبرناطيقا (أو التواصل والتحكم داخل الكائن الحى وفى الآلة)، والتآذر Synergetics، والارتقاء المجتمعى Sociogenesis، وبحوث العمليات Operations Research والرقمنة Digitalization، وقد انعكست هذه الإبداعات فى الإدارة الكلية للجودة TQM، والهندرة (أو الهندسة الإدارية) وإعادة البناء Reengineering، ثم تحليل النظم System Analysis، والتمكين Empowerment والتشبيك Networking، والمنظومية، لقد تمثلت المحصلة الجميلة والعظيمة للتقدم الهائل فى الإدارة فى مسارين مهمين: وهما تنامى القدرات المنظومية المؤدية إلى التطوير والتقدم وتحقيق الكسب لجميع الأطراف Win-Win من ناحية، والاستثمار المعرفى للإنسان العادى كمصدر غير محدود للابتكار والإبداع المؤسسى من ناحية أخرى. ومن خلال هذين المسارين عرف ما يسمى بـ (رسالة) المؤسسة و(الانتماء) المؤسسى. ولكن، للأسف الشديد، وكما هى طبائع الأمور، فإنه فى ثنايا عمليات الارتقاء المنظومى للمؤسسات كان النقيض يرقد متحفزًا، والنقيض هنا يتمثل فى خلايا سرطانية كامنة تنتظر الظروف المناسبة لإحداث الفوضى. هذه الخلايا هى المصالح الفردية لكبار أصحاب الأسهم (وأيضًا لكبار المديرين). لقد اقتضت هذه

المصالح الفردية اللجوء إلى اتجاهات تدميرية من أجل تحقيق مكاسب مادية سريعة.، تمثلت هذه الاتجاهات فى العملقة والاستحواذ وما وراءهما من سعى للاحتكار وتقليص للعمالة.

وهكذا، شهدت تسعينات القرن العشرين نتيجتين متناقضتين كانعكاسات لتنامى القدرات الإدارية، النتيجة الأولى تتمثل فى تسريع التطويرات التكنولوجية والعلمية، وتكبير وتنويع أحجام الأعمال، واتساع كمى وكيفى فى تطبيقات أسلوب التحالفات الاستراتيجية (فى التسويق والإنتاج والبحوث.. الخ)، حتى بات من المتوقع أن تصبح الإدارة بمثابة أيديولوجية كبرى فى القرن الحادى والعشرين. وأما النتيجة الثانية فتختص بالتحول من الاتجاه المتوقع والطبيعى وهو استفادة الجميع (العاملين والمستهلكين وأصحاب الأسهم والآخرين من غير المستهلكين) من المكاسب الناجمة، إلى اتجاه تشويهى وهو السطو المخطط (من كبار أصحاب الأسهم) على الفوائد المتحققة، بحيث إنه بدلا من حصول العاملين على الازدهار المستحق فى رفاهيتهم، وبدلا من المساهمة الواجبة فى التنمية الإنسانية فى عموم أنحاء العالم، فإننا نجد السعى الحثيث إلى الاحتكار، والأخبار شبه اليومية عن برامج تقليص العمالة وخفض التكاليف.

الجنوب الجديد

وعليه، فبالإضافة للمشكلات المزمنة فى الجنوب التقليدى (أو فى الدول النامية والأقل نموًا)، نجد الرأسمالية العالمية المهيمنة تجدد

الاتجاهات الاستعمارية وتضيف إلى مشكلات العالم، وذلك من خلال خلق جنوب جديد داخل الشمال ذاته (بالإضافة إلى السعى لتهميش نهائى للجنوب جميعه بقدر الإمكان).

لقد بدأت جماهير الجنوب الشمالى تصعد من ثوراتها الغاضبة. ظهر ذلك فيما حدث من تحطيم لمطاعم أمريكية فى فرنسا. كما ظهر ويظهر فى العديد من المظاهرات القوية والغاضبة ضد الاجتماعات والحركيات العولمية الخاصة بالمال والتجارة ورجال الأعمال بدءًا بمنتدى (دابوس) ومرورًا بسياتل (١٩٩٩) ثم جنوا (٢٠٠١).

ما حدث إذن هو أن (انانية الرأسمالية) و(المصالح الفردية للمديرين العظام) فى الشركات العالمية الكبرى قد اجتمعتا على نحر الإدارة فى مذبح العولمة. المسألة إذن – وببساطة – أن عملية النحر هذه والتى زادت حدة وتكرارًا مع بداية القرن الحادى والعشرين قد ضربت عرض الحائط بـ (رسالة المؤسسة وبـ (انتماءات العاملين) وكان من الطبيعى أن يقود ذلك إلى تحولات سلبية فى القيم وإلى تدهورات سريعة فى الأداء.. وإلى البطالة و.. وإلى عولمة الإخفاقات. وهكذا تنكشف يومًا بعد يوم الانعكاسات السلبية للعولمة على الإدارة، أو قل ينكشف مأزق الإدارة فى بيئة العولمة.

الجنوب وإدارة الذات

لقد فرضت قوى العولمة على دول الجنوب (وبشكل مباشر منذ أوائل تسعينات القرن العشرين) ما يسمى بالخصخصة. لم تكن هذه

الخصخصة مقصودة كآلية نمو بقدر ما كانت ترمى إلى تفكيك أدوات الإنتاج بحيث يسهل ابتلاعها[(٠)].

ومع الخصخصة الجنوبية التى نبعت من مخططات تأشيرية للعولمة (ولم تكن من بنات أفكار الجنوب) بدأت عمليات تسريح العاملين. وهكذا بدأ الجنوب (فى مصر وغيرها) يشهد تزايدات وربما مزايدات فى عمليات التسريح، وهو الأمر الذى يفاقم من المشكلات الاجتماعية الناجمة كانعكاسات للبطالة. المهم هنا الانتباه إلى أن الجنوب قد انتقل مباشرة من خلال الخصخصة إلى مشكلات تسريح العمالة دون المرور بعمليات التطوير الإدارى السابق الإشارة إليها (التآذر - التمكين - التكامل - إعادة الهندسة - الإدارة الكلية للجودة- المنظومية.. الخ).

لقد قفز الجنوب فى اتجاه التبعية أكثر بكثير جدا من محاولاته للقفز فى اتجاه التنمية، وأصبح الجنوب يعانى بشدة من ممارسة العولمة دون أن يدخل العولمة حقيقة (من حيث تطوير قوى وعائدات الإدارة والتكنولوجيا). إنه (أى الجنوب) يعولم ذاته دونما عولمة. هنا تبرز أسئلة مهمة:

---

(٠) هنا تجدر الإشارة إلى اتفاقيات التجارة العالمية كعامل مساعد أو مسرع لنحر الجنوب وابتلاعه.

* لماذا لم يتجه الجنوب إلى تطوير ذاته من خلال ابتكار توجهات إدارية تنبع من الجنوب ومن ظروفه (بعد استيعاب التوجهات الإدارية المتنامية عالميا)؟

* لماذا يقبل الجنوب (الغارق فى المشكلات) أن يضيف إلى مشكلاته مشكلتين كبيرتين إضافيتين، وهما تبعية القوى الإنتاجية فيه لقوى الهيمنة السائدة فى العولمة، وتسريح العمالة (وبالتالى زيادة البطالة ومشكلاتها)؟

* إذا كانت قوى الهيمنة فى العولمة تأكل أبناءها (فى الشمال) وتحولهم إلى (جنوب) فهل يُتوقع من نفس هذه القوى أن تقوم بمساعدة الجنوب التقليدى (وهو هنا البلدان النامية) على تأمين احتياجاته ومستقبله؟ وما الذى يدفع هذا الجنوب بتقديم نفسه (أو مصيره) قربانًا لهذه القوى؟

* وإذا كانت الإدارة المتقدمة فى الغرب تنحر إنجازاتها على مذبح العولمة (من خلال العملقة والاستحواذ)، فهل نصبر – نحن شعوب الجنوب – حتى يتم نحر الإمكانات والمكنات الباقية للجنوب على نفس المذبح؟

ختامًا، يمكن القول إنه لا تزال البلدان النامية تملك قدرًا من إمكانية التصرف فى أدوات اللعبة، وهى (الإدارة) واتفاقيات التجارة العالمية و(الخصخصة).. وعلى هذه البلدان بما تملك من مفكرين وقيادات ورأى عام أن تعيد هندسة التعامل مع العولمة وأدواتها.. فقط بكفاءة وبسرعة بقدر الإمكان



مصيدة عقول الجنوب

- قوى الهيمنة تنتقل من نزف الأدمغة إلى الادعاء بحفظها.
- هل يكون على المنتمين وطنيا أن يتحولوا إلى أجانب حتى يسمح لهم بإثبات الذات والمساهمة فى تطوير بلدانهم!
- كيف يبدع الجنوب فى الاستفادة من أبنائه.

فى زمن سابق كان استنزاف الإمكانات البشرية من بلدان الجنوب يتم بالاغتصاب (اغتصاب مواطنين آفارقة من أوطانهم ومن بين ذويهم وشحنهم إلى بلدان أخرى بعيدة حيث يباعون كعبيد وحيث تغتصب آدميتهم منهم ومن أنسالهم من بعدهم). وأما فى الزمن الحالى (وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية)، فإن استنزاف الإمكانات البشرية من بلدان الجنوب، كان (ولا يزال) يتم- أساسًا - بالتحفيز الانتقائى - وفى كلتا الحالتين، سواء بالاغتصاب أم بالتحفيز الانتقائى، فإن جزءًا من الشمال يستنزف لصالحه إمكانيات بشرية من الجنوب. فى الزمن السابق كانت هذه الممارسة تمثل نزفًا للسواعد والعضلات، وأما فى الزمن الحالى (عصر

الرأسمال الذهنى) فإنها تعد نزفًا للعقول وللإمكانات المعرفية، إن إصرار القوى المهيمنة فى الشمال على أن تسخر لصالحها الإمكانات البشرية فى الآخر (وهو الجنوب) جعلها (أى القوى المهيمنة) تقوم بتجميل عملية التسخير، حيث هى لا ترى فيها نزفًا للأدمغة Brain drainage، وإنما تعتبرها حفظًا لهذه الأدمغة Brain saving من التعرض للأذى أو التدهور أو الفقدان إذا ما بقيت فى الجنوب، وذلك باعتبار بلدان وشعوب الجنوب غير قادرة (من منظور الشمال) على تطوير هذه الأدمغة والانتفاع بها.

وهكذا، المهيمنون فى الشمال (ناهيك عن وكلائهم من الجنوبيين) يراوغون على الدوام - من أجل تعظيم مكاسبهم، بصرف النظر عما يحدث من أقلمة لإمكانات الجنوب، وفى جميع الأحوال يكونون هم - حسب المنطق الاستعمارى - أصحاب فضل. وإذا كانت عمليات الاغتصاب التى يمارسها الشمال ضد الجنوب وعلى مدى قرون تتبدل وتتنوع بين اغتصاب للمواد الخام (المعادن- المطاط - البترول.. الخ)، واغتصاب للسواعد والعضلات (استعباد السود)، واغتصاب للعقول (نزف الأدمغة)؛ فإن ما يعنينا هو التنقيب عن السبل الممكنة لإيقاف النزف الانتقائى الجارى للأدمغة فى الجنوب. وقبل إجراء محاولة التنقيب هذه، يجدر بنا أولاً أن نجذب الانتباه إلى الانعكاسات المباشرة لهذا النزف على حياة ومستقبل الجنوب كشعوب وكأوطان، والتى نشير إلى أهمها - بإيجاز شديد - كما يلى:

المهاجرون يزيدون الفجوة

١ – نظرًا لأن العمل فى الشمال أكثر منظومية، فإن الفرد القادم من الجنوب ينخرط بسرعة فى منظومة العمل هناك، ويبدع فيها بأكثر ما يستطيع حتى يثبت وجوده (وهو بالفعل – كفرد– مؤهل لذلك)، وتكون النتيجة متعددة الأوجه، حيث هو أولا يساهم فى تطوير قدرات ومخرجات الشمال، وهو ثانيا يحرز تقدما مطردًا فى أحواله الشخصية (يكاد لا يقارن بتطور حال أقرانه فى الجنوب)، وهو ثالثا يبتعد بهمومه وأمانيه وربما بمعاييره أيضًا – عن أهله وعن مسقط رأسه (بصرف النظر عن رغبته أو عدم رغبته فى هذا الخصوص)، و. . . و .. .، وتكون النتيجة الرئيسية أن الجنوبيين يساهمون ليس فقط فى تقدم الشمال وزيادة الفجوة بينه وبين الجنوب، وإنما أيضا فى تحسين صورة الشمال عند الجنوب، وفى سقوط الجنوب فى شرنقة الانبهار بالشمال.

٢ – ونتيجة للفجوة المتزايدة بين الجنوب والشمال (والتى – بالتأكيد – يساهم المهاجرون الجنوبيون مساهمة كبيرة فى إحداثها وتكبيرها)، فإن الهيبة للأفراد الجنوبيين المهاجرين إلى الشمال تتزايد عند أهل الجنوب حتى إن أهل الجنوب يتصورون أن أبناءهم الذين تركوهم وذهبوا إلى الشمال هم – بهيلمانهم الجديد– المخلصون (أو المنقذون) من تخلف الجنوب وتأخره. وهكذا،

يضع أهل الجنوب جزءًا كبيرًا من ثقل تحقيق أمانيهم عند أقدام المهاجرين إلى الشمال. غير أن هؤلاء الجنوبيين الذين صاروا ينتسبون كليةً إلى الشمال. يكونون (فيما عدا قلة قليلة جدا منهم من أمثال الدكتور مجدى يعقوب) أكثر انشغالاً بأوضاعهم وظروفهم وتحدياتهم بخصوص حياتهم فى الشمال (وهذا أمر طبيعى). وبينما أحلام الجنوب تضيع مرة بسبب تمادى حسن الظن بشأن اهتمامات وأولويات أبنائهم فى الشمال، فإنها تضيع مرات ومرات ومرات بسبب عدم انتباه الجنوب (كحكومات وشعوب) إلى الثروات التى لا زالت متواجدة داخله، والتى تتمثل فى أبنائه الذين لا يزالون على انتماء شبه مطلق ببلدانهم الجنوبية، حيث المتقدمون فى المعرفة والانتماء الوطنى من هؤلاء الأبناء لا يكون أمامهم لإثبات الذات فى ظل التهميش الواقع عليهم بواسطة السلطات المحلية إلا منافذ محدودة يكون من بينها أن يتحولوا إلى أجانب Outsiders، تماما كالذين سبقوهم فى الهجرة.

السقوط فى مصيدة التغييب

٣ – وهكذا يواجه الجنوب تحديا مزدوجا يتمثل أولاً فى نزيف أدمغة نسبة من أبنائه إلى خارج البلاد، ويتمثل – ثانيا – فى تهميش (أو تغييب) الأدمغة التى لا تزال موجودة داخل البلاد ولم تهاجر بعد. كنتيجة لذلك فإن نسبة المشاركين من أبناء الجنوب فى إحداث وصنع تقدمه تقل تدريجيًا عما هو ممكن (أو عما ينبغى أن يكون)... ويكون وزن الحركيات السلبية (مثل الفساد

وسوء اختيار القيادات وضعف الأداء.. الخ) فى التأثير على عمليات التنمية والتقدم أكثر ازديادا (وبالتدريج أيضا)، وعليه يتواصل تعثر الجنوب فى مسارات التنمية والتقدم.

٤- وفى ظل الافتقاد إلى الظروف التى تسمح لأدمغة الجنوب بالتشابك والبناء فى مسار رأسى يساهم فى تحقيق وتعضيد تنافسية كيانات الجنوب (كمؤسسات وكبلدان) على المستوى الدولى، فإن هذه الأدمغة تلجأ إلى بديل الامتداد الأفقى (من أجل تأكيد الذات أو من أجل لقمة العيش.. الخ)، وهو امتداد يتحقق ببذل جهود متفرقة فى مجالات شتى قد لا يحكمها رابط إيجابى، وتكون النتيجة أن بعض أصحاب الأدمغة ينجحون فى تجنب مصير الهجرة أو التغريب، لكنهم يقعون فى (مصيدة التغييب)، حيث تغيّب إمكاناتهم عن المسارات الخاصة بالتلازم الإيجابى Positive Correlation بين بناء الذات الفردية وبناء الأوطان.

المستجدات العالمية بخصوص الهجرة

والآن نقترب أكثر وأكثر من التساؤل الخاص بالسبل الممكنة لإيقاف النزف الانتقائى الجارى للأدمغة فى الجنوب لصالح الشمال. علينا عند محاولة البحث عن هذه السبل أن نأخذ فى الاعتبار الظروف ذات الصلة فى البيئة العالمية. وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الاعتبارات التالية كخصائص رئيسية للظروف العالمية المؤثرة على الهجرة.

أولاً: أن متغيرات العولمة، والتى تتجه إلى خصخصة العالم، قد بدأت - بالفعل - فى إحداث تحولات فى مجالات القانون والمال والسياسة والعسكرة كان (ويصبح) من شأنها تولد مستجدين رئيسيين:

المستجد الأول: يتمثل فى تقسيم الناس فى كل مكان من العالم إلى شريحتين. شريحة الرأسماليين المهيمنين والمصاحبين لهم من وكلاء ومفكرين وتابعين، وشريحة المضارين لهذه الخصخصة، والذين هم - بالفعل - يوجدون فى الشمال والجنوب على السواء.

وأما المستجد الثانى: فهو أن متغيرات العولمة قد أدت إلى هجرة جزء غير قليل من طاقة عمل المتميزين فى الجنوب بينما هم لا يزالون بأجسامهم داخل الجنوب ولم يغادروه، حيث يتم ذلك من خلال تكريس منظم لإمكانيات هؤلاء المتميزين بحيث يعملون فى إطار برامج إنتاجية وخدمية تقوم بخدمة الشمال وتكون فى معظم الأحيان بديلاً رخيصًا لقوة عمل أناس آخرين من أهل الشمال (إنه موضوع يستحق معالجة تفصيلية فى مقام آخر).

وهكذا، من شأن هذين المستجدين أن يصبح الشمال - بالتدريج - أكثر انغلاقا أمام انتقال (أو هجرة) العمالة غير المتميزة جدا.

ثانيًا: حدوث تواصل إيجابى على مستوى كوكبى بين المضارين من متغيرات العولمة سواء هم من أهل الشمال أم من أهل الجنوب، وهو أمر يزداد اتضاحًا وفعاليةً أكثر وأكثر يوما بعد

يوم، سواء من خلال حركات مناهضة اتفاقيات التجارة العالمية أو من خلال المؤتمرات والحركيات المتخصصة (مثل مناهضة العنصرية فى ديربان، ومثل قيام أوروبيين بعمل دروع رمزية لحماية الفلسطينيين من شراسة العدو الإسرائيلى وكذلك مثل لقاء بورتو اليجرو).

ثالثا: إنه طبقا للعديد من المفاهيم والمبادئ العلمية (وعلى رأسها الشواش Chaos والسيبرناطيقا والمنظومية)، وكذلك نتيجة للثورة فى تكنولوجيات الاتصالات والمعلوماتية، فإن كل شىء فى هذا العالم أصبح يؤثر فى كل شىء، وهو الأمر الذى يجعل العالم يمر الآن بمرحلة تمتزج فيها متناقضات كثيرة (مثل الفوضى مع الإنجاز، واللاشرعية مع التقدم، والإرهاب مع العدل.. الخ).

كيف يبدع الجنوب فى الاستفادة من ابنائه

وهكذا، بعد الإشارة إلى الانعكاسات الرئيسية للهجرة وإلى الظروف العالمية ذات الصلة، فإننا نقف الآن على عتبة التنقيب عن السبل الممكنة لإيقاف النزف الانتقائى الجارى لأدمغة الجنوب. وفى هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى ما يلى:

١ - أن كيانات الجنوب (دول ومناطق ومؤسسات وتجمعات وعلماء ومفكرين) تصبح - فى ظل ما أشير إليه فى السطور أعلاه - فى حاجة إلى وقفة علمية منهجية عميقة بخصوص هجرة الإمكانات البشرية المتميزة فيها، سواء كانت الهجرة كلية

(بالعقول والأجسام معا)، أم جزئية (بطاقة العمل بينما يظل الأفراد فى أوطانهم). إن الهدف السياسى والإطار الاستراتيجى لهذه الوقفة يختصان بعلاقة هذا الفاقد البشرى الجنوبى بما يمكن أن يكون (أو ينبغى أن يتولد) عند الجنوب بخصوص سيناريوهات تؤدى إلى تقدمه فى عالم يتخصخص فيه البشر وتتخصخص فيه العلاقات والطموحات بواسطة رأسمالية عالمية مهيمنة ومحتكرة.

٢ – أن مؤسسات الجنوب، بدءًا من (الفرد) كمؤسسة إنسانية، وانتقالا إلى الجماعة، وإلى المؤسسة الاقتصادية، وعبورًا إلى المجتمع والدولة، بحاجة إلى ما يمكن اعتباره نضالاً خائليا Virtual Struggle من أجل حياة أفضل داخل الجنوب. إنه نضال يوجه إلى ممارسة الأعمال (العلم والتعليم والعلاج والصناعة والإدارة.. إلخ) كما يمكن وكما ينبغى أن تكون فى مسار للتقدم وليس فى مسار للتسليم والتفتيت والتهميش.

وكمثال لكيفية ممارسة النضال بواسطة فئة الباحثين العلميين وأساتذة الجامعات يمكن الرجوع إلى قضية (من هو العالم فى بلداننا النامية؟) فى (الوطنية فى مواجهة العولمة – سلسلة اقرأ– دار المعارف – ١٩٩٩، ص ٦٥-٦٨).

الإبداع فوق الفردى

٣ – الاتجاه إلى (الإبداع فوق الفردى) كوسيلة ممكنة لتحقيق تقدم رأسى للفرد الجنوبى (فى مصر والبلدان العربية وسائر البلدان النامية والأقل نموا).

إن الحاجة لهذا النوع من الإبداع تنبع من عدة اعتبارات:

(أ) أن الإبداع فى عالم اليوم أصبح أمرًا منظوميًا بحيث إنه لا يتحقق إلا فى بيئة مبدعة، وأن الفرد المبدع فى عالم اليوم يصبح كذلك - فقط - فى إطار عمل جماعى أو مؤسسى.

(ب) أن المناخ المجتمعى فى بلداننا العربية أو الجنوبية بوجه عام ليس مناخًا إبداعيًا أو سامحا تماما للإبداع بعد.

(جـ) أن التواصل من أجل الإبداع (فى العمل أو البحث.. الخ) بين عدد قليل من الأفراد داخل أو خارج الإطار المؤسسى فى بلدان الجنوب يصبح مرحلة انتقالية حتمية من أجل الوصول إلى الإبداع المجتمعى Societal Creativity والذى من شأنه تجنيب الأفراد أصحاب الطموحات والإنجازات الإبداعية (الممكنة) الهجرة بالجسم أو بطاقة العمل.

إن هذا الإبداع، والذى يمكن أن نطلق عليه (الإبداع فوق الفردى) هو أمر ليس مستحيلا تحقيقه من الناحية العملية. وعند تحققه فإن التواصل بين الإبداعات فوق الفردية سوف يكون أمرًا ميسورًا.

٤ - إن الحاجة إلى إبداع مجتمع قادر على الحفاظ على الطاقات الإبداعية لأبنائه وعلى التشغيل والتنسيق والتعظيم لهذه الطاقات ينبغى أن تكون الشغل الشاغل للتجمعات البشرية الخاصة بالسياسة (فى الأحزاب) أو العمل الاجتماعى (فى الجماعات الأهلية) أو التمثيل المهنى أو الفئوى (فى النقابات والاتحادات والجمعيات العلمية.. الخ).

انظر فى هذا الخصوص (الإبداع المجتمعى وضرورة الإدارة المبدعة) و(الإبداع مشروعنا للقرن الـ ٢١) فى كتاب (الوطنية فى مواجهة العولمة - ص ٥-٨١) فى سلسلة اقرأ - دار المعارف.

الوطننة قبل العولمة

وربما يمكن فى النهاية جذب الانتباه إلى أن الشركات العالمية الكبرى (متعدية الجنسية) لم تصبح كذلك إلا من خلال المرور بمرحلتين سابقتين.

المرحلة الأولى كانت العمل الإبداعى المركز على المستوى الوطنى فى البلد الأم Home Country، والمرحلة الثانية كانت - أيضًا - العمل الإبداعى المُركز على المستوى الإقليمى فى الإقليم الأم Home Region. كل ذلك قبل الوصول إلى المستوى العولمى. المسألة إذن أن علينا فى الجنوب أن نتنبه إلى أن بقاءنا أندادًا فى هذا العالم يتطلب أولاً وقبل كل شىء تعميق المكتسبات الوطنية (للأفراد والجماعات والمؤسسات) وهو ما نطلق عليه - اختصارا - (الوطننة)، وذلك كإطار للتفاعل الإيجابى مع ظروف وانعكاسات العولمة (أو الهيمنة) فى عالم اليوم. من خلال ذلك يمكن للجنوب (فى مصر والبلدان العربية وسائر الدول النامية والأقل نموا) ليس فقط حل مشكلات الهجرة، بل - أيضًا - إصلاح العولمة بحيث تصبح حقيقةً كوكبة أو عالمية، كوكبة وعالمية الفوائد من الإنجازات الإبداعية للإنسان.

٤

الإلهاء بالمستقبل

- عدم قيام المجتمع باستشراف المستقبل يعنى التبعية لاتجاهات مستقبلية أجنبية.
- مسيرة المجتمع السلبى تكون رهنا لما ينشأ عند الآخرين من مبادرات ومصالح خاصة.

بدون التعامل مع المستقبل من حيث المحتملات، والممكنات، والحاجات، والضرورات، فإن التقدم الأمثل Optimal Progress أمر يصعب حدوثه، إذ يستحيل إنجاز تقدم دون التعرف على (أو اكتشاف) الاتجاه الذى ينبغى السير فيه. ذلك ينطبق على الفرد أو الجماعة أو المؤسسة، تمامًا كما ينطبق على الدولة، أو على العالم ككل.

وبينما تهدف المقدمة السابقة إلى تأكيد الأهمية القصوى للتعامل مع المستقبل، فإن القصد الرئيسى من الفصل الحالى هو جذب الانتباه إلى الأشكال التى يكون فيها التعامل مع المستقبل مصدرًا أو وسيلة للإلهاء، وربما التدمير. وهكذا، يمكن القول بوجود

نوعين من التعامل مـع المستقبل. تعـامل إيجابى يقـود إلى ممارسـة تقدم، وتعـامل سلبى يؤدى إلى (الإلهاء)، ومـا يتبعـه من فشـل و/أو تدهور و/أو عزلة.

التعامل الإيجابى مع المستقبل

هنـا نشير – بإيجاز – إلى أن التعامل الرشيد مع المستقبل هـو أمـر علمى، فهو فى التخصصات المختلفة، خاصـة التى تقـوم على العلـوم الطبيعيـة (الفلك – الكيميـاء – الإلكترونيـات – الاتصـالات – الـدواء.. الخ) يعتمـد علـى استيعاب للقوانـين والنظريـات العلميـة، وكذلـك استيعاب التطورات المعلوماتية والتراكمات المعرفية، وأما التعامل مع المستقبل فـى المجالات المركبـة و/أو الأكـثر عمومية مـن حـدود تخصص دقيق (وذلك كما فى مجالات السياسة والاقتصاد والأديان والأدب والإدارة). فإنه يعتمد علـى قـدر كبـير مـن العمـق والتكـامل المعرفيـين فـى مختلـف نواحـى الفكـر والعلـوم، ذلـك بالإضافـة إلى ضرورة توفر طاقة إبداعيـة.

وإلى جـانب الطبيعـة العلميـة الخاصـة بالتعـامل الرشـيد مـع المستقبل، فإن التأثير فـى المستقبل يتطلب (مـن الفـرد أو المجتمـع) وجود طموح، وبـذل جهد، وإنجـاز فـهم للقـدرات الذاتيـة، وكذلـك استيعاب لمسيرة القدرات والتطورات فـى البيئـة الخارجية، وإذا توفـر كل ذلك فإن الإنجاز الذى يتحقق من التعامل الرشيد مع المستقبل يرتكز – فى الأساس – على التعرف على (البدائل) المستقبلية (على

مستوى المشروع الشخصى، أو تطور الجماعة أو المؤسسة أو الوطن، أو على مستوى مسيرة العالم).

إن هذه البدائل (كما يتعارف عليها المهتمون بالمستقبليات) تتراوح بين ثلاثة توجهات رئيسية، كما يلى:

١ - الاحتمالات الناتجة عن مسيرة التطور الجارى فى الأوضاع السائدة.

٢ - الممكنات التى قد تحدث عند تدخل أو استحضار عوامل معينة ربما ليست فى منظور معطيات الواقع الحالى.

٣ - ما ينبغى أن يكون فى إطار مواجهة التحديات و/أو تحقيق طموحات معينة.

السؤال الآن هل توجد قنوات أخرى خارج الأطر الإيجابية السابقة يمكن أن يكون لها تأثير عكسى (أى سلبى) فى التعامل مع المستقبل؟

الإجابة هى بالتأكيد (نعم) فالجوانب الإيجابية والسلبية يتلازم وجودها - بوجه عام - فى كل شىء، فكما للدواء منافع وأضرار، وكما للطاقة النووية استخدامات إنسانية وأخرى تدميرية، فإن التعاملات مع المستقبل يمكن أن تكون تعاملات سلبية، تماما كما يمكن أن تكون تعاملات إيجابية.

القنوات السلبية للتعاملات المستقبلية

فيما يلى نشير إلى عدد من الأشكال أو القنوات التى يكون فيها التعامل مع المستقبل تعاملاً سلبيًا بحيث يعد مصدرًا أو وسيلة للإلهاء وما يتبعه من فشل أو تدهور أو عزلة أو تدمير.

١ - الاعتماد على استشرافات الآخرين

من المعروف أن الصورة الذهنية عن المستقبل تؤثر فى السلوكيات الإنسانية، وأن هذه السلوكيات تؤثر بدورها فى صنع المستقبل ذاته. فهذه الحقيقة تجذب الانتباه إلى أن عدم قيام مجتمع ما بالجهد المناسب فى التعامل الاستشرافى مع المستقبل، والاكتفاء بالخضوع شبه التام للاعتماد على الاستشرافات المستقبلية التى يصنعها الآخرون وهو أمر فى غاية الخطورة. ووجه الخطورة هنا هو أن المجتمع السلبى المشار إليه (وهو المجتمع الذى لا تكون له اجتهاداته المستقبلية الذاتية) يكون مجتمعًا (تابعًا) لاجتهادات أجنبية عنه. وكنتيجة، فإن هذه الاجتهادات الأجنبية والتى تتولد فى مجتمع آخر مختلف (أو مجتمعات أخرى مختلفة) تصبح بمثابة أهداف بالنسبة للمجتمع السلبى. وهكذا، يكون للاستشرافات الأجنبية تأثير كلى على الرؤى والتصورات والجهود فى المجتمع السلبى، والذى تنشأ وتتواصل حركيته - فى الأساس - من خلال الاستجابة لأهداف تنشأ كلية من خارجه.

ما يحدث إذن أن مسيرة المجتمع السلبى تكون رهنًا لما ينشأ عند الآخرين من استشرافات (أو ما يعلنه هؤلاء الآخرون فى هذا الشأن)، حيث تتحول التبعية فى الاستشراف إلى تبعية فى المسار. ومع استمرار هذا الحال تتأصل التبعية أكثر وأكثر فى المجتمع المذكور.

الجديـر بالانتباه هنا هو أن الخروج عن التبعية المشار إليها يمثل صحوة، وهى صحوة لا تقوم إطلاقًا إلا بالاعتماد الأساسى على الذات واستكشاف (واستشراف) المسار الأفضل الممكن (والذى ينبغى أن يكون) لهذه الذات.

إن هذه الصحوة تتجلى على وجه الخصوص فى الخروج على تنبؤات واستشرافات (العدو) والقيام بممارسة تحقيق الضرورات والاستشرافات الذاتية على أرض الواقع. تمامًا كما رفض الجيش المصرى هزيمة ١٩٦٧ وما نشأ عنها وتبعها من نعرات وطموحات واستشرافات إسرائيلية، مع الإصرار على تحقيق الذات من خلال التخطيط المستقبلى الذاتى، كان انتصار أكتوبر ١٩٧٣.

نفس الشىء يمكن أن يقال بالنسبة لاضطرار إسرائيل إلى الانسحاب عبر الأراضى اللبنانية أمام الإصرار المنهجى العملى للبنانيين على صنع مستقبلهم (فى مواجهة التحدى الإسرائيلى) بطريقتهم الخاصة.

وإذا كانت صحوة الخروج على نموذج التبعية فى الرؤى والاستشرافات المستقبلية تكون أوضح ما يمكن فى حالة مواجهة صلف وغرور الاحتلال الأجنبى، فإن (ضرورة) هذه الصحوة لا تقل فى أمور التنمية الوطنية عنها فى حالات الاحتلال، بل - فى تقديرنا - نزيد. هنا يمكن القول بأن بعض الشعوب كانت لها استشرافاتها واجتهاداتها المستقبلية الخاصة جدا والجادة جدا

بالنسبة لمسارات التنمية (وذلك مثل الشعب اليابانى، ومن بعده شعوب كوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا)، فكانت لها بعد ذلك إنجازاتها الأكبر من إنجازات غيرها، كما كانت لها كذلك إمكانات أكبر فى الخروج من (أو عبور) الكبوات. ذلك بينما شعوب (أو دول) أخرى كثيرة تكتفى بأن ترى المستقبل بعيون أجنبية، فتكون النتيجة على المدى الطويل سلبية. هنا نود جذب الانتباه إلى نموذج اليابان فى التعامل مع نصائح الآخرين بخصوص التنمية. فبعد الحرب العالمية الثانية حضر إلى اليابان وفد من الاقتصاديين الأمريكيين كمستشارين (ضمن فريق الجنرال ماك آرثر) من أجل المساعدة على إحياء اليابان. نصح الخبراء الأمريكيون المسئولين اليابانيين بأن تقوم اليابان بالتركيز على الصناعات كثيفة العمالة، وذلك للأخذ فى الاعتبار انخفاض تكلفة العمالة، ولحل مشكلة قوة العمل فى اليابان، إلا أن اليابان فعلت شيئًا آخر بناء على رؤيتها الخاصة، وكانت المعجزة اليابانية.

٢ - التعرض لمعلومات غير حقيقية:

مع ثورة الاتصالات وظهور وانتشار الإنترنت تعاظمت قدرة الإنسان على إرسال واستقبال المعلومات، وبشكل لحظى. مع هذا التعاظم المعلوماتى وما يتمخض عنه من تحولات إيجابية فى قدرات الإنسان، فإن هناك أيضًا بزوغًا متزايدًا لظاهرة المعلومات المزيفة على الإنترنت، وهى معلومات يمكن أن تقود إلى تصرفات وقرارات

خاطئة. إنها ظاهرة هامة ترصدها الخبيرة الأمريكية فى بحوث المعلومات ديبورا ساوير فى كتاب صدر حديثا لها بعنوان (تجنب التكلفة العالية لاتخاذ قرارات خاطئة)، وتلاحظ ديورا ساوير أن ظاهرة تزايد المعلومات الخاطئة تتواكب مع تآكل فى القدرة على التفكير النقدى. هنا نشير – مرة أخرى – إلى دور الانتباه الذاتى فى التعامل مع المعلومات التى يبثها الآخرون تمامًا مثل ما أشرنا إليه سابقًا عن ضرورة الانتباه الذاتى فى التعامل مع استشرافات الآخرين.

٣ - (الغرق) فى التقنيات الحديثة:

التقنيات هى أولاً وأخيرًا وسائل، وبالتالى فهى تستخدم من أجل غايات (أو أهداف) تتصل بتحسين أحوال وقدرات الإنسان وتطوير رفاهيته. وهكذا، من هذا المنظور يكون التطور التقنى (أو التكنولوجى) تطورًا محمودًا ومرغوبًا بشدة، وأما أن يغرق الإنسان (الفرد أو المجتمع) فى التقنيات، بمعنى أنه يستخدم بواسطتها، ولا يستخدمها، فإن فى هذا إلهاء تامًا، إن سلبية هذا التوجه تتمركز فى الإلهاء عن التوظيف الأمثل للتقانات فى التنمية الحياتية على المستويين الفردى والمجتمعى. وباعتبار أن التطور فى التقنيات هو تطور فى الوسائل والإمكانيات وفى القدرات المستقبلية، فإن الغرق فى التقنيات الحديثة بالمعنى الذى تناولناه يعنى انخفاضا فى القدرة

على التعامل مع الحاضر والمستقبل (رغم تملك أدوات التكنولوجيا)، ويعنى كذلك زيادة كبيرة فى التكاليف دون العائد المناسب.

٤ - الإلهاء عن التفاعل مع الآخر:

هنا نشير إلى نوع خاص من النتائج المرضية (المستقبلية) التى يمكن أيضًا إرجاعها إلى التقنيات الحديثة. إنه الإلهاء المتزايد عن التعامل المباشر مع الآخر (أفراد الأسرة - الأصدقاء - - زملاء العمل - زملاء التخصص - الخ). إنه إلهاء ينتج عن الاعتماد غير المتزن على وسائل الاتصالات الحديثة، بدءًا من آلات تسجيل الرسائل التليفونية، ومرورًا بالإنترنت، وحتى التجارة الإلكترونية والمؤتمرات عن بعد Tele-conferences.

إن الاستخدام الإيجابى لجميع هذه الوسائل (وما يستحدث منها فى المستقبل) يتطلب عدم التخلى عن التوازن مع ضرورات المحادثات المباشرة وجهًا لوجه. وفى هذا الخصوص فإن **جون لوكا** (عالم اجتماع أمريكى) يشير إلى أن التعامل الاجتماعى فى المحادثات وجهًا لوجه Face-to-face conversations يغنى بخبرات كثيرة يصعب تعويضها حيث يساهم كل من صوت الإنسان ولغة الجسم Body language فى التعرف على المشاعر والخلفيات والمصداقية، وكذلك فى تجنب تسرب سوء الفهم إلى الحياة اليومية للإنسان. وفى هذا الخصوص، فإن **جون لوكا** يطلق صيحة عالية محذرة من التحول إلى مجتمع بغير صوت Devoicing of society.

٥ - الوقوع فى مصيدة البروباجندا المغرضة

يقصد بالبروباجندا Propaganda قاموسيا (طبقًا لقاموس المورد) مجمع التبشير، أو الدعاية أو الدعاوة، وذلك بمعنى نشر الفكرات أو المعلومات أو الإشاعات خدمة أو إيذاءً لمؤسسة أو قضية أو شخص.

إن ما نود الإشارة إليه هنا هو أن (البروباجندا) قد تهدف إلى أغراض سلبية مغرضة تتضمن ممارسة غش الآخر (فردًا كان أو مؤسسة أو مجتمعا) بخصوص منتجات أو وسائل أو حتى اتجاهات مجتمعية أو وطنية (سياسية - اقتصادية.. الخ). وهى قد تمارس - على سبيل المثال - من خلال برامج إذاعية أو دراسات منهجية أو جهود تفاوضية أو حتى أحاديث وأفعال متناثرة لأفراد. وقد يستمر ويتواصل الأثر الناتج عن البروباجندا المغرضة (دون القدرة على التصحيح) لفترات زمنية تتعدى الأسابيع والشهور، وربما تصل إلى سنوات طويلة. هنا يقاسى من يخضع للغش - سواء يدرى أو لا يدرى - من استلاب فى ممارسة الإرادة بدرجة حرية مناسبة. الأمر إذن يتعلق بتداخل البروباجندا المغرضة مع الإدراكات والتفاعلات والأفعال المستقبلية للأفراد أو الجماعات (أو الشعوب) التى يجرى تسليط البروباجندا عليها. وربما يمكن الإشارة، كمثال على الآثار المدمرة للبروباجندا المغرضة فى مجالات الاقتصاد والسياسة إلى الكوارث التى لحقت ببعض الدول فى أمريكا اللاتينية وفى أفريقيا نتيجة الانصياع لسياسات (وأفكار) كانت تبدو

رشيقة من خلال (دعاوى) اعتمدت على دراسات وتقارير لمنظمات مالية دولية. وفى هذا الصدد نشير إلى نموذجى زامبيا والبرازيل ففى زامبيا أدى انضياع فريدريك تشيبولا (الرئيس المنتخب فى أول انتخابات ديموقراطية فى البلاد) لنصائح صندوق النقد الدولى بخصوص الإصلاحات إلى إغلاق ثلاثة أرباع مصانع النسيج الوطنية، واستجلاب ملابس مستعملة من البلدان الغربية. كما ادت إصلاحات الصندوق كذلك إلى تضخم يتعدى ٢٠٠٪، وإلى انسحاب شركات متعددة الجنسية من العمل فى البلاد. وقد نتج عن ذلك فقد خمسين ألف وظيفة. وأما عن البرازيل فقد كانت من أكثر المستفيدين من البنك الدولى حيث تم إقراضها بمبالغ وصلت إلى أكثر من مائة بليون دولار. وقد نتج عن اتباع البرازيل لسياسات البنك أن بلغ النمو السنوى في إجمالى الناتج القومى على مدى عشرين عاما مستوى عاليا (٧-٨٪)، وفى نفس الوقت أصبح لدى البرازيل أكثر التطرفات على مستوى العالم فى عدم المساواة فى توزيع الدخل، حيث يعيش ٤٠٪ من السكان فى مجاعة. هذا بالإضافة إلى التدهور الشديد فى أوضاع البيئة.

المنهج العلمى ودرجات الحرية

وختامًا للتناول الخاص بالتعاملات المستقبلية كمصدر للإلهاء وتتابعاته، فإنه يجدر بنا الانتباه إلى أن الرشاد فى التعامل مع أدوات المستقبل (من دراسات ومفاهيم وتقنيات.. الخ) تكمن فى

الالتزام بتطبيق المنهج العلمى على عمليات التفكير والتمحيص، وفى استعمال هذا المنهج فى فهم الذات (من حيث المشكلات والإمكانات والوجدانيات والحاجات والضرورات)، وأيضًا فى فهم الآخر (من حيث التطورات والإمكانات والتوجهات والتحديات). ذلك بالإضافة إلى القدرة على التعامل (من حيث الإتاحة والاستعمال) مع درجات الحرية التى تسمح بالإبداع، الإبداع فى فهم الذات، وفى فهم الآخر والتعامل معه. وكذلك الإبداع فى التعامل مع المستقبل استشرافًا، وتخطيطًا، وأداء.. ومتابعة وتصحيحًا.

أخيرًا، يجابهنا الواقع بالتساؤل التالى تُرى إلى أى حد تتأرجح المسارات فى بلداننا النامية أو العربية على وجه الخصوص بين استخدام أدوات المستقبل كأداة تقدم، وبين استخدام هذه الأدوات نفسها كأداة إلهاء(!؟) فى هذا الخصوص الحاجة مصيرية للتقييم والتقويم.



مستقبل الثورات

☐ الإنسانية وصلت إلى سقف عصر الثورات في نظم الحكم.

☐ دوائر عمل الثورات تتطور في الدقة والصغر.

☐ الثورات «الميكرو» و «السوبر»، وموقف البلدان النامية منها.

تعرف الثورة بأنها لحظة «التغيير الكامل» في الأوضاع، وفي طرق إجراء أو عمل الأشياء، وخاصة «التغيير في نظام الحكم باستخدام القوة». إن الأهمية الإنسانية والتاريخية لمصطلح الثورة تنبع من ذلك الحدث الخاص جدا، وهو «التغيير الكامل»، وإذا كانت «الثورة» كتغيير كامل قد عرفت وارتبطت تاريخيا - في الأساس - بتغيير أنظمة الحكم، فهل تظل الثورة مستقبلاً كفعل وكتغيير كامل مرتبطة بالتغيير في نظم الحكم؟!

وفي إطار الاستشراف المستقبلي لهذا الموضوع يمكن الإشارة إلى ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: أن معدل حدوث الثورات منذ الثورتين الأمريكية (٦٥ – ١٧٧٥) والفرنسية (٨٩ – ١٧٩٥) أخذ يتزايد مع الزمن حتى ستينات وسبعينات وثمانينات القرن العشرين (الثورة الإيرانية ٧٨ – ١٩٧٩)، وبعدها بدأ الإيقاع يتناقص بشدة.

الملاحظة الثانية: أن تيار الثورات الكبرى فى التاريخ الحديث قد بدأ فى أوطان شهدت تفاعلات رئيسية فى الحضارة الغربية (شمال أمريكا – فرنسا)، ثم عرج على الشرق العريق (الثورة البلشفية فى روسيا/ ١٩١٧ – ثورة مصطفى كمال فى تركيا/ ١٩٢٣ – ثورة الجيش الأحمر فى الصين/ ٤٦ – ١٩٤٩)، وبعدها بدأ طوفان ثورات العالم الثالث فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

وهكذا، من الملاحظتين السابقتين يظهر أن الثورة كتغيير لنظام الحكم ظهرت فى مناطق كانت – نسبيًا – أكثر تقدمًا، وانتقلت مع الزمن إلى المناطق الأقل تقدما، وأن الإنسانية تكاد تكون قد وصلت إلى فترة ختام (أو سقف) عصر الثورات بهذا المعنى التاريخى.

لقد كانت القوة الدافعة Driving Force لتوليد الثورات فى أنظمة الحكم على مدى التاريخ تتمركز فى الخلل البيّن فى التوازنات بين عناصر المجتمع (فى أمور القوة والاحتياجات)، فهل تضاءلت احتمالية حدوث الثورات التقليدية فى أنظمة الحكم نتيجة اختفاء أو تقلص الخلل فى التوازنات؟ أم نتيجة لأسباب أخرى؟

وعلى رغم أن المشاهد الآن – فى نهاية القرن العشرين – أن التفاوتات فى الوزن المالى والاحتياجات المالية لأفراد المجتمع، سواء فى بلدان الشمال أو الجنوب أو على مستوى العالم ككل، قد زادت جدا على ما كانت عليه فى أواسط وبدايات القرن، وربما أيضًا فى القرنين السابقين، فإن عوامل جديدة قد ظهرت كان من شأنها إحداث تجانسات إنسانية – نسبية – من نوع جديد أدت إلى محو أو إضعاف أهمية الخلل فى التوازنات كقوة دفع للثورة. إن هذه العوامل يمكن ذكرها كما يلى:

١ – منتجات العلم والتكنولوجيا، والتى أدت إلى متغيرين رئيسيين:

(أ) إلغاء الحواجز وزيادة التجانس (على مستوى الزمان والمسافات، وعلى مستوى الاستخدامات والاحتياجات الفيزيائية للبشر).

(ب) إحداث تطويرات رهيبة فى وسائل وقدرات الأمن والاستخبار والردع على المستويات المجتمعية الصغيرة.

٢ – بلوغ البشرية حدًا أدنى متعارفًا عليه – إلى حد كبير – من القبول والمراعاة (ولو شكلاً أحيانًا) لحقوق الإنسان وللأداء الديمقراطى،بحيث إن خروج أى نظام حكم عن مدى هذا الحد الأدنى قد يعنى موقفًا دراميًا دوليًا ضد نظام الحكم.

٣ - تطور نوعى وكمى فى التجارة والاستثمار فى السلع والخدمات عبر الحدود، صاحبه تصاعد حاد فى التوازى والتشابك

والتجانس بين الطبقات والفئات أصحاب المصلحة في التجارة والاستثمار المالى على المستويين الدولى والمحلى.

٤ - التحوّل إلى نظام عالمى مختلف توجد فيه قوة دولية واحدة (دولة أو حلف) تقوم بدور الشرطى الأوحد، وبالتالى لا يوجد فى الإطار المفاهيمى والديناميكى لعمل هذا الشرطى غير اتجاه واحد للأمور، وهو الاتجاه الذى يقبله ويتبناه. وعليه تكاد تنعدم الظروف التى تزدهر معها آليات قبول وتأجيج ورعاية اتجاهات مضادة لأنظمة الحكم.

٥- تغيير دور الحكومات، وهو أمر ناجم من نسيج بعض العوامل السابقة، حيث تدير الحكومات دفة الأمور - فى أغلب الأحيان - فى إطار اقتصادى اجتماعى سياسى مقبول من القوى المالية والتجارية والسياسية المهيمنة على العالم.

ثورات جديدة:

١ - الثورات الميكرو:

بقدر ما أدت العوامل الخمسة السابقة إلى خفض فرص بزوغ ثورات تقليدية (تهدف إلى تغيير كامل لنظام الحكم بالقوة)، فإن هذه العوامل نفسها قد ساهمت (وتساهم) إلى حد كبير فى التحول إلى نوع جديد من الثورات أو التغييرات الكاملة، إن هذا النوع الجديد من الثورات ينشأ فى إطار حاجات جديدة تمامًا، وظروف جديدة تمامًا، هى حاجات وظروف تتمركز حول النقاط التالية:

حاجة القوى المهيمنة على العالم إلى تسويق منتجات العلم والتكنولوجيا من سلع وخدمات.

حاجة البشر إلى الاستفادة باستمرار من منتجات العلم والتكنولوجيا من أجل التغلب على المشكلات وتحسين الأداء، وجعل الحياة أيسر وأسهل.

السعى الحثيث فى الجنوب لتقليد الشمال (فى طريقة الحياة واستخدام المنتجات فى حل المشكلات)، وهو سعى من شأنه أن يتبع الجنوب الشمال فى كل شىء، ذلك بينما الشمال يقدم منتجات مادية أكثر تطورًا بكثير عمّا يقدم من تجديد للمفاهيم والفكر، وهو الأمر الذى يحصر الجنوب فى إطار إحداث تغيير فيزيائى فى الأساس (وليس تغييرًا فكريًا) وبالتالى يكون منتهى أمل هذا التغيير التشبه بالشمال ونقل واستيراد التغييرات التى تحدث فيه.

إن العامل السابق يعنى حدوث تجانس عالمى نوعى فى التغييرات الكاملة (الثورات) والتى هى - فى الأساس - متعلقة بمنتجات العلم والتكنولوجيا عند الشمال.

وهكذا، الظروف والحاجات السابق الإشارة إليها أدت إلى حصر وتوجيه وتكريس - شبه كامل - للتغييرات الكاملة لتكون فى «طريقة الحياة» وليس فى «نظام الحكم» أو فى نظام مجتمعى كامل كما كان الأمر فى عصر سابق.

إن البشرية، إذن قد دخلت بالفعل عصر الثورات الجديدة، وهى الثورات المتصلة بطريقة الحياة، ويمكن تسميتها بالثورات الميكرو (أو الثورات الدقيقة). إن مجال حدوث هذه الثورات هو دوائر اجتماعية صغيرة ومحددة، هذه الدوائر يمكن أن تكون - على سبيل المثال - فى أجزاء من المجالات التالية: - التعليم (ثورة فى طرق وأدوات التدريس والتعلم) - الرياضة (ثورة فى طرق التدريب) - الطب والصيدلة (ثورة فى أدوات ومناهج العلاج واكتشاف وبناء الأدوية) - إدارة المؤسسات (ثورة فى أهداف وطرق ووسائل الإدارة) - الاتصال (ثورة فى المواصلات والمعلوماتية) - البناء وتصميم الآلات (ثورة فى المواد الجديدة) - البحث العلمى (ثورة فى العلاقة بين التكنولوجيا الراقية وبعضها).

إنها كلها تغييرات جذرية (أو تغييرات كاملة) لكن فى دوائر صغيرة اجتماعيًا، وليست أبدًا ثورات اجتماعية سياسية اقتصادية فى أنظمة الحكم، وهنا ربما يجدر التنويه إلى أنه رغم اضمحلال فرص ظهور ثورات (بمعنى تغييرات كاملة) على مستوى الدولة، فإن هناك، فعلاً تغييرات كاملة تحدث (أو يمكن أن تحدث) على هذا المستوى لكن بالتدريج، وبشكل تلقائى إلى حد كبير.

وهكذا تعتبر الثورات الميكرو أعمالا تقدمية، فهى تظهر - أساسًا، وفى الأغلب - فى المجتمعات المتقدمة (تمامًا كما كان الأمر بالنسبة للثورات التقليدية)، ثم تنتقل إلى المجتمعات الأقل تقدمًا.

والجديـر بالانتبـاه هنـا أنـه يمكـن أن تحـدث سلسلة متواصلـة أو متقطعة من الثورات الميكرو فى المجال نفسه.

٢ - الثورات السوبر:

وإذا كانت الثورات الميكرو قد ظهرت بالفعل، وستظهر وتنتشـر اكثر واكثر فـى المستقبل، فإن هنـاك نوعًا جديـدًا مـن الثـورات، وهو الثورات السوبر، إنـها الثـورات التـى تتعلـق بتغيير كـامل علـى مستوى العالم، أى الثورات الجلوبال أو (العالمية)، وتحدث هذه الثورات نتيجـة عوامـل تـبزغ مـن / وبواسـطة القـوى المهيمنـة - نـسبيًا علـى العالم.

إن هـذه العوامـل تـأخذ شـكل قـوة معنويـة أو تنظيميـة أو أداة فيزيائية (مثل العلم والتكنولوجيا والتجارة)، وفى هذا الإطار يمكن اعتبار قوانـين التجارة العالميـة ثـورة سـوبر، وكذلك يمكـن اعتبـار كـل مـن الإنـترنت والهندسـة الوراثيـة والمـواد الجديـدة والذكـاء الاصطناعى ثورات سوبر.

يمكن القول بوجود ديالكتيك - يكاد يكون لحظى السرعة - بين الثورات السوبر والثورات الميكـرو، فمثـلاً الثـورة فـى طـرق التدريـس (وهـى ثـورة ميكـرو) ترتكـز علـى أدوات ووسـائل اتصـال وتعبـير وتنظيـم مـن منتجات الثـورة السوبر فـى الاتصال والمعلوماتيـة، إن التفـاعل بـين الثـورات الميكـرو والثـورات السـوبر يصـل أيضًـا إلى ممارسات الديمقراطية والإدارة فى المجتمعات الصغيرة، حيث يمكـن

استخدام الكمبيوتر والدوائر التلفزيونية فى عمليات التصويت، وحيث تختزل خبرات الإنسان فى أنظمة خبيرة Expert Systems، يمكن استخدامها لتصويت عمليات اتخاذ القرار، وهكذا يمكن القول: إن الثورات الميكرو هى دوائر لتطبيقات الثورات العالمية السوبر، ولكن على مستويات مجتمعية صغيرة ومحددة مجاليا أو جغرافيا، كما يمكن القول أيضًا: إن الثورات الميكرو من شأنها أن تؤدى - من خلال التطبيق - إلى اكتشاف متطلبات التجديد فى الثورات السوبر، وإلى المساهمة فى تحقيق هذه المتطلبات.

ماذا بعد الثورات الميكرو؟

يمكن التنبؤ بأن دوائر عمل الثورات (بمعنى التغييرات الكاملة) تصبح دومًا أدق وأصغر Micronized and Miniaturized بحيث إنها تقترب من (بل وقد دخلت فعلاً إلى) البناء الداخلى لشخصية الإنسان وإلى أدائه لحياته اليومية، وليست الهندسة الوراثية والعلاج بالجينات وتغيير الأعضاء والاعتماد المتزايد على الكمبيوتر.. إلخ، إلا مقدمات أولية فى هذا الاتجاه.

موقف الإنسان والسلطة في البلدان النامية (أو ما ينبغي عمله بواسطة شعوب وحكومات هذه البلدان):

يتحدد موقف الناس والسلطات (بمعنى الشعوب والقوى الحاكمة) فى البلدان النامية على أساس مدى وطبيعة إدراك واستشراف المتغيرات.

وفى تقديرنا، هناك حاجة إلى صياغة خطوط إرشادية مرنة تهدف إلى تعظيم الاستفادة من التغييرات النوعية البازغة القادمة بشأن الثورة كفعل مجتمعى تطويرى، وإلى ترشيد التعامل مع هذه التغييرات، ومن هذه الخطوط الإرشادية يمكن الإشارة إلى ما يلى:

● بذل الجهد من أجل الاستيعاب الذهنى الكامل للثورات السوبر.

● استشراف الانعكاسات المحتملة للثورات السوبر على طبيعة ومشكلات الحياة بوجه عام، وكذلك استشراف التطبيقات المحلية الممكنة لمنجزات الثورات السوبر.

● استيعاب التباينات الخاصة بالثورات الميكرو من حيث المداخل والأدوات والنتائج والانعكاسات، فى إطار تباينات ظروف مختلف مجتمعات العالم (بمعنى معرفة الخبرات المتولدة عند الآخرين).

● النظر إلى الثورات السوبر والثورات الميكرو (من حيث أطرها والخبرات الخاصة بها والانعكاسات الحادثة والمتوقعة عنها) من منظور التواؤم مع (وتطوير) الأبعاد والخصائص التراثية والنفسية لمجتمعات البلدان النامية، وذلك بحيث يؤخذ فى الاعتبار الخصوصيات المجتمعية بطريقة يكون من شأنها إحداث تآزر وتضافر Synergism بين المجتمع (بإيجابياته وسلبياته)، من ناحية، والثورات الميكرو من ناحية أخرى، إن ذلك يعنى الاهتمام بما يمكن ان يطلق عليه «نوعية النقل» للثورات الميكرو.

● التعامل مع الثورات الميكرو ليس فقط فى إطار فيزيائى (النقل والتطبيق والتكلفة والعائد المادى.. إلخ)، ولكن أيضا فى إطار فكرى

منطقى. إن التعامل مع الثورات الميكرو بالارتكاز على الفكر والمنطق يساعد على ترشيد «نوعية النقل»، ويعضد من قدرات الاستيعاب التطبيقى للثورات الميكرو من منظور تعظيم المصالح المحلية (مصالح الناس والأنظمة و.. السلطات).

● استخدام الثورات الميكرو فى تطوير الفكر الوطنى والعمل السياسى القومى.

● النظر فيما ينبغى أن يستلهم من الثورات السوبر فيما يتعلق بإدارة الدولة وإدارة المجتمع الكبير (القطر - الإقليم)، ومن المفاهيم والركائز التى يمكن استلهامها ما يلى:

* الأهمية القصوى للعلم والتكنولوجيا، والسبيل لإدخالهما فى النسيج اليومى والاستراتيجى لحياة الناس ولفكر وقرارات السلطات.

* المنهج التوافيقى Combinatorial Method فى اتخاذ القرارات وفى الأداء المجتمعى (وهو المنهج الذى يقوم على حساب كل البدائل الممكنة واختيار أحسنها).

* تعظيم التواصل (الجغرافى والسياسى والنفعى بين جميع أجزاء وعناصر المجتمع.

الباب الثانى



(محليـات)

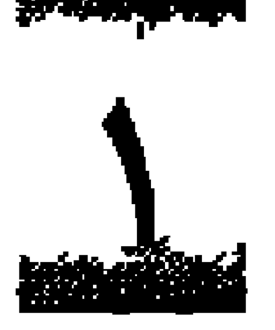
١ - العرب بين الهوان والإرادة.

٢ - رؤية منظومية لأزمة القيادات.

٣ - العلمـاء والثـورة.

٤ - مستقبل الشارع السياسى.

٥ - الموضوعية تتألم.



العرب بين الهوان والإرادة

□ الأوضاع العربية منذ ١٩٦٧ تستنسخ الضعف من بعضها.

□ مسئولية الخبراء والمفكرين والمثقفين فى الزمن الحالى تحتم الانتقال من التعامل مع المستقبل العربى كتسلية إلى التعامل معه كإرادة وحركة.

□ من أهم المرتكزات ارتفاع نسبة الشباب العربى فى سن التعليم الجامعى عن مثيلها فى إسرائيل.

فى عدد واحد من الأهرام (١٣/ ١٢/ ٢٠٠١)يُجابه القارئ بثلاثة ملامح للهوان العربى، الملمح الأول يظهر فى مانشيت رئيسى على الصفحة الأولى: (واشنطن تدعو عرفات إلى وقف ما تسميه «الإرهاب ضد إسرائيل»). وأما الملمح الثانى فيأتى فى خلاصة العمود اليومى «من قريب» للأستاذ سلامى أحمد سلامة، والمعنون «أمريكا وفئران التجارب»، والتى تقول: «أما جذور المشكلة الحقيقية التى تمس الوجود والمستقبل العربى، فهى الإجابة على سؤال حائر: لماذا كان على آلاف الشباب العرب أن يذهبوا (يقصد إلى أفغانستان)

إلى حيث يلقون حتفهم فى هذا الكمين الكونى المتفجر، فهذا ما لم يخطر ببال أحد!!».

الملمح الثالث يتمثل فى خبر على الصفحة ٢٧ بعنوان «استمرار ترحيل المصريين من أمريكا» ويتحدث عن عودة عدد من المصريين الذين قامت السلطات الأمريكية بترحيلهم بعد أن كانت قد احتجزتهم لعدة أسابيع فى إطار توسيع الاشتباه ضد العرب ومخالفى الإقامة هناك، الخبر يشير إلى أن العائدين اشتكوا من «سوء المعاملة داخل السجون الأمريكية لأصحاب الجنسيات العربية».

إن الهوان العربى يتمثل ليس فقط فى مثل هذه الملامح والتى أصبحت من فرط تكرار حدوثها مؤخرًا جزءا من الحياة اليومية الرتيبة للعرب، وإنما يتمثل أيضًا وبشكل مكثف فى «الشلل العربى العام» بشأن إمكانية التعامل الإيجابى مع الهوان وملامحه. إننا هنا لا نهدف إلى «دفع الحمية» من أجل الحث على التعامل الانفعالى المباشر مع هذه الملامح، ولا نبتغى «تعميق حزن» العرب على الحالة التى وصلت إليها امورهم، ولا نريد مطلقًا «التهكم» على المسار الراهن للأحوال العربية! وإنما نقصد إلى عمل إطلالة بسيطة على بعض الآليات أو الميكانيزمات التى أدت إلى وصول الحال (حال الهوان العربى) إلى ما هو عليه، وذلك من أجل المساهمة فى «وقفة مراجعة استراتيجية» توجد حاجة مصيرية إليها.

تضاريس الأداء العربى

فى إطار الإطلالة التى نحاول تقديمها ينجذب انتباهنا إلى ما نعتبره تضاريس الأداء الوطنى العربى نكتشف فى هذه التضاريس قمتين (أو ذروتين)، إلى جانب دركين (أو حضيضين). القمة الأولى تتمثل فى سياقات وأحداث حرب السويس عام ١٩٥٦، حيث مارست مصر إرادتها الوطنية فى استخدام مواردها المنهوبة بواسطة الأجانب (والمتمثلة فى عائدات القناة) فى تأمين بناء السد العالى، بعد أن رفض الغرب تمويل بنائه. وفى سبيل ذلك تصدت مصر لمحاولة تركيعها بواسطة العدوان الثلاثى الغاشم، وكانت فى هذا التصدى محاطة بمؤازرة شعبية عربية جامعة. بعدها توالت عمليات البناء والتنمية (متمثلة على وجه الخصوص فى السد العالى والصناعة المصرية)، كما توالت نجاحات حركات التحرر الوطنى وعمليات بناء أنظمة حكم وطنية. بعد ذلك جاء المنخفض (أو الدرك أو الحضيض) العربى الأول والذى تمثل فى هزيمة ١٩٦٧. غير أن هذا المنخفض - على عكس الأحلام الإسرائيلية والتوقعات الأجنبية - لم يستمر سوى فترة قصيرة جدًا من عمر الزمن العربى (خمسة وسبعين شهرًا، لا أكثر). لقد حدث رد الفعل المبهر فى أكتوبر العظيم من عام ١٩٧٣، وتحقق الانتصار على إسرائيل، وأثبت الشعب العربى أن شبابه وقياداته (ومن حولهما الشعوب والحكومات العربية) من الكفاءة بالقدر الذى مكنهم من تصحيح أوضاع ١٩٦٧ والتى سرقت فيها إسرائيل انتصارًا على العرب فى غفلة منهم (أو فى غفلة من الزمن العربى).

وهكذا، تحققت القمة (أو الذروة) الثانية في الأداء الوطني العربي. وباعتبار أن القمة الأولى والتي نشأت عن تصدي مصر للعدوان أعقبتها عمليات ضخمة من البناء والتنمية، استمرت لفترة أكثر من عشر سنوات، فقد كان من المفترض أن تكون القمة الثانية (والتي تحقق فيها انتصار عسكري مبهر وليس مجرد التصدي للعدوان) بداية لصعود عربي، سواء تنمويًا أم استراتيجيًا! لكن كانت المفاجأة (المزمنة!)، والتي لم نفق منها كعرب حتى الآن أن القمة (أو الذروة) الثانية للأداء العربي، والمتمثلة في انتصار أكتوبر العظيم، قد أعقبها درك (أو منخفض أو حضيض) طويل الأمد، امتد – تقريبًا – منذ ١٩٧٤ ومازال مستمرًا بتردد ملحوظ (وربما متسارع) على مدى أكثر من عقدين، ونصف من الزمان.

الجدل العربي الإسرائيلي

يلاحظ إذن أن الأداء الوطني العربي في النصف الثاني من القرن العشرين يتميز بظهور قمة ١٩٥٦ ثم وقوع منخفض ١٩٦٧، وبعدها بروز قمة ١٩٧٣، والتي أعقبها منخفض عربي مزمن، مستمر حتى الآن، يتزايد انخفاضا بمرور الزمن ويتصاعد فيه الهوان باستمرار. هنا نجذب الانتباه الى وجود أمور مجسمة لها دلالاتها التشخيصية المباشرة بشأن خصائص الانتقال إلى القمة أو الوقوع في المنخفض والاستمرار فيه [في إطار الديالكتيك – الجدل بين العرب وإسرائيل]. من هذه الأمور نشير إلى ما يلي:

– أن النجاح النسبى الظاهر فى بناء القاعدة الصناعية فى مصر بعد القمة الأولى (أى الفترة من ١٩٥٦) كان حافزًا قويا لاستثارة إسرائيل على القيام بفعل يوقف هذا البناء، وقد حفز إسرائيل أكثر وأكثر على التحضير لهذا الفعل (والذى هو حرب ١٩٦٧) إقدام مصر على تطوير تكنولوجياتها العسكرية على أسس علمية متقدمة من خلال استقدام الخبراء الأجانب وتربية كوادر هندسية عسكرية(*).

٢ – أن الانتصار العسكرى الإسرائيلى فى حرب ١٩٦٧ لم يدم طويلاً لأن الإرادة الوطنية فى مصر (حكومة وشعبًا) كانت مزودة بسلاحين رئيسيين، السلاح الأول قاعدة صناعية متنوعة وقوية، متمثلة أساسًا فى القطاع العام [هنا نكتشف أن السنوات الوحيدة التى شهدت تفوقًا فى التصدير على الاستيراد فى مصر الحديثة كانت سنوات حرب الاستنزاف، والتى تعدت فيها النسبة بينهما قدر ١,٢ لصالح التصدير، وهو أمر لم يحدث بعد ذلك، كما يجدر الانتباه إلى أن القطاع العام المصرى كان السند الرئيسى فى تغطية نفقات ومتطلبات الحرب اقتصاديا وتكنولوجيا]. أما السلاح الثانى فهو

(*) تجدر الإشارة إلى محاولات إسرائيل إدخال الفزع على خبراء الصواريخ الألمان فى مصر من خلال طرود البريد المحتوية على المتفجرات، كما نشير إلى تأسيس الكلية الفنية العسكرية وبداية تفريخها لخريجين من المهندسين والمصممين الأكفاء فى منتصف ستينات القرن العشرين.

كوادر شبابية ماهرة فى مجالات العلوم والتكنولوجيات العسكرية [وقد أمكن لهذه الكوادر من خريجى كليات العلوم والهندسة والفنية العسكرية تحقيق إبداعات عظيمة فى ميادين نقل واستيعاب وتطويع وتطوير التكنولوجيا من أجل تحقيق إنجاز انتصار ١٩٧٣].

٣ - أن رد فعل إسرائيل (ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية) على انتصار أكتوبر كان من النوع المتمهل طويل الأجل، وهو الأمر الذى نقل المجابهة من المواجهة العسكرية المباشرة إلى المجالات الحياتية غير المباشرة.

ولقد استندت هذه المجابهة على مستجدات ومتغيرات العصر. وفى هذا الشأن تركزت الأهداف الجزئية للمواجهة على شل الإمكانات العربية النسبية وإضعافها، وقد جرى ذلك من خلال ما يلى:

* تفتيت وإضعاف قدرات الإنتاج (على وجه الخصوص عن طريق الخصخصة)(*).

* شرخ العمل السياسى العربى، وهنا ننتبه إلى الحرص المطلق لإسرائيل على المفاوضات مع الدول العربية فرادى، كما ننتبه إلى إعطاء أمريكا - من خلال سفيرتها فى بغداد - الضوء الأخضر لغزو

(*) هنا نفرق بين وجود قطاع خاص بشكل طبيعى (وهو أمر إيجابى) من ناحية، وخصخصة القطاع العام من ناحية أخرى (وهو أمر أيديولوجى له - فى أحيان كثيرة - مسالب اقتصادية واجتماعية وأخلاقية).

الكويت، وهو الفخ الأمريكى الذى قاد إلى تزايد الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وإلى التحجيم المستمر لإمكانات العراق.

* تقوية عظمى لإمكانات وقدرات إسرائيل فى العلم والتكنولوجيا، بحيث أصبحت إسرائيل تُعرف فى الكتابات العلمية المتخصصة باعتبارها بلدًا يضم من العلماء عددًا أكثر من الطبيعى Over - Scientisted.

معالم فساد عربى

٤ – إن السلوكيات والأوضاع العربية – على وجه الخصوص بعد ١٩٧٣ – قد تضمنت ما يلى:

(أ) تخزين فوائض العائدات البترولية – والتى ارتفعت بفعل حرب ١٩٧٣ – خارج المنطقة العربية كودائع مالية واستثمارات (خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية).

(ب) التفكير واتخاذ القرار فى قضايا الحكم والتنمية من منظور بالغ القصر (فى المدى) وشديد القصور (فى الرؤية)، وهو الأمر الذى كان من جرائه عدم الانتباه إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا كأداة رئيسية ومستقبلية للتنمية، بل وأكثر من ذلك عدم الانتباه إلى تعاظم الإمكانات العلمية والتكنولوجية للعدو (من خلال كل ما هو مشروع أو غير مشروع). وفى هذا الخصوص يجدر الانتباه إلى ثلاثة مؤشرات:

المؤشر الأول: أنه طبقا لدليل الإنجاز التقانى المعمول به فى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١، والصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP، فإن إسرائيل تقع فى مصاف المستوى الأول والخاص بالدول القادة تكنولوجيًا. ذلك بينما بالنسبة للبلدان العربية لم يشر التقرير إلا إلى أربع منها (وهى تونس وسوريا ومصر والجزائر). وقد أتت جميعها فى المستوى الثالث والذى يسبق مباشرة الدول المهمشة تكنولوجيا (والتى تأتى فى المستوى الرابع).

المؤشر الثانى: أن عدد براءات الاختراع المقدمة من المقيمين فى إسرائيل وهو ١٧٩٦ (طبقًا لإحصائيات عام ١٩٩٧) يزيد على ثلاثة أضعاف براءات الاختراع المقدمة فى الدول العربية الأربع المشار إليها سابقًا.

المؤشر الثالث: وهو مؤشر نوعى يتعلق بالقيمة العلمية للبحوث التى تجرى فى الجامعات ومراكز البحوث. يختص هذا المؤشر بالبحوث العلمية عالية الاستشهاد (التى تم الاستشهاد بها فى عدد لا يقل عن ٤٠ بحثا)، وعند تطبيق هذا المؤشر بالأخذ فى الاعتبار لعدد البحوث عالية الاستشهاد لكل مليون مواطن فإن نصيب مصر (والتى هى من أعرق الدول العربية إنتاجًا للبحث العلمى) يكافئ ١٦,٧٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية، و ٠,٠٠٠٥٤٪ بالنسبة لإسرائيل، و٠,٠٠٠٢٥٪ بالنسبة لسويسرا.

(جـ) ضخامة الهوة بين احتياطى النفط الخام فى الدول العربية (والذى يبلغ ٦٢,٥٪ من الاحتياطى العالمى)، وطاقة تكرير النفط فى الوطن العربى (والتى تبلغ فقط ٨,٤٪ من الطاقة العالمية للتكرير) - طبقًا لإحصائيات ١٩٩٩. وسرعان ما يتضح مدى الخطورة الاقتصادية لهذه الهوة بالغة الضخامة عندما نعرف أن أسعار البتروكيماويات تفوق أسعار النفط الخام بقدر يزيد عن سبعة أضعاف بالنسبة للبتروكيماويات الأساسية، ويبلغ ١٠ - ١٠٠ ضعف بالنسبة للكيماويات الوسيطة، و ٣٠ إلى ٥٠٠ ضعف بالنسبة للكيماويات النهائية.

(د) تدنى التجارة البينية العربية سواء بالنسبة للصادرات أو الورادات، حيث تظل فى حدود ٨,٥٢ - ٨,٧٢٪ بالنسبة لإجمالى الصادرات والواردات (إحصائيات عام ١٩٩٩).

(هـ) وجود مؤشرات على أن ٢٠٪ من حصيلة بيع الشركات العامة (فى عمليات الخصخصة) يذهب كرشاوى لأصحاب مراكز الإشراف الحكومية، ذلك بينما تباع الشركات - أحيانا - بأقل من ربع قيمتها المقدرة بواسطة الحكومة (انظر تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية - ٢٠٠١ - الأهرام - ص ١٩٤، وص ٢٤٦).

المسألة إذن - وباختصار شديد - أن الهوان العربى يحدث فى الأساس من خلال المفارقة الواضحة بين تفوق علمى تكنولوجى

إسرائيلى (مدفوع بتحالفات إسرائيلية أمريكية) من جهة، وتشتت مالى اقتصادى سياسى عربى من جهة أخرى. وفى إطار هذه المفارقة ضعفت واضمحلت التوجهات والمسارات العربية فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وفى نفس الوقت نمت العراقيل (بأساليب مباشرة أو غير مباشرة) فى مواجهة مسيرة بعض الجزر العربية الواعدة بالتقدم التكنولوجى، وقد جرى ذلك - فى الأساس - بالاعتماد على عوامل محلية أو إقليمية (مثلما حدث فيما يخص الجزائر والعراق).

وإذا كان الزمن الحالى يشهد أدنى قاع فى مرحلة الحضيض الذى أعقب الصعود إلى القمة فى ١٩٧٣، والمتمثل فى إقدام إسرائيل على إبادة الشعب الفلسطينى، وارتهان مصير العراق (وربما بلدان أو مناطق عربية أخرى) بالتوجهات وردود الأفعال الأمريكية، بالإضافة إلى التخلف العلمى والتكنولوجيا العربى بوجه عام، فإنه يجدر بنا الانتباه إلى أن التدهور العربى الحالى كان أمرًا مرصودا- إلى حد كبير - فى عام ١٩٨٠ بواسطة نخبة من الخبراء العرب المهتمين بقضايا التنمية ومستقبل الوطن العربى (انظر: نادر فرجانى - هدر الإمكانية: بحث فى مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨١).

محصلة توقعات هؤلاء الخبراء تتركز فى أن الاحتمال الأعلى (٠,٧٥) هو بقاء أحوال التشتت العربى، وتدنى المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرار، وتوجيه النمو الاقتصادى وأولويات التحديث

لخدمة الفئات الاجتماعية المسيطرة فى فلك النسق الاقتصادى للدول الصناعية الكبرى، وذلك فى ظل استمرار ضعف التنظيم الاجتماعى وضعف الهوية الحضارية. هذا بينما كان الاحتمال الأقل (٠,٢٥) هو أن تتغير الأوضاع نحو تحقيق تنمية شاملة فى إطار وجدوى يعنى باستثمار الإمكانات التكاملية الهائلة للوطن العربى، وبمشاركة جماهيرية فعالة فى اتخاذ القرار، وبتوليد توجه تنموى شامل يحدث تغيرات اجتماعية - اقتصادية هيكلية تؤدى إلى بناء نسق إنتاجى قوى فى إطار حضارى عربى متميز ولكن منفتح على الحضارة الإنسانية الحديثة.

مسئولية جديدة للخبراء الوطنيين

وبعد، فلا شك أن الأوضاع العربية بعمومياتها منذ عام ١٩٧٤ - تقريبًا - تستنسخ الضعف من بعضها، وإذا كان لفيف من الخبراء قد استشرفوا ذلك، وبحق منذ أكثر من عقدين من الزمان، فإن مسئولية الخبراء من الأكاديميين والمفكرين والمثقفين فى الزمن الحالى تحتم الانتقال من التعامل مع المستقبل العربى كعمل أكاديمى بحت (أو كتسلية)، إلى التعامل مع هذا المستقبل كإرادة (وحركية). إن لمثل هذا التعامل الكثير من المرتكزات التى يمكن أن يتأسس عليها فى تكامل وتشابك، من هذه المرتكزات ما هو تاريخى ذاتى مثل قمتى الأداء العربى فى ١٩٥٦ و ١٩٧٣، وما هو موضوعى حاضر مثل انتصار شعب جنوب لبنان على الجيش الإسرائيلى، وما هو موضوعى ظاهر مثل الإمكانيات البشرية

العلمية والتكنولوجية الموجودة فى معظم البلدان العربية دون جامع أو رابط أو منسق بينهما، وما هو موضوعى كامن مثل النسبة العالية للشباب فى سن التعليم الجامعى (وهى تفوق تلك النسبة فى إسرائيل). وما هو استرشادى نموذجى متنوع عند الأمم الأخرى فى مجالات استنهاض الإمكانات والقدرات القومية (ألمانيا - اليابان - ماليزيا - كوريا الجنوبية - الصين - سنغافورة.. الخ). أو فى مجالات السياسات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبى)، وأيضًا ما هو ممكن من توجهات دولية تنموية تكاملية وجبهوية، سواء على محاور موجودة بالفعل (مثل مجموعة الـ ١٥ أو الكوميسا.. الخ) أو على محاور مهمة يمكن أن تنشأ بالتعاون مع كيانات تتمتع بأهمية حضارية استراتيجية (مثل الصين وإيران وكوبا).

وهكذا.. يبقى أن على الخبراء الوطنيين فى الفكر والثقافة والعلوم بذل جهد جماعى لأداء واجب وطنى لا يحتمل أدنى تأخير، وهو تقديم إطلالات ورؤى استراتيجية حركية بخصوص المستقبل العربى كإرادة.



رؤية منظومية لأزمة القيادات

- نقاسى من اختفاء القدرة على استيعاب الاختلاف كمصدر للثراء والغنى.
- المعاناة التى تنشأ من ممارسة العمل المنظومى تمثل مدخلا رئيسيا لإحداث التقدم.

بازدياد إيقاع التفاعل الوطنى مع المتغيرات العالمية (العولمة الاقتصادية - الشراكة الأوروبية.. الخ) تنشط الحاجة إلى التعامل المجهرى مع المشكلات ذات الطبيعة القومية، ومن أبرز هذه المشكلات «مشكلة اختيار القيادات»، والتى تنامى الإحساس بها تدريجيا حتى صار لها مكان بارز ضمن الأولويات فى خطاب القيادة السياسية.

وفى محاولة التعامل مع هذه المشكلة فى الإطارين الحكومى والفكرى ظهرت مقولة «عدم وجود صف ثان من القيادات»، ونظرا لأهمية دور القيادة فى دفع وتطوير الأعمال والسياسات والموارد والفرص داخل المنظومات، فإن القول (أو الإحساس) بعدم وجود صف ثان من القيادات فى منظومات العمل (وزارات - مؤسسات - وحدات عمل..) هو أمر خطير، تتعدى خطورته تنافسية منظومات

العمل لتلمس مسألة كفاءة واستمرارية الحياة فيها. إن هذا الاعتبار يدفعنا إلى التعامل مع مشكلة اختيار القيادات من منظور منظومى، وذلك من خلال الزوايا التالية:

- مشكلة اختيار القيادات باعتبارها مشكلة الإدارة العليا.
- أعراض وتتابعات المشكلة.
- الاقتراب من الحلول الممكنة.

الإدارة العليا والمشكلة

الإدارة العليا فى أى منظومة عمل تمثل قيادة المنظومة، ومن الناحية المنظومية البسيطة يكون على رأس مهام هذه القيادة «تمكين» المنظومة من أسباب استمرار الحياة وتحقيق إنجازات يكون من شأنها إحراز التقدم. إن مهمة «تمكين» المنظومة تعنى ليس فقط تسيير العمليات المنظومية الخاصة بتحديد الأهداف والتشغيل والتنسيق والمتابعة، وإنما هى تعنى أيضا – وفى الأساس – ممارسة (وإنجاز) مهام تختص بتعليم وتأهيل باقى أعضاء المنظومة، وتسهيل مهامهم وأعمالهم (بمعنى المساعدة على إنجاز المهام والأعمال بمستويات معينة من الدقة والسرعة والكفاءة)، وكذلك العمل على التوليد المستمر لمنظومات جديدة ولقيادات جديدة. إن أهمية وظيفة «التوليد» هذه بالنسبة لحيوية المنظومة الأكبر تماثل تماما أهمية وظيفة «التكاثر» بالنسبة لبقاء وحيوية وتطوير الجنس البشرى. وهكذا، نجد أن المنظور المنظومى للمشكلة

يؤدى بنا - صراحة - إلى تحميل الإدارات العليا للمنظومات المسئولية بخصوص بزوغ واستمرار مشكلة اختيار القيادات. إن هذا الاعتبار يتجسم فى ظواهر مرضية نشير إليها كما يلى:

(١) قدر من التحيز فى الإحساس بالذات فى قمة الهرم:

التحيز هنا يكون إلى جانب الذات (ذات قيادة العمل) فى مقابل ذات الآخر (المستوى القيادى الأصغر)، ويأتى فى شكل تطويل المسافة فى الهيبة والقدرات والإمكانات بين المستوى القيادى والمستويات التالية له. كما يأتى هذا التحيز فى شكل عدم الاكتراث (أو عدم الرغبة) بشأن تربية وتوليد قيادات جديدة.

(٢) استسهال التعامل مع بيئة قريبة طيعة:

يأتى هذا الاستسهال كسبب وكوسيلة متمثلا فيما يلى:

- عدم القدرة على التعامل مع الاختلاف (والتنوع) كمصدر غنى وثراء.

- الارتكان إلى (أو الاستمتاع بـ) تفخيم الذات بواسطة آخرين، وهو أمر قد ينتج عن الرغبة فى إشباع ضعف إنسانى أو مهنى أو قيادى، وذلك من خلال قبول ثناء وتملق المرءوسين، أو قد ينتج عن انعدام الرغبة فى تكلف مشقة تطوير القدرات الذاتية.

- النزوع إلى استخدام الأوامر وعلى الآخرين التبرير والتنفيذ. يأتى هذا التوجه كبديل للمرور بعملية صنع قرار حقيقى من

خلال التعامل المنظومى الرشيد مع المعلومات المتاحة، والخبرات والموارد المتوافرة، والتحديات القائمة والمحتملة، والرؤى والآراء الممكنة.

- النزول إلى ممارسة مهام أدنى. وهنا يكون الأداء شكليا، غير موضوعى، ويكون ذلك - بالطبع - على حساب أداء المهام القيادية الأصل.

- تآكل التفويض كمهمة وكقيمة. إن من شأن التفويض القيام بعمليات مثل حسن الاختيار ومنح الثقة للآخر ومتابعته وتقويمه، وبالتالى فإن تآكل التفويض يعنى تآكلا فى عمليات تربية قيادات جديدة.

(٣) تفضيل التعامل مع الشكل (أو السطح) أكثر من التعامل مع الموضوع (أو الحركيات الداخلية للمنظومة).

فى هذا الإطار يكون التعديل والتطوير عن طريق أعمال النقاشة والرخام والبروباجندا والأرقام (غير الحقيقية أو غير ذات الدلالة) أسهل وأقوى شأنا على المدى القريب. يتواءم مع هذا التوجه سلوك سلبى آخر وهو تجنب التعرف على (أو اكتشاف) ما يسىء ويتطلب جهدا غير عادى فى التدخل. وهكذا تكون النتيجة اتجاه المعاونين إلى تجنب الإشارة إلى أى أوضاع يكون من شأنها إقلاق أو إغضاب المسئول.

(٤) التشدق بتوجيهات المسئول الأعلى:

قد يأتى هذا السلوك كنوع من التادب أو المجاملة، لكنه – من الناحية العملية قد يحمل دلالات وتوجهات سلبية.

(٥) اللجوء إلى (والاستعانة ب) آخرين من خارج منظومة العمل:

يجرى استجلاب الآخر من خارج منظومة العمل (سواء من داخل مصر أم من خارجها) للقيام بأعمال أو استشارات أو تقديم نصائح أو لتولى مهام قيادية بالانتداب، وذلك دون الانتباه إلى (أو مع تجاهل) أولوية وجوب الاستفادة من (والتعامل مع) القدرات الذهنية والعملية الموجودة فى المنظومة أو الكامنة فيها، والتى يمكن أن تظهر وتنتعش قدرة وعطاء من خلال الرعاية والاهتمام والتعامل المنظومى الرشيد. إن هذا التوجه، والخاص بالاستعانة بأجانب – عن طريق الانتداب – من خارج منظومة العمل، يرجع – عادة – إلى سبب أو أكثر من الأسباب التالية:

- عدم القدرة على فهم واستيعاب المنظومة الداخلية من حيث مهامها ومكوناتها ومطالبها.
- سهولة التخلص – عند اللزوم – من المستشار أو القيادى المنتدب من خارج المنظومة.
- التحوط فى تصعيد أو ظهور عناصر قيادية جديدة من داخل المنظومة.

- وجود مسبق لرؤية (أو متطلبات) تختص بالمنظومة الداخلية ويكون من الأيسر تنفيذها (أو فرضها) من خلال استقدام شخص أو جهة من خارجها.
- غيبة القصد الحقيقى للتطوير.
- مجرد البروباجندا أو تبادل المصالح - عقدة «الخواجة».

وفى الوقت نفسه ننوه إلى أن الأخذ فى الاعتبار لرؤى وخبرات الآخرين من خارج المنظومة هو أمر مهم على الدوام، ولكن ترتيب حدوثه وإجرائه والاستفادة من ثماره ينبغى أن يتم عن طريق المنظومة الداخلية ذاتها، حيث إن تركيب آخرين على منظومات غريبة عنهم وبمسار فردى فجائى هو أمر غير محمود، لا بالنسبة لتقدم العمل، ولا بالنسبة لتربية القيادات، ولا حتى بالنسبة لهؤلاء الآخرين.

■ الانعكاسات والتداعيات

إن الظواهر المرضية السابقة تمثل «رخاوة إدارية» يؤدى وجودها إلى بزوغ العديد من الانعكاسات والتداعيات السلبية، نشير إلى بعضها - بإيجاز شديد - كما يلى:

١ - انتشار الظواهر المرضية من المستويات القيادية الأعلى إلى المستويات الأدنى فالأدنى.

٢ - بزوغ ونمو سلسلة من ردود الأفعال المرضية من المستويات الأدنى فالأعلى.

٣ – إضعاف الانتماء المنظومى، وتغيب عناصر المنظومة (باللامبالاة أو الهروب الذهنى أو الفيزيائى)، وتدهور فى الكفاءة والعائد.

٤ – لفظ وتحجيم تلقائيان لمن يخرج عن (او يرفض) منظومة الخصائص والسلوكيات المرضية المشار إليها أعلاه، وبالتالى القضاء – التلقائى – على فرص التغيير والتطوير، وتكريس قيم سلبية تتمحور حول وجوب عدم الخروج عن الناموس السائد.

٥ – اختفاء المنظور التربوى والشفافية فى تنشئة القيادات وتغليب الاعتبارات والمسارات النفعية، والتى تكون فى كثير من الأحيان خارجة عن (او مضادة) لمصالح المنظومة، وبالتالى سوء اختيار القيادات أو استنساخ عناصر قيادية ضعيفة.

٦ – بطء التطوير المنظومى، وبالتالى تراجع فى القدرات بالمقارنة مع مسارات تطور منظومات أجنبية متقدمة.

٧ – تقادم (قدم) ما هو قائم من أنظمة وعلاقات، مع ازدياد فى فترة التلكؤ Lag period فى اتخاذ القرارات، واستفحال للمشكلات، وتكرار بزوغ الكوارث.

٨ – ارتهان عمليات التطوير فى المنظومة بملابسات مواجهة المشكلات ومعالجة الكوارث، وذلك بدلا من أن تكون هذه العمليات مدفوعة بتلقائية واستمرارية التجديد والتغيير والتقدم كمهام منظومية عامة.

٩ – اختفاء العقلية التطويرية الابتكارية فى أساليب ومهام العمل الحياتى اليومى.

١٠ – تعزيز لسلبية «عدم المبادرة»، وتعميق للسلوك الخاص بانتظار توجيهات المسئول الأعلى.

١١ – اختفاء للقيمة المضافة فى الإدارة، وتلاشٍ لأهمية المنهج العلمى فى التفكير، وتراجع للمصالح العليا والمجتمعية كأهداف أصيلة وأساسية للعمل اليومى.

١٢ – الافتقاد للتنافسية الشريفة فى العمل، حيث تكون أساليب التقدم فى المستويات القيادية معتمدة على تقاليد محافظة و/أو سلبية (مثل التملق وعدم إثارة المشكلات الخاصة بالتغيير والتجديد)، وليس على الابتكار، والإجادة والطموح الخاص بتقدم العمل.

١٣ – زيادة الارتباط بين المدير والمدارين من منظور المصالح الضيقة المتبادلة، وبالتالى المزيد من الاستقرار لسلبيات المنظومة، والمزيد من الإحباط للعناصر القيادية الإيجابية.

١٤ – اللجوء إلى ترك المشكلات الناشئة بين العاملين والإدارة للفصل فى ساحات المحاكم كبديل للتعامل المنظومى المباشر الذى يعتمد على الشفافية والعلانية والاتفاق المجتمعى (أى دون تعسف).

١٥ – وكنتيجة لاختيار قيادات من العناصر المحافظة أو النفعية (وغير الموهوبة فى القيادة) تجرى محاولة بيروقراطية لتدريب هذه

العناصر على أساليب القيادة، فتكون النتيجة تربية وازدهار سلوكيات وملكات الشعارات فى الكلام، والتسطيح فى الفعل.

١٦ - وكامتداد لما سبق ذكره من ظواهر مرضية وانعكاسات إدارية، فإن النتيجة العامة للرخاوة الإدارية تتلخص فيما يلى:

(أ) عدم الاستعانة بالأحسن من الأفراد أو الأعمال.

(ب) عدم إفراز الأحسن من أفراد وأعمال.

(جـ) تدهور الديناميكيات الداخلية لمنظومات العمل.

(د) ضعف كفاءة المنظومات ومخرجاتها.

وربما يكون من المناسب فى نهاية هذا العرض لتداعيات وانعكاسات الظواهر المرضية المشار إليها أن يحاول أفراد الإدارة العليا (من القائلين بعدم وجود صف ثان من القيادات) الإجابة على السؤال كيف جاءوا هم أنفسهم إلى مواقع القيادة؟ أليسوا أبناء لبلد أنجبتهم، وقد أنجبت قياديين سابقين، وستظل تنجب غيرهم من القياديين؟

■ الاقتراب من الحلول

وأما عن الطريق الممكن للاقتراب من حلول للمشكلات التى تقابل الإدارة فى اختيار القيادات - وهو فى تقديرنا طريق يختص بإصلاح حال الإدارة العليا ذاتها - فإن التوصل إلى هذا الطريق يحتاج إلى منظور فكرى تطويرى يسهم فى صياغته خبراء

ومفكرون من خلال عمل منظم ومعلن. وفى هذا الإطار نسهم بجذب الانتباه إلى أهمية التوجهات التالية:

(أ) الشفافية (على كل مستويات العمل المنظومى).

(ب) الاستعانة برؤى المستويات المنظومية «المتوسطة»، والتعرف على احتياجات المستويات المنظومية «الأدنى»، وإعمال حكمة المستويات المنظومية «الأرقى».

(جـ) تطوير جذرى لديناميكيات العمل داخل المنظومات، والانتقال بدرجات وسرعات مناسبة (كل منظومة حسب ظروفها) من أساليب الإدارة البيروقراطية المحافظة إلى الأساليب الإدارية الحديثة، بما تتضمنه من تلقائية وجماعية وحرية وشفافية.

(د) اتباع المنهج العلمى فى التفكير، والقواعد والاعتبارات المنظومية فى العمل.

(هـ) إعطاء ثقل أكبر لتقويم التغييرات النوعية (وليس الشكلية أو الكمية فقط).

(و) تجنب الاعتماد الكلى - فى التقويم - على مقارنة أداء المنظومة بأدائها فى سنوات سابقة، والتحول إلى المقارنة مع أداء المنظومات المماثلة أو المنافسة فى الدول المتقدمة أو التى فى سبيلها إلى التقدم.

■ معاناة التقدم

ختاما، نجذب الانتباه إلى أمرين: الأول: هو أن التقدم عمل ذو «طبيعة منظومية»، ولا يمكن أن يتم خارج الجهد المنظومي. والثاني: هو أن المعاناة التي تنشأ أثناء بذل الجهد الفكري والعملي من أجل الارتقاء المنظومي تمثل الطريق الرئيسي لتطوير الذات (الفردية والجماعية والمؤسسية والوطنية) ولاكتساب حقيقي وأصيل لخصائص التقدم (مثل التشابك والمقارنة بالمتقدمين والعمل الجماعي والريادة.. إلخ)، وبالتالي إحداث وإنجاز التقدم وتواصل السير فيه. وهكذا يمكن القول: إن «معاناة» إحداث التقدم هي شرط أساسي لحدوث التقدم وتواصل حدوثه.

٣

العلمـــاء والثـــورة

□ لم تتعامل الثورة مع العلم باعتباره قوة !

□ ماذا عن التواصل الشخصى بين القيادة السياسية والعلماء؟

إذا كان الاشتغال بالعلم يعد من أكثر أنواع الأعمال ارتباطا موضوعيا بالمستقبل، فإن النظر فى العلاقة بين المشتغلين بالعلم وحدث وطنى استراتيجى كبير مثل ثورة يوليو لابد وأن يكون له معانيه ودلالاته المستقبلية. وفى تقديرنا يمكن النظر إلى التفاعل بين «العلماء» و «ثورة يوليو» من أربع زوايا رئيسية:

أولا – حاجة العلماء للثورة:

قبل قيام الثورة كانت الغالبية من المشتغلين بالبحث العلمى (من طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئات التدريس الجامعى) تماما كغالبية فئات الشعب، غير راضين عما آلت إليه أوضاع البلاد، سواء من حيث فساد النظام الملكى، أم استفحال الصراعات الحزبية، أم هشاشة الحكومات. وقد ترجمت حالة عدم الرضا هذه فى مظاهر عدة شملت:

١ - انخراط عدد غير قليل من المشتغلين بالعلم فى أنشطة سياسية سرية معارضة، خاصة فى الاتجاهات اليسارية التى بزغت بشدة فى السنوات القليلة السابقة على قيام الثورة.

٢ - مطالبة طلاب البعثة المصرية فى بريطانيا صراحة بتنازل الملك فاروق عن العرش، وبتحويل مصر من ملكية إلى جمهورية. وقد جاء ذلك فى اجتماع لهم فى لندن (يناير ١٩٥٢) على أثر هجوم القوات البريطانية على مبنى محافظة الإسماعيلية وحريق القاهرة.

٣ - مبادرة مجتمع المشتغلين بالعلم، وعلى رأسهم أساتذة جامعة الإسكندرية وبعض تجمعات الدارسين المصريين للدكتوراه فى الخارج، بإعلان تأييدهم للثورة فور قيامها.

ثانيا - تفاعل العلماء مع الثورة:

أصبح المشتغلون بالعلم بتأييدهم للثورة يحسون وكأنهم جزء منها، مما دفعهم إلى الغيرة عليها والتفاعل الإيجابى معها، وليس مجرد التأييد. وقد انعكس ذلك فى أحداث وسلوكيات مهمة مثل:

١ - مطالبة نفر غير قليل من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بعودة الجيش إلى ثكناته فى أزمة مارس ١٩٥٤.

٢ - انخراط العديد من المشتغلين بالعلم فى الجامعات ومراكز البحوث فى التنظيمات السياسية التى أقامها نظام ثورة يوليو (خاصة الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب).

٣ - وقوف أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات إلى جانب مطالب الجماهير كما عبر عنها الطلاب فى انتفاضتهم الأولى (٢٤فبراير ١٩٦٨)، والتى بدأت برفض ما يعرف بأحكام الطيران، وانتهت بضرورة البحث عن الأسباب الحقيقية وراء «النكسة». هنا يذكر أن البعض من أساتذة الجامعات قد شاركوا فى هذه الانتفاضة بمساهمات مباشرة، سواء بالاجتهاد العلمى فى تحليل أسباب النكسة فى مؤتمرات مشتركة مع الطلاب، أم بالاعتصام - أيضا مع الطلاب - من أجل رفع آرائهم ومطالبهم إلى القيادة السياسية، أم بالتآزر فى حماية الطلاب من أى سوء ظن بانتفاضتهم. وقد أدت هذه الانتفاضة إلى صياغة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ من خلال ممثلين لكل قوى الشعب (ومن بينهم طلاب وأساتذة الجامعات).

٤ - الإسهام التاريخى المتميز لصغار المشتغلين بالعلم فى حرب الاستنزاف وفى حرب أكتوبر، حيث كان المجندون من خريجى الكليات العملية (علوم - هندسة - صيدلة - زراعة - طب) بمثابة قوة عظمى فى استخدام وتطويع التكنولوجيا المتطورة والراقية فى مواجهة القوات الإسرائيلية والانتصار عليها.

ثالثا - تفاعل الثورة مع العلماء:

باعتبار أن الثورة كانت أملا، ثم حدثا، ثم بعد ذلك «نظامًا»، فقد كان لتفاعلها مع العلماء إيجابيات متعددة وواضحة، لعل فيما يلى إشارة لأهمها:

١ - الاستعانة بعلماء شباب فى وضع وتطوير وتنفيذ الخطط الخاصة بتنمية الإمكانيات الزراعية والصناعية. هنا نشير على وجه الخصوص إلى تعيين الدكتور عبد الرازق صدقى (وكان باحثا مغمورا فى مركز البحوث الزراعية) وزيرا للزراعة، حيث وضع أول سياسة وطنية للزراعة فى مصر القرن العشرين. والجدير بالذكر أن مجلس قيادة الثورة قد تعرف إليه بالمصادفة من خلال شكوى كيدية ضده صدرت عن رئيس له (فى غمار حركة التطهير) وثبت كذبها. وكذلك نشير إلى اختيار الدكتور عزيز صدقى للإشراف على التنمية الصناعية بعد عودته من دراسته للدكتوراه (فى التخطيط الصناعى) من الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - استحداث «عيد العلم» وجعله مناسبة قومية كبيرة كان لها أثر عظيم فى إعلاء قيمة العلم والعلماء، وكذلك استحداث وزارة للبحث العلمى، وإرسال شباب الباحثين إلى الخارج فى برامج ضخمة لدراسات الدكتوراه والتدريب العلمى فى بلاد الغرب والشرق على السواء.

٣ - إنشاء العديد من المراكز البحثية النوعية بغرض تطوير القدرات الوطنية فى التنمية والصناعة.

رابعا - خطوات لم تتحقق:

ومع أهمية الإيجابيات الخاصة بتفاعل العلماء مع الثورة وتفاعل الثورة مع العلماء، فإن هناك - من وجهة نظرنا - خطوة لم تتحقق

من كلا الجانبين. تمثلت الخطوة المفقودة من جانب العلماء في الابتعاد - في معظم الأحيان - عن الفعل العلمي، والاكتفاء بممارسة مزيج من سلوكيات التفرج على الأحداث ونقدها من بعد، والاهتمام باعتبارات شكلية (الوظيفة - الترقي - المادة - العلاقات - البريستيج)، مما صنع حاجزا مزمنا بينهم وبين حركية المجتمع وحاجاته.

وأما من جانب الثورة فقد تمثلت الخطوط المفقودة في عدم تعامل الثورة مع العلم باعتباره قوة أو سلطة.

لقد استعانت الثورة بالعديد من العلماء كموظفين كبار في أعلى الهرم التكنوقراطي للدولة، لكنها لم تدفع البحث العلمي على الاشتراك المباشر - بالقدر المناسب - في صياغة معادلة اتخاذ القرار السياسي وفي تطوير هذه المعادلة.

وفي كل الأحوال لا يفوتنا أن نلاحظ انه رغم وجود قدر من التواصل الشخصي النسبي بين شخصية القيادة السياسية لثورة يوليو وشخصيات أخرى من خلفيات مختلفة (في مجالات الفكر والفن والإعلام والأدب)، إلا أن هذا التواصل لم يتحقق مع أي من العلماء الممارسين للبحث العلمي.

هنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقات المباشرة بين القيادات السياسية للدول من ناحية، والعلماء والمؤسسات العلمية من ناحية أخرى،

كان لها انعكاسات إيجابية ضخمة على مسيرات التنمية والتقدم فى العديد من البلدان.

وختاما يمكن القول، إن الاعتماد الرئيسى للتقدم فى الزمن الراهن على أنشطة البحث العلمى يجعل من التواصل المباشر بين القيادات السياسية للدول (خاصة تلك النامية) والبحث العلمى فى هذه الدول (ممثلا فى مؤسساته ورجاله) مدخلا رئيسيا لإحداث القفزات الاستراتيجية فى مسارات التقدم الوطنى.

٤

مستقبل الشارع السياسى

- المسافة بين الديمقراطية كمظهر والديمقراطية كحركية.
- متى يأتى التغيير من منظور استشرافى علمى؟
- خصوصية «معنى التنمية» وخصوصية «الزمن التنموى».

بعد أن ثبت أن انتخابات مجلس الشعب - ٢٠٠٠ كانت بمثابة «فعل» من نوع جديد فى حياة المصريين على مدى نصف قرن على الأقل، فإن السؤال المهم يصبح: كيف يمكن أن يتواصل نمو هذا «الفعل» ونضجه؟. هنا تظهر الحاجة للتعامل مع هذا الفعل من منظور مستقبلى. وقبل محاولة تلمس الطريق إلى هذا المنظور نجذب الانتباه إلى أهمية تذكر الخصائص التالية بالنسبة للفعل المذكور (انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠):

(أ) أن بزوغ الفضل فى إحداث «الفعل» من خلال القضاء هو أمر يعكس دلالات حضارية خاصة بمنظومة حياة مصر والمصريين.

(ب) أن حدوث هذا «الفعل» كاتجاه للتغيير كان أمرا مستشرفا (فى دراسات ومقالات ومحاضرات للعديد من المفكرين المصريين فى

السنوات الأخيرة)، وبالتالى فهو ليس - تماما - فعلا مفاجئا. الأمر الذى يعنى أن التغييرات التى ستتلو هذا الفعل ستاتى - إلى حد كبير - فى مسارات ممكنة ومحتملة ومنظورة، وعلى درجة معقولة من الانضباط.

(جـ) أنه يحسب «للرئيس مبارك» أمران مهمان بخصوص هذا الفعل، وهما رعايته لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية، وتفضيل إجراء الانتخابات على مراحل.

(د) أن سلبيات هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن إيجابياتها، حيث هى تفتح أبوابا كثيرة لآفاق جديدة من التأهيل والتغيير والتضبيط والتطوير.

واما عن المنظور المستقبلى للفعل المشار إليه (والخاص بانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠)، فهناك عدد من الأطر التى تساهم فى التعرف على هذا المنظور، ومن ثم الاقتراب من مستقبل الفعل فى الشارع السياسى المصرى، وفيما يلى نشير إلى أهم هذه الأطر.

أولا - موضوعية وأصالة الحس الوطنى المصرى:

برغم تدنى نسبة النجاح من المرشحين ككم من كل من النساء والمسيحيين، إلا أن مصداقية (بل تقدمية) الحس الوطنى فى مصر قد تجلت فى حدثين يحملان دلالات عظيمة فى هذا الخصوص. أولهما نجاح ساحق لمرشحة فى سوهاج (أى فى الصعيد «الجوانى»)، بينما هى فضلا عن كونها سيدة، فهى ليست محجبة

ولا منقبة. وأما الحدث الثانى، فهو نجاح مرشح مسيحى فى انتخابات الإعادة فى قلب القاهرة فى دائرة تبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٨٪، حيث جاء نجاح هذا المرشح بمساندة فعالة من المسلمين من المثقفين ورجال الدين، وذلك فى مجابهة تحريضات غير موضوعية من المرشح المنافس. وهكذا، يمكن القول بأن موضوعية وأصالة الحس الوطنى المصرى هما الحاميان المستقبليان الطبيعيان من الخلل فى تمثيل الفئات ذات التميز الخاص مثل المسيحيين والمرأة.

ثانيا - التناقضات فى حكومية حزب الأغلبية:

هنا نشير إلى الخلط والتداخل بين المواقف والاعتبارات الحزبية وتلك الحكومية للحزب الوطنى. لقد بلغ هذا الوضع الحد الذى أساء إلى كل من الحكومة والحزب معا، وهو الأمر الذى يجعل من هذا النموذج فى الخلط والتداخل درسا مستقبليا لكل الفاعلين فى الشارع السياسى فى مصر. إننا هنا نكتفى - فى هذا الخصوص - بالإشارة إلى عدد محدود جدا من الأمثلة، وذلك حفاظا وتركيزا على العبرة المستقبلية المقصودة:

(أ) تحويل عدد من الوزراء إلى مرشحين لمجلس الشعب بينما معظمهم (أو جميعهم) لم يمارس الفكر أو العمل السياسى على مستوى قيادى قبل تولى مسئولية الوزارة.

(ب) الزج بأدوات وآليات وأشكال حكومية [وزراء - موظفين - سيارات - مجلس الجامعة الأم.. الخ] فى مسارات الدعاية لصالح بعض المرشحين من حزب الحكومة.

(جـ) تصريح لمسئولة كبيرة فى المجلس القومى للمرأة لإحدى وسائل الإعلام (فى إطار حديث عن مشكلة تدنى عدد المرشحات)، بأن المجلس القومى للمرأة كان قد طالب (الحزب الوطنى) بترشيح عدد مناسب من السيدات.. وكأن قومية المجلس «القومى» للمرأة مغلقة على الحزب الوطنى فقط دون بقية الأحزاب المصرية الأخرى. إن التلقائية فى هذا الحديث تعكس المحدوديات والنواقص فى ميكانيزمات العمل السياسى الذى يقصر ما هو قومى على ما هو «حكومى» (أو ما يتبع حزب الأغلبية).

ثالثا - «نهايات» و «بدايات»:

يمكن القول ببزوغ مستجدات رئيسية فى الشارع السياسى المصرى، وهى مستجدات قد بدأت فى الظهور مع النتائج الأولى للانتخابات، وستقوى ملامحها وتتطور تدريجيا مع الزمن القادم. تمثل هذه المستجدات بداية النهاية لعادات وتوجهات تقليدية، كما تعنى - فى نفس الوقت - بدء تنامى ممارسات تغييرية مهمة، إن نهاية القديم وولادة الجديد يتمثلان معا فى مظاهر وحركيات نشير فيما يلى إلى بعضها:

١ - إدراك قدر الانعكاس السياسى الإيجابى لوجود سلطة قضائية وطنية ملتزمة.

٢ - بدء الانتقال من «الديمقراطية كمظهر» يتواكب مع شكل العصر، إلى «ديمقراطية حركية» فاعلة فى إحداث تغييرات عصرية.

٣ – الإحساس بثقل الصوت الانتخابى المفرد فى ترجيح كفة المصالح.

٤ – استيعاب علنى وشفاف للتباينات بين «انتخابات كانت» طوال عشرات السنين، و «انتخابات ٢٠٠٠» وهو أمر ستكون له تداعياته بشأن جميع الإجراءات الخاصة بعلاقة المواطنين بالعملية الانتخابية. بدءا بإعداد قوائم الناخبين، وحتى التصويت.

٥ – بدء التعرف على قدر ونوعية المسافة بين مسئوليات وصلاحيات المسئول الحكومى أو السياسى من جهة، وتوجيهات رئيس الجمهورية من جهة أخرى، وبالتالى بدأ انفضاح محاولات تستر المنافقين والانتهازيين والكسالى خلف مقولة «توجيهات الرئيس»، وفى نفس الوقت بدء تصاعد التفاعل القوى بين الشارع السياسى ممثلا فى الحركة السياسية والجماعية للمواطن الفرد من ناحية، والأبعاد القومية والأخلاقية فى توجيهات الرئيس من ناحية أخرى. إن من شأن هذا الجديد أمرين رئيسيين، أولهما زيادة الشفافية، ومن ثم تصاعد فى المنظومة والفعالية والكفاءة فى الأعمال الحكومية والأنشطة السياسية، وثانيهما تعظيم التفاعل السياسى المباشر بين المواطن العادى ورئيس الجمهورية. ويكفى هنا كنموذج أن نعاود الإشارة إلى التوجيهات القومية «بعيدة النظر» للرئيس بشأن رعاية تنفيذ حكم المحكمة الدستورية، وكذلك إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل.

٦ - توقع بدء تكسر الحواجز والموانع الخاصة بظهور قيادات جديدة (فى المجالين التنفيذى والسياسى)، وهنا نشدد على أن المدرسة الحقيقية للنشء وتربية وارتقاء القيادات تكمن فى العمل من خلال نظم شفافة تسمح بتدوير القيادة وتحمى العلانية والجودة فى إجراءات هذا التدوير، وفى تقييم وتقويم القيادات، وليس أبدا من خلال قرارات أو «حصص» خاصة.

٧ - ظهور إشكاليات جديدة على سطح الحياة السياسية ومن أهم الأمثلة على ذلك مسألة «ازدواج الجنسية». إن هذه الإشكالية بحاجة إلى تناول قانونى سياسى أمنى وطنى متمهل وحذر وعميق، ليس فقط بخصوص الترشيح لمجلس الشعب، إنما أيضا بخصوص تولى مناصب ذات أهمية قومية عليا فى وزارات وهيئات الدولة.

رابعا - الإدارة الحديثة للعمل السياسى الوطنى:

إن انتفاع واسترشاد الشارع السياسى المصرى بمناهج الإدارة الحديثة ومفاهيم العلم وأدوات التكنولوجيا هو أمر ضرورى فى ضوء محددين رئيسيين، وهما:

■ منطقية التغيير والحاجة الماسة إليه فى عالم يتغير ويتطور بسرعة، وتتعدد وتتشابك التحديات المتولدة فيه بسرعات أكبر.

■ ضرورة أن يأتى التغيير من منظور استشرافى علمى يكون - فى الأبعاد والممارسة والتطوير - أسبق وأعلى من أية احتمالات (أو فرص) للعشوائية أو عدم الانضباط فى ردود الفعل والأفعال فى الشارع السياسى. هنا نتصور أن الأحزاب السياسية (ومعهما مجلس

الشعب)، وكذلك معاهد ومراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية والاجتماعية بحاجة إلى التعرف على الجديد الممكن فى متطلبات وأدوات وأهداف وبرامج الشارع السياسى فى مصر، وذلك من خلال ورش عمل علمية ودراسات منهجية. وفى هذا الخصوص تأتى أهمية العناصر التالية:

(أ) جدية (وتحديث) طرق التعامل مع «الزمن» حيث ينبغى أن يكون لمصر خصوصياتها الوطنية بشأن «معنى التنمية» ومعنى «الزمن التنموى».

(ب) تحديد جديد ومرن لشبكة الاحتياجات القومية (وما يتعلق بها من مستويات وأولويات).

(جـ) الاهتمام والانتفاع بالإنسان العادى (فى أية سن وأى مكان وأية مهنة).

(د) الحماية المثلى لكل صور أمن الإنسان العادى فى الشارع والسكن والعمل و.. و.. و.. والهواء الذى يستنشقه.

إن المحددات والعناصر السابقة تدفع للجوء إلى مفاهيم الإدارة الحديثة والأحدث، وذلك من حيث استيعابها وتطبيقها وتطويرها على (وفى) كافة أنواع الأعمال والإجراءات على المستويات اليومية والمؤسسية والقومية، مع الاتجاه - بالارتكاز على الإدارة المجتمعية المبدعة - إلى بناء العقل المجتمعى، وترشيد التفاعل بين كل من العقل الجماعى والعقل الفردى.

خامسا – تغييرات أخرى مرتقبة:

إن الجدة (بمعنى الجديد) فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ من شأنها احداث تتابعات من الجدة فى أمور ومجالات أخرى هامة وحاكمة لقدر الايجابية في المتغيرات الخاصة بالتقدم الوطنى، وتتعلق أساسا بما يلى:

١ – عمليات توليد واختيار القيادات.

٢ – ادارة وتطوير الجامعات.

٣ – مهام وادارة مراكز ومعاهد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذلك المهام التكنولوجية القومية (مثل حضانات التكنولوجيا).

٤ – تسيير وتكامل الخدمات (كالتعليم والصحة والمرور.. الخ).

٥ – تطوير المناهج الوطنية للاستثمار.

٦ – الفورية والشفافية والعلانية بخصوص نظم واعمال الرقابة على المصالح العامة للمجتمع.

وبعد، فإن استشراف مستقبل «الفعل» في الشارع السياسى المصرى هو مهمة سياسية علمية قومية تشكل عنق الزجاجة بالنسبة لنجاح اية توجيهات أو جهود تختص بالتحديث أو الاستنهاض أو الصحوة.. الخ. فالدخول فى الزمن القادم دون جهد استشرافي حقيقي يعني القفز العشوائى في مهب الريح حيث لا نفع للشعارات والنوايا والأمانى، وأما الالتحام مع المستقبل من خلال الاستشراف فإنه يعنى امتلاك القدرة الدائمة على ايجاد الأدوات المناسبة لإدارة المستقبل بتحدياته ومتغيراته ومفاجآته.

٥

الموضوعية تتألم

- التناقض بين «ازدهار العلم» و «استفحال اللاموضوعية»
- من المسئول عن «تزييف العلم» و «تأخير الفكر»؟
- الموضوعية فى بلداننا النامية قرار سياسى وعزيمة سياسية.

تمثل «التناقضات» عاملاً خطير الأهمية بالنسبة لمسيرة المجتمعات الإنسانية على كافة مستوياتها، وفى كافة أوجه أنشطتها. وبينما يأتى التناقض فى بعض الأحيان كملمح طبيعى لحركية التغيير والتطور، فإنه يعتبر فى أحيان أخرى سببا فى التحفيز على التقدم، أو قد يكون - فى ظروف معينة - وجها للخطأ أو وسيطا للتخلف.

إن هذا الاعتبار بخصوص أهمية التناقضات وتنوع مكانتها فى مسيرة المجتمعات الإنسانية يوضح الحاجة إلى وجوب عدم التلكؤ فى الانتباه إليها وتحديدها وتحليلها، وإلى ضرورة التفاعل الإيجابى معها بالاستشراف والتقويم والتوظيف. هنا نود أن نجذب الانتباه إلى

ما نعتبره تناقضا رئيسيا مميزا لبيئة العولمة (ويكاد يكون مهيمنا عليها)، سواء فى أبعادها الدولية، أم فى ظلالها المحلية. إنه التناقض بين «ازدهار العلم» من ناحية، و «استفحال اللاموضوعية» من ناحية أخرى.

درامية التناقض

مما يبعث على التأمل العميق فى التناقض بين «ازدهار العلم» و «استفحال اللاموضوعية» أنه تناقض شديد الدرامية. تنبع هذه الدرامية من كون الموضوعية هى النسيج الأساسى للعلم، حيث بدون الموضوعية لا يكون هناك منهج علمى، وبدون المنهج العلمى لا يكون هناك بحث علمى، وبدون البحث العلمى لا يكون هناك علم، الأمر الذى يعنى أن ازدهار العلم من المفترض أن يقود - تلقائيا- إلى ازدهار الموضوعية، ذلك بينما الواقع الدولى والمحلى فى معظم مناطق العالم يشير إلى عكس ذلك، حيث ما حدث ويحدث من تصاعد هائل فى ازدهار التقدم العلمى، خاصة منذ منتصف القرن العشرين، قد صاحبه (أو قد أدى فى منتهاه الملحوظ) إلى استفحال شديد للاموضوعية.

ما هى الموضوعية؟

قبل المضى إلى المزيد من التفاصيل بخصوص هذا التناقض يجدر بنا - أولا - جذب الانتباه إلى أن الموضوعية فى البحث العلمى (كأنشطة ومشكلات وأخلاقيات) تعنى النزاهة (بمعنى التعامل

مع كافة الأمور بطريقة منزهة عن الغرض الخاص)، وتعنى الروح النقدية السليمة (والتى تسمح باختبار المسلمات والآراء من خلال التقييم العقلى الذى لا يتأثر بالسلطة أو بالعوامل الذاتية أو الشخصية)، كما أنها (أى الموضوعية) تعنى الحيادية (بمعنى إعطاء الآراء والمواقف المتعارضة حقها فى التعبير عن نفسها). هذا من منظور فلسفى(*) ، وأما من المنظور القاموسى المحض، فإنه يمكن الإشارة إلى الموضوعية باعتبارها تعنى الرأى (أو الحكم أو الاجتهاد أو الحساب أو الموقف) غير المغرض، أو هى تعنى القدرة على تخليص الذات من التحيز (أو الهوى أو التحامل أو الحكم المسبق أو الرغبة فى الإيذاء)، وذلك عند التعامل مع الآخر، أو مع ما يخص الآخرين بوجه عام(**).

والآن، وبعد أن جرت الإشارة إلى الموضوعية من حيث تعريفها القاموسى، ومعانيها من المنظور الفلسفى، وكذلك مكانتها الوظيفية بالنسبة للعلم، فإنه يمكن بسهولة اكتشاف وتحديد العديد من المظاهر الفجة للاموضوعية على المستويين الدولى والمحلى، فى شتى أطر وأوجه الممارسات الإنسانية.

(*) انظر الدكتور فؤاد زكريا – التفكير العلمى – مكتبة مصر ١٩٩٢.

(**) Oxford Advanced learner's Dictionary of current English, Oxford University Press, 1980.

اللاموضوعية الدولية

يعيش العالم حاليا درجة عالية غير مسبوقة من تصاعد للاموضوعية فى تسيير العلاقات الدولية. تظهر هذه اللاموضوعية فى عدد من المتغيرات والأحداث، فيما يلى مجرد إشارة إلى بعض منها:

● الجهد التنظيرى لسيناريوهات تهدف إلى تأجيج التنافر والتباعد والتصارع بين البشر (على غرار صراع الحضارات ومبدأ ٨٠/٢٠[*] ، وذلك بالرغم من (وعلى حساب، بل وفى مواجهة) كل إمكانات التقارب الإنساني التى تصنعها كافة منجزات العلم والتكنولوجيا (فى الاتصال والتواصل والصحة.. الخ).

● وضع عقبات شبه مطلقة أمام قدرة الدول النامية على تنمية ذاتها وعلى النجاح فى اللحاق بثمار وأدوات العلم والتكنولوجيا. وهى عقبات تمثل أساسا فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق ببراءات الاختراع فى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، حيث الحماية لبراءة الاختراع (فى ظل العولمة) قد أصبحت تغطى المنتج النهائى، وليس فقط العملية الابتكارية. الأمر الذى يؤدى إلى منع (أو تعطيل) التوصل إلى نفس المنتج، حتى لو من

(*) المبدأ الرأسمالى العولمى القائل بأنه يكفى للنشاط الاقتصادى العالمى أن يقوم به ٢٠٪ من السكان، على أن يعيش الـ ٨٠٪ الباقية من إحسانات الـ ٢٠٪.

خلال عملية ابتكارية مختلفة. ذلك فضلا عن التمديد – غير المبرر – لفترة حماية البراءة. مثل تلك العقبات وما على غرارها يعنى شيئا واحدا وهو «التقنين الدولى للاحتكار».

• وصم نضالات الشعب الفلسطينى فى مواجهة شراسة الغاصب المحتل بالإرهاب، وهو أمر لا يمكن فصله عن الجهود المكثفة المبذولة لصنع وتصعيد التوترات والفتن والانفصالات داخل العديد من المجتمعات فى مناطق مختلفة من العالم.

• التباين الجذرى الفج فى الموقف من امتلاك أسلحة دمار شامل، حيث يجرى التعامل فى هذا الموضوع مع العراق بمنهج مختلف تماما عن منهج التعامل مع أى من الهند والباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، رغم ثبوت ملكية كل منها للسلاح الذرى، بينما لم يثبت ذلك بالنسبة للعراق.

إن الحالات السابق الإشارة إليها كعينة للاموضوعية الدولية تزخر بممارسة التحيز وعدم النزاهة، وذلك من أجل مصالح خاصة غير مبررة، وعلى حساب مصالح عامة مشروعة. أحيانا يكون التحيز من أجل مآرب فى ثروات الآخرين (كما فى حالة العراق)، وأحيانا أخرى يكون التحيز من أجل تقنين البطش والنهب بواسطة الرأسمالية العالمية المهيمنة ممثلة فى شركات ذات نشاط دولى، وأحيانا ثالثة يكون التحيز من أجل اعتبارات افتراضية بدائية تكرس الأنانية والجهل والعنصرية ضد مصالح الشعوب، وبالتعارض مع الخير الجمعى

للإنسانية (وذلك مثلما يحدث على أرض فلسطين بمساندة هائلة من حكومة الولايات المتحدة)، وأحيانا، وأحيانا.. الخ.. الخ.

ما يهم الانتباه إليه فى شتى ممارسات ازدراء وقتل الموضوعية فى العلاقات الدولية أن هذه الممارسات تغلف نفسها بأطر نظرية مغرضة ومصطنعة، تستعمل نفس المفردات والأشكال والأدوات المستخدمة فى أنشطة العلم والفكر (المفاهيم والاستشراقات والفروض والقوانين والسيناريوهات.. الخ)، ولكن فى مسارات تقود إلى تزييف العلم وتأخير الفكر.

اللاموضوعية المحلية

إذا كانت مشاهد وحركيات اللاموضوعية فى العلاقات الدولية تملأ الأسماع والأبصار من خلال وكالات الأنباء والإذاعات والصحف، وإذا كان العالم يشهد بزوغ وصعود حركات الرفض والمجابهة لبعض ممارسات اللاموضوعية الدولية، وذلك من خلال أنشطة متعددة لمنظمات غير حكومية، وأيضا عن طريق التعبير الشعبى المباشر فى العديد من مناطق العالم، فإن الوضع بالنسبة للاموضوعية المحلية يختلف كثيرا. الوجه الرئيسى للاختلاف يكمن فى أن اللاموضوعية المحلية قريبة جدا من الممارسات والمتطلبات اليومية للمواطن الفرد، وهى تحدث بإيقاع عالى التكرار، بحيث تتداخل مع النسيج الدقيق لحياة الإنسان، إلى الدرجة التى تكاد تصير فيها اللاموضوعية سمة من السمات العادية للعمل

اليومى. لقد أصبحت اللاموضوعية المحلية تتجانس - بالفعل - مع الممارسات الحياتية اليومية فى تنوعاتها من مشاهدة، واستماع، وحوار، وسلوك، ورغبات، واحتياجات، وطموحات، وعواطف، وقلق، ونوايا، و.. و.. وأحكام.

المسألة إذن أن اللاموضوعية المحلية قد تغلغلت فى الحياة اليومية إلى درجة أن صارت مكونا أصيلا (أو شبه أصيل) فيها. لقد أدى ذلك إلى ضبابية كثيفة فى الحدود بين الموضوعية واللاموضوعية فى العديد من البلدان النامية، حتى صار التمييز بين ما هو موضوعى وما هو لا موضوعى، أمرا غير يسير، يحتاج إلى جهد فى الإدراك، ويتطلب إرادة فى اتخاذ موقف، ويلزم له - أحيانا - قدرة على تحمل التبعات.

المسألة إذن أن الأمثلة على اللاموضوعية المحلية تحيط بنا من كل جانب. وعليه، فإننا نكتفى هنا بالإشارة إلى نماذج حية نطرحها من أجل «التفكر». إنها نماذج منتقاة من الواقع الحقيقى مائة فى المائة.. نذكرها كما هى بحذافيرها، باعتبارها «حدث بالفعل».

حدث بالفعل - نموذج «١»:

أمريكا تستخدم الأساتذة فى امتصاص المعونة

رغم أن مقال د. رشدى سعيد فى أهرام ٢٠٠٢/٣/٦ بعنوان «د. فوزى هيكل (١٩٣٥ - ٢٠٠٢)» كان موجها لرثاء صديقه

الدكتور هيكل، والذى كان يعمل أستاذا للإحصاء والاقتصاد فى جامعة مقاطعة كولومبيا بواشنطن العاصمة، إلا أن هذا المقال قد سلط - بتلقائية - ضوءا مهما على موضوع غاية فى الخطورة. إنه موضوع يختص بعلاقة الجامعات الأمريكية بالمساعدات التى تقدمها أمريكا إلى مصر. يقول د. رشدى سعيد فى المقال المشار إليه:

«كان فوزى مثالا للاستقامة وللالتزام بالمبادئ والمثل العليا، ومن العاملين فى صمت وبعيدا عن الأضواء، وقد رأيته بسبب هذا الالتزام يرفض القيام بأعمال كان من الممكن أن تدر عليه الكسب - لأنه رآها فى غير الصالح العام - وكانت الجامعات الأمريكية قد أدخلت فى اقتصاديات السوق فى ثمانينات القرن العشرين، وأصبح مطلوبا من أساتذتها أن يتسوقوا الأموال لتدبير مصاريف أبحاثهم من أى مصدر يستطيعون الحصول منه عليها، وهو الأمر الذى لم يستطع فوزى أن يقبله، فقد كان أستاذ الجامعة عنده بمثابة الراهب فى محراب العلم، وعندما طلبت منه الجامعة التى يعمل فيها أن يستخدم صلاته بمصر لكى تمد نشاطها إليها حتى تنال جزءا من كعكة المساعدات الأمريكية التى تصل إلى مصر رفض فوزى القيام بهذا الدور، فقد كان على قناعة بأن ما طلب منه لم يكن فى صالح مصر، وكان ذلك أحد الأسباب التى جعلته يبكر فى ترك العمل بالجامعة بل وبكل الجامعات»..

حدث بالفعل - نموذج « ٢ »،

التقييم التليفزيونى للأدوية

من وقت لآخر تظهر فى وسائل الإعلام أخبار عن توصل أستاذ مصرى «فرد» إلى دواء جديد يعالج بنجاح كبير مرضا خطيرا. تأتى هذه الأخبار تحت مانشيتات كبيرة فى العديد من الصحف والمجلات، ويجرى التحدث بشأنها والدعاية لها فى العديد من البرامج المرئية والمسموعة، فتعم البهجة جموع المصريين حتى تكاد أعناقهم ترتفع إلى عنان السماء زهوا وفرحا، فبينهم ومنهم أستاذ «فرد» عظيم استطاع اختراع ما لم يقدر على اختراعه الخواجات. ولكن تمضى أشهر دون جديد، وتخمد الهوجة الإعلامية تدريجيا، وبمرور الزمن ينسى الجميع حكاية الدواء المصرى العبقرى. لكن، فجأة تندلع هوجة إعلامية جديدة بخصوص دواء مصرى جديد لأستاذ «فرد» عبقرى جديد. وتبدأ دورة المانشيتات الصحفية، فالأحاديث التليفزيونية والإذاعية، فالخمود، فالنسيان.. وهكذا.. وهكذا. فما هى الحكاية؟ الحكاية فى حقيقتها أنه قد مضى منذ زمن ذلك العصر الذى كان يمكن فيه لأى عبقرى أن يخترع بمفرده دواء. اختراع دواء حقيقى يعد الآن عملا علميا منظوميا مؤسسيا، وليس أبدا شطحة فردية مهما بدا من عبقرية لصاحبها. هل أحد يتذكر هوجتى النصف الثانى من ثمانينات القرن العشرين بخصوص قيام أحد مشاهير أساتذة الجراحة فى مصر باختراع دواءين لمرضين عضالين، هما الروماتويد والإيدز؟ لقد سارع المرضى بجعل أنفسهم

حيوانات تجارب من اجل أى بريق أمل فى الشفاء.. كانت الهوجتان الإعلاميتان بغير أسانيد موضوعية، وكان لكبار رجال الطب ولمفكرين كبار آراء موضوعية فى لا موضوعية الاختراعين من ناحية التعامل المنهجى.. ومضى الزمن.. ونسى الجميع.. واستمرت معاناة المرضى.. . زمن يهدر.. طاقات تبدد.. آمال تستغل.. الخ.. الخ.. المهم، هل زادت درجة موضوعيتنا فى إدراك لا موضوعية توليد أدوية جديدة من خلال شطحات فردية؟! نحن فى زمن أصبح فيه الابتكار عملا منظوميا يحتاج لترتيبات مؤسسية وسياقات مجتمعية، سواء كان ذلك فى الدواء أم فى غيره من السلع والخدمات. أما حكاية الاختراع الفردى المحض فى الزمن الحالى فإنها اللاموضوعية أو - إلى حد كبير - المراهقة فى السعى إلى الشهرة.

حدث بالفعل - نموذج « ٣ »:

نوع مختلف من الجامعيين الجدد

جرس التليفون يرن.

● الو

- مساء الخير يا دكتور.. أنا فلان ابن الدكتور فلان (الابن حديث التخرج فى إحدى كليات القمة فى إحدى الجامعات الخاصة، أما الأب فهو أستاذ متميز وعلى خلق ويعمل فى إحدى الجامعات الحكومية).

● اهلا وسهلا.. مبروك التخرج.

– أنا محتاج لمساعدة حضرتك..

● تفضل أنا مصغ إليك.

– أريد معاونتك فى تعيينى فى مؤسسة «س».

● جميل.. ما هو تقديرك فى البكالوريوس؟

– تقديرى «جيد».

● لكن المؤسسة «س» عليها إقبال شديد.. يتسابق المتفوقون للتعيين فيها، ويدخلها فقط الحاصلون على تقدير «ممتاز» أو «جيد جدا مع مرتبة الشرف».

– أعرف هذا يا «أونكل» وهذا هو ما دفعنى لكى ألجأ لطلب مساعدتك (ملحوظة: الأب خارج الموضوع).

● أنا أكيد أود مساعدتك.. لكن ابحث عن مكان آخر يناسب مجموع درجاتك.

– إننى أريد التعيين فى هذا المكان بالذات.. وأنت بإمكانك مساعدتى والتوسط لى.

● إننى أتشرف بأن أتوسط لك فى ألاً يتعدى آخرون على حقك، وليس فى أن تتخطى من هو أكثر تأهيلاً منك. أنت تعرف التعيين فى المؤسسة «س» يكون بترتيب درجات التخرج.. وبالتالى ليس هناك فرصة لقبولك فيها.

– نعم.. نعم، كل هذا أنا أعرافه، ولكن لدى خطة ثبت نجاحها فى التعيين فى هذا المكان. أنت فقط مطلوب منك أن تتوسط لى فى

التعيين بعقد.. فقط بعقد مؤقت.. بعد فترة أقدم تظلما وأطلب أن يدرج اسمى ضمن المكلفين فى هذا المكان.. إنها خطة مضمونة فعلها صديق لى فى عام سابق.

● يا بنى أنا لا أفعل ذلك، ولكن يمكننى إرشادك فى التقدم للعمل فى جهات أخرى تقبل تقديرك، وهى جهات فى الحكومة أو فى قطاع الأعمال، ويمكنك إذا أثبت جدارتك فيها أن تنتقل منها إلى جهات أخرى مثل المؤسسة «س»، أو حتى فروع لشركات أجنبية.

– كل هذا ممكن، لكن لماذا لا تجرب معى «الطريقة» التى أذكرها لحضرتك.. أنا واثق من نجاحها. سنتحايل على ترتيب الدرجات وبطريقة رسمية.

● لا يا بنى.. أنا لا أفعل ذلك.

– لا عليك يا أنكل.. فقط قدمنى إلى فلان بك والباقى على.

● ولا حتى ذلك يا ولدى.. لا أقبلُ إحلالك محل صاحب حق أو أن تتبوأ مكانا لا تستحقه وفقا للمعايير المعلنة فى المجتمع.

– أشكر حضرتك.

إنه حقا نوع مختلف من الخريجين. بالنسبة لى (وربما أيضا بالنسبة لوالده) هذا الشاب «لا موضوعى»، ولكنه يرى فى نفسه غير ذلك، ربما من منظور الضبابية الشديدة بين الموضوعية واللاموضوعية. قد ينجح هذا الشاب فى الاستحواذ على مكان يفترض أن يكون من نصيب غيره ممن يفوقونه علميا. عندها

سيكون هذا الشاب الفرد قد أحرز نجاحا.. لكن «النظام» سيكون قد رسب للمرة «ن + ١»، وهذه هى المسألة.

حدث بالفعل - نموذج « ٤ »:

أساتذة ولكن يزيفون اللوائح

فى كافة المؤسسات العلمية القومية، أى تلك التى يطبق فيها الكادر الخاص بالباحثين العلميين (مثل المركز القومى للبحوث وهيئة الطاقة الذرية والمعهد القومى للتخطيط.. الخ.. الخ) تنص اللوائح (والأعراف) على أن يعين لرئاسة المؤسسة العلمية «أحد الأساتذة من العاملين فيها ممن يكون قد مضى على حصولهم على درجة الأستاذية عدد معين من السنوات». مؤسسة علمية واحدة فقط أجرى تعديلٌ على لائحتها فى البند الخاص بتعيين الرئيس بحيث يفتح باب التعيين ليكون مشاعا للآلاف من خارجها. جاء هذا التعديل بإضافة عدة كلمات هى «أو من أحد أساتذة الجامعات».

كيف حدث ذلك التعديل؟ هل حدث نتيجة دراسة قام بها الطاقم العلمى للمؤسسة المذكورة والذى يضم هيئة بحوث متكاملة تتكون من عشرات الأساتذة ومئات الباحثين وتوليفة متفردة من الأقسام العلمية المتخصصة لا يوجد مثيل لتشكيلها فى أى مكان فى شتى أنحاء الوطن؟ أبدا. هل حدث هذا التعديل نتيجة قرار أو توصية من مجلس الشعب أو من سلطات أخرى فى الدولة؟ أيضا لم يحدث ذلك!!! هل جاء نتيجة أية دراسة تكون قد رفعت إلى

رئاسة الجمهورية حيث هذه المؤسسة قد نشأت بقرار جمهورى، وحيث إن رئيسها يعين - طبقا لقرار إنشائها - بقرار من رئيس الجمهورية؟

أبدًا.. أبدًا.. ولا حتى ذلك قد حدث..!!؟ بل ولم يحدث ذلك نتيجة لأية دراسة تكون قد رفعت إلى رئيس الوزراء أو حتى الوزير المختص الذى تقع هذه المؤسسة فى نطاق وزارته!!!؟

إذن ما المسالة؟ كيف حدث هذا التعديل؟

الأمر بسيط جدا، أو هكذا بدا لفاعليه. لقد حدث التعديل المشار إليه، وهو إضافة كلمات «أو من أحد أساتذة الجامعات» من خلال سبب «لا موضوعى» تماما. السبب هو أن إقرار اللائحة التنفيذية للمؤسسة المشار إليها كان قد جرى وقت أن كان أستاذ من الجامعة منتدبا للقيام بأعمال رئاستها. لم يكن هذا التعديل فى صلب اللائحة التى نوقشت واعتمدت من الجهات المعنية، وعلى رأسها جهة قانونية عليا. ولكن جرت مناورة حاذقة لتعديل النص وإعادة اعتماده بعد أن كان قد اعتمد بالفعل فى صيغته الأصلية (الموضوعية). المناورة كانت من منظور مصلحة خاصة للشخص المنتدب من الجامعة، حيث قد نما الظن باحتمال إيقاف تجديد انتدابه عند سريان العمل باللائحة. يبقى أن المؤسسة موضوع هذا التعديل (أو التزييف) تقوم بأعمال علمية ورقابية حساسة جدا، وهامة جدا جدا، وذلك بالنظر إلى نوع السلعة التى تراقب

بواسطتها، وكذلك الحجم لهذه السلعة والذى يزيد على ستة المليارات جنيه مصرى؛ ذلك فضلاً عن الدور الاقتصادى الممكن لهذه السلعة. ربما هنا يرقد السر وراء أمر خطير وليس عاديا، وهو أن المؤسسة العلمية الرقابية المشار إليها لم يعين لرئاستها أى من أبنائها على مدى أكثر من ربع قرن، لا قبل الأستاذ المنتدب (المشار إليه) ولا بعده. مؤشرات كثيرة توضح أن استمرار هذا التوجه لم يكن فى مصلحة لا الوطن ولا المؤسسة.. لكنه وضع مستمر من أجل مصلحة (أو مصالح) غير موضوعية.

حدث بالفعل – نموذج « ٥ ».

هل ما زال الأستاذ مفيد «مفروسًا»؟

فى حلقة جميلة جدا من البرنامج التليفزيونى «حديث المدينة» جرت أحداثها فى فرنسا، وأذيعت يوم الأحد ٢٠٠٢/١١/٣، قدم الأستاذ مفيد فوزى حوارا بارعا مع د. يوسف (وهو مصرى متخصص فى الصواريخ ويعمل فى فرنسا).

الأستاذ مفيد، أنا «مفروس».. هل تعرف لماذا؟

د. يوسف (مندهشا)، لماذا؟

الأستاذ مفيد، لأنك مصرى متخصص فى الصواريخ.. واستطرد الأستاذ مفيد يشرح السبب فى أنه مفروس، موضحا انه يتمنى لو أن د. يوسف كان فى مصر لتمكين مصر من إنتاج صواريخ..

وهنا عقب الدكتور يوسف على الفور:

«الصاروخ قرار سياسى وعزيمة سياسية.. هذا قرار سياسى.. لا يمكن أن يفرض العلماء على الدولة وجهة نظرهم..».

ماذا بعد؟

بينما الموضوعية تتألم عالميا ومحليا يجدر بنا جذب الانتباه إلى أمور ثلاثة:

١ - أن اللاموضوعية العالمية تشع وتنشر ظلال اللاموضوعية على المستويات المحلية.

٢ - أن الموضوعية فى البلدان النامية (أو الموضوعية المحلية) قرار سياسى وعزيمة سياسية:

٣ - أن التحول إلى غلبة الموضوعية محليا وعالميا أمر مرهون بحسن تنظيم المجابهات المحلية والعالمية فى التفاعل الإيجابى مع سلبيات العولمة.

الباب الثالث

تصحيحات ومتطلبات

١ - تصحيح عقل المجتمع.

٢ - حـوار مـع أفكـار إنريك داسل بشـأن استنهاض الجنوب.

٣ - منظومية التقدم.

٤ - المصالحة مع المعرفة.

٥ - البحث عن رأس المال الذهنى العربى.

٦ - منطق الإبداع ومستقبل الوطن.

١

تصحيح عقل المجتمع

□ التظاهرات المؤتمرية بخصوص تطوير التعليم الجامعى.

□ عشوائية تعامل الجامعة مع التحديات والمشكلات.

ترقى المجتمعات مع رقى جامعاتها، وتتدهور مع تدهورها. هذه العلاقة البسيطة تجعل من مشكلة التعليم الجامعى فى مصر مشكلة قومية بكل المعانى والأبعاد (سياسيا وإنسانيا وأمنيا واقتصاديا).. فالجامعة بالفعل تمثل «عقل» المجتمع، وبالتالى على المجتمع الاطمئنان - باستمرار - على سلامة هذا العقل، وإتاحة الفرص له لأن يقوِّم ذاته، مع الأخذ فى الاعتبار لجميع مهام هذا «العقل» وتفاعله مع التحديات المتواصلة التى عليه مواجهتها. ومع قناعتنا بأنه من المستحيل أن يجرى تصحيح مؤسسة الجامعة من خلال المقالات، حيث يحتاج الأمر إلى دراسات منهجية منظمة، وإلى تعامل مجتمعى منظومى مع هذه الدراسات، فإن من قناعاتنا أيضا أن طرح الرؤى النقدية، من خلال المقالات وشتى الوسائل الأخرى، يعد أمرا ضروريا من أجل الحفاظ على الانتباه الوطنى المناسب بشأن ضمان سلامة وتقدم الجامعة.

إننا في إطار الحاجة إلى تصحيح أوضاع الجامعة كعقل للمجتمع، نورد فيما يلى ست ملاحظات رئيسية:

الملاحظة الأولى: لا توجد أداة قومية منهجية (بمعنى أداة تقوم على البحث والتحليل والتوصل إلى نتائج) بخصوص استيعاب الأفكار الجديدة مصريا وعالميا بشأن تطوير مؤسسة الجامعة، وتقويم وترشيد أركان العملية التعليمية فيها. وفى المقابل فإن التطوير أو (التغيير) الذى يحدث فى جامعاتنا يكون عادة فى الشكل (من خلال القوانين والقرارات)، ويأتى فى الأساس كمبادرة من فوق (أى أنه إلى حد كبير تطوير علوى أو أبوى). وفى الوقت نفسه فإن الرؤى والملاحظات المتعلقة بالتطوير والتى تظهر على مستوى العمل الجامعى اليومى (الطالب - الأستاذ - المنهج - قاعات وأدوات الدراسة والبحث - الترقى.. الخ) سواء من خلال رؤى وآراء النخبة، أو من خلال الاختلافات والخلافات التى تظهر أثناء الممارسة، تذهب أدراج الرياح دون وجود كيان يتعامل معها تعاملا علميا تراكميا. وفى إطار الإشارة إلى الأداة القومية المنهجية، فإن من الضرورى جذب الانتباه إلى أن «التظاهريات المؤتمرية» الخاصة بتطوير التعليم الجامعى لا تمثل وسيلة علمية (كبديل للإحصاءات والمسوحات والمقارنات والتحليلات والمناقشات العلمية) لاكتشاف وصياغة أهداف ووسائل التطوير، بقدر ما تمثل منتدى للتعبير وتبادل الآراء والاحتكاك فى الأحاسيس والمشاعر (والمصالح).

الملاحظة الثانية: أن الجامعة قد نقلت إلى داخلها المسار التقليدى المجتمعى القائم فى بيئة المجتمع خارجها، وذلك بدلا من أن تحاول

المساهمة الجادة فى إصلاح وتطوير المسار المجتمعى العام، بالقدوة أو المواجهة. وربما يمكن الإشارة فيما يلى إلى أمثلة لبعض الممارسات المنقولة من خارج الجامعة إلى داخلها:

- تأثر عمليات التعيينات والترقيات بالعلاقات الشخصية والفكر الشائع.
- الاهتمام بالشكل (فى المبانى والتجهيزات والمشكلات) على حساب الجوهر والأداء والنتائج طويلة المدى.
- قدر من توريث المستقبل الجامعى.
- الدروس الخصوصية.
- انتظار التوجيهات التى تأتى من أعلى.
- الفردية (فى الطموحات والتوجهات والأداء واستخدام أدوات البحث العلمى).

الملاحظة الثالثة: افتقاد الجامعة (كمؤسسة وكإمكانيات بشرية) إلى التوجه النضالى فى الأبعاد البحثية والتعليمية والتربوية، وهو توجه هناك حاجة قصوى إلى وجوده فى البلدان النامية، خاصة فى مواجهة التحديات العالمية والإقليمية الجارية (انظر: الوطنية فى مواجهة العولمة – سلسلة اقرأ – دار المعارف – ١٩٩٩).

الملاحظة الرابعة: افتقاد الجامعة إلى الانفتاح الأصيل على عمليات التطوير. أولى هذه العمليات يتمثل فى ضرورة فتح باب الدخول إلى الوظائف الأكاديمية الشاغرة على مصراعيه للمصريين عامة، على أساس مسابقة علنية، ومن خلال إجراءات شفافة. إن هناك حاجة

ماسة الى هذا النهج، خاصة في الوظيفة العلمية القيادية الأولى «الأستاذية»، وهو أمر يحتاج الى تناول تفصيلي آخر.

الملاحظة الخامسة: التبعية البحثية وعقدة الخواجة.

وفي هذا الشأن نشير باختصار الى ما يلي:

- قدر كبير من التبعية في نوع المشكلات البحثية.
- عدم انخراط الجامعة في توجه تنموى وطني أصيل يعتمد على البحث العلمي والتغيير التكنولوجي.
- قدر من عدم النضج في التعامل مع التمويل الأجنبي (من حيث النظر إليه واستخدامه).
- غيبة كبيرة لمنظور يختص بتوليد وتكوين مدارس علمية قديرة مشاركة ومنافسة عالميا (على مستوى الجامعات ومراكز البحوث).

الملاحظة السادسة: وكنتيجة للملاحظات الرئيسية الخمس السابقة، فإن المؤسسات الجامعية (فيما عدا القليل منها) تفتقد الى القدرة على تكوين خصوصيات للتميز الأكاديمي بخصوص المشكلات البحثية والمناهج الدراسية ومجابهة التحديات الإقليمية والعالمية، وهو وضع يؤدي في أحيان كثيرة الى نزول المؤسسة الجامعية من مستوى عقل المجتمع الى مستوى التعامل العشوائي واللامنظومي مع التحديات والمشكلات، تماما كأفقر مؤسسات المجتمع تعاملا مع البحث العلمى والتغيير التكنولوجي.

٢

حوار مع أفكار إنريك داسل

- الحدود المطلقة التى تهدد استمرارية التقدم الغربي.
- المتغيرات فى الجنوب موازية ومماثلة لتلك الجارية فى الشمال رغم اختلاف ظروف كل منهما !
- نظام «الخولى» بين الشمال والجنوب.
- رغم فقر الجنوب وتحمله الفعلى لتكاليف حياته ومديونياته فإنه لا يخطط استهلاكه طبقا لرؤاه ومصالحه الخاصة.
- نحو سيناريو استنهاض عالم ثالثي يعيد تنظيم العقل العالمى.

يمكن القول إن مستوى الجمال فى الإبداعات الفكرية يتحدد بمدى التوافق والتناغم بين الشمولية والعمق والبساطة والجدة. ولقد حقق إنريك داسل فى مقاله «مازالت المقاومة ممكنة.. النظام العالمى وحدود الحداثة» مستوى راقيا من الجمال. يتمثل هذا الرقى الجمالى فى الربط الإبداعى بين التاريخ والجغرافيا والسياسة

والاجتماع والتجارة وذلك من منظور فلسفى حقق فيه الكاتب مصداقية عالية على بعدين أساسيين.

البعد الأول هو تخصصه كأستاذ فى «الأخلاقيات». والبعد الثانى يتمثل فى هويته كمواطن عالم ثالثى.

وهنا يجدر بنا أن ننتبه إلى أن إنريك داسل نفى من الأرجنتين لكنه لا يزال وعلى مدى خمسة وعشرين عاما يعيش فى بلد عالم ثالثى آخر هو المكسيك.

لقد طرح داسل رؤى وملاحظات جديدة نشير فيما يلى إلى أهمها:

* اتباع القوى الكبرى فى العالم قبل القرن الـ ١٦ نظاما عبر إقليمى (أقاليم الصين والهند والدولة الإسلامية.. الخ)، وذلك قبل ظهور أول صورة لنظام عالمى (فى القرن الـ ١٦)، وهو النظام الذى شهد أوربا كمركز للعالم بينما كانت من قبل - فى أفضل أحوالها - مجرد هامش.

* كانت المحاولات الأوربية الأولى للتقدم (وهى محاولات البرتغال) موجهة إلى اللحاق بالنظام عبر الإقليمى (من خلال الوصول إلى الهند واحتلال أجزاء من إفريقيا)، وذلك بهدف استقرار جديد لهذا النظام، حيث لم تبزغ مسألة نظام عالمى ومركز أوروبى إلا من خلال إسبانيا عند محاولتها الوصول إلى الهند عبر الأطلسى (واكتشاف أمريكا).

* تجاهل الفلسفة الحديثة لإشكالية تكوين النظام العالمى على أساس من الطمع، وليس على أية شرعية أخلاقية.

* قيام أوربا بالتحكم فى مركزية النظام العالمى من خلال الهيمنة على الصلات السياسية والتقانية والثقافية لأربعة آلاف وخمسمائة سنة سابقة.

* اقتضت متطلبات إدارة النظام العالمى عقلنة تبسيطية تميزت بالخصائص التالية:

- التعامل مع الكينونات من أجل استعمالها وليس من أجل أغراض المعرفة والتعلم.
- تحويل الحياة السياسية إلى بيروقراطية.
- تحويل المشاريع الرأسمالية إلى إدارة.
- اشتداد الفردية المتمركزة حول الأنا.
- ظهور اغتراب العمالة.

* تشدق إدارة النظام العالمى (بما فيه من رأسمالية وليبرالية بعقلنة شكلية، أدت إلى وجود توجهات تدميرية للمركز (أوربا) وللهامش، أى للكوكب ككل، وذلك من خلال بزوغ أنظمة فرعية مفتقدة للمعايير الداخلية التصحيحية القادرة على توجيه هذه الأنظمة لخدمة البشرية.

* وجود حاجة ليس إلى مجرد سيادة الفعل الإدراكى فى النظام العالمى القائم، ولكن إلى التغلب على النظام العالمى نفسه (فى تطوره على مدى الخمسمائة سنة الأخيرة وحتى اليوم).

* وجود حدود مطلقة تهدد استمرارية نظام الخمسمائة سنة الماضية (نظام الحداثة ورأس المال) والقائم حتى اليوم، وهى:

● حد موت الحياة بأكملها نتيجة إفساد البيئة بدافع زيادة معدل الربح.

● حد تدمير البشرية (أى العمالة الحية) عن طريق السياسات المؤدية إلى زيادة الفقر.

● حد استحالة احتواء نظام الحداثة ورأس المال لمصالح الآخر، وهى مصالح الغالبية العظمى من سكان الكرة الأرضية.

تفاعل إيجابى

يواجه الجنوب (أو ما اصطلح على تسميته العالم الثالث أو الدول النامية والأقل نموا) مآزق متتالية فى التعامل مع النظام العالمى القائم منذ خمسة قرون بما طرأ ويطرأ عليه من تغيرات ومسميات سواء هى حداثة أم عولمة أم ما بعد حداثة.. إلخ. وفى إطار هذا المسار المسدود بشرنقة المأزق تكون هناك حاجة ماسة فى الجنوب لإحداث تراكم حميد فى الفكر النضالى.. تراكم يكون من شأنه تحقيق التفاعل الإيجابى بين الفكر والفعل، وبالتالى تتوافر له إمكانية العبور الرشيد لعتبة التقدم المنظومى. ومن هذا المنظور فإن

الأطروحات «المحترمة» للمفكر الأرجنتيني إنريك داسل تمثل رصيدا فكريا عالم ثالثيا أصيلا، وبالتالى هى فى حاجة لأن تُخرط (بضم التاء) مع كل ما سبقها، وما زامنها وما تلاها (أو يتلوها) من فكر عالم ثالثى يساهم فى بناء الطريق الخاص بتحقق نهضة أو حداثة فى الجنوب.

إن هذا التوجه يحتاج إلى برنامج (أو مشروع عمل، وهو أمر يخرج عن إطار الفصل الحالى، ومن ثم فإننا نحصر مساهمتنا فى التعامل النظرى مع مقال داسل فى أمور ثلاثة:

(أ) أوجه الجمال والجدة فى المقال (وهو ما أشرنا إليه بالفعل فى السطور أعلاه).

(ب) ملاحظات إضافية.

(جـ) الحاجات الأساسية بشأن حداثة (أو نهضة) عالم ثالثية.

ملاحظات إضافية

تهدف هذه الملاحظات إلى جذب الانتباه لنماذج من إشكاليات تتعلق بحقائق شبه منسية أو شبه مهملة، ذلك بينما يمكن أن يكون من شأن الاهتمام بها تحسين وتطوير إدراكات الجنوب بشأن إمكاناته الذاتية ومتطلبات الرشاد فى التعامل مع هذه الإمكانات. ومن هذه النماذج نشير إلى ما يلى:

- اختفاء الرشاد فى التخطيط والاستهلاك:

رغم فقر الجنوب، ورغم تحمله بالفعل تكاليف حياته (ومديونياته)، فإنه (أى الجنوب) لا يرسم احتياجاته الاستهلاكية

طبقا لرؤى أو اتجاهات خاصة بـه فـى الموازنـة بـين العنـاصر الثلاثـة التالية:

- النفع أو القيمة Utility or Value.
- الجودة أو النوعية Quality.
- السعر أو التكلفة.

وإنما يترك مساراته فى هذا الشأن تحـدث كـامتداد (أو مجاراة أو انصياع) لرغبات تأتى من الشـمال، وذلـك بصـرف النظـر تماما عـن احتياجات الجنوب وظروفه. إن المثال الاسترشادى فى هذا الصدد هو الشره المتنامى فى استخدام السيارات الخاصة فى الجنوب. وذلـك فـى إطار (أو كنتيجة لـ) هيمنة برامج دعاية وتسويق وخطـط تجميع للمكونات تتم جميعها من منظور مصالح الشمال وعملائه المحليـين، دون أية تدخلات جنوبية فعالة.

الجدير بالملاحظة هنا أن التعامل مع مشكلات النقـل والمواصلات فى الجنوب يمكن أن يتم بوسائل أكثر رشادًا من الاعتمـاد المتزايد بشدة على السيارات الخاصة، وهو اتجاه مصحـوب بسلبيات عديـدة، منها الاقتصادى (فقد رصيد مـالى يمكـن استثماره بطريقـة أفضـل بالإضافة إلى التبذير فى الطاقة)، والتخطيطـى (اعتمـاد أكـبر علـى استيراد قطـع الغيـار)، والبيئـى (زيـادة التلـوث النـاتج عـن الاسـتغناء النسـبى عــن وسـائل النقـل الجماعيــة و / أو النظيفــة)، والمـرورى (تكـدس الشـوارع بالسـيارات والتلكـؤ الزمنـى وانتشـار الحـوادث)،

والصحى (زيادة أمراض القلب والدورة الدموية)، والاجتماعى (التأثير السلبى فى الصورة الذهنية لحاجات ورغبات أعضاء المجتمع).

٢ – انتقال أعمى لمشكلات الشمال إلى الجنوب:

لقد أدت المتغيرات العالمية خاصة فى مجالات التكنولوجيا والتجارة إلى انعكاسات كان من أهمها وجود تزايد مستمر فى البطالة بين المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا، وهو أمر جديد على العاملين فى هذه المجالات (كنا قد تنبأنا به منذ سنوات). وعلى رغم أن هذه الظاهرة خاصة بالشمال ومشكلاته، فإن المتغيرات فى الجنوب كانت موازية ومشابهة إلى حد كبير (من ناحية الشكل) لمتغيرات الشمال على رغم اختلاف ظروف كل منهما، فبينما انخفضت قيمة العلماء والتكنولوجيين فى الشمال من جراء متغيرات الأتمتة (فى إجراء البحوث) والاندماجات والتحالفات بين الشركات، فإن قيمة العلماء والتكنولوجيين قد إنخفضت لأسباب مختلفة تختص بزيادة الاعتماد المباشر على منتجات الشمال والتراخى الوطنى فى توطين إمكانات التطوير التكنولوجى.

٣ – الإفتقاد إلى علاقة سوية بين رأس المال والتنمية:

إن التراكمات الاستثمارية الرأسمالية فى الجنوب (سواء هى استثمارات جنوبية أو شمالية) ليست موجهة لمصالح مجتمعات الجنوب بقدر ما ترمى إلى فوائد خاصة بأصحابها وبمصالح الشمال، وهو الأمر الذى يساعد على المزيد من اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وكذلك على صياغة فجوة (أو فجوات) جديدة داخل

مجتمعات الجنوب ذاته. ذلك بالإضافة إلى تعضيد عمليات زرع مندوبين للشمال داخل الجنوب ومن أبنائه، تماما كنظام الخولى فى عهود الإقطاع، وهو أمر يجعل من النظام العالمى القائم عودة بالإنسانية إلى عهود ما قبل الرأسمالية.

٤ - التخلى عن الأبعاد الوطنية:

بالرغم من أن متعددات الجنسية كانت فى نشأتها ونموها مرتبطة ارتباطا كليا (فى العمالة والأصول والبحث والتطوير.. الخ) بالمصالح الوطنية للبلدان التى نشأت فيها – home country ثم للمناطق والأقاليم التى تضم هذه البلدان، وذلك قبل تحرك هذه الشركات على المستوى العالمى، وعلى الرغم من أن التكتلات بين الشركات الوطنية المتشابهة فى مجالات العمل كانت طريقا أساسيا لنمو وتنافسية الصناعات اليابانية والكورية ولعودة قطاعات محددة فى صناعة الإلكترونيات الأمريكية لكسب التنافسية العالمية، على الرغم من كل ذلك فإن منتهى أمل منشآت ومؤسسات بلدان الجنوب ينحصر فى الارتباط بمنشآت أو بتكتلات الشمال، وذلك فى غيبة أولوية للتوجهات الوطنية ولتكوين تكتلات محلية وإقليمية.

٥ - الفردية:

لقد نجح النموذج الرأسمالى الليبرالى – إلى حد كبير – فى إشاعة الفردية كسلوك لدى المنشآت والأفراد فى الجنوب، وذلك على الرغم

من ازدهار توجهات «الجماعية» فى العديد من مجالات ومستويات العمل فى الشمال.

نحو حداثة عالم ثالثية

وهكذا، يتضح من خلال حدود الحداثة التى وضعها داسل ومن خلال النماذج المشار إليها فى «ملاحظات إضافية» أن العالم (وليس فقط الجنوب) بحاجة ماسة إلى فكر عالم ثالثى. فكر قد يكون من شأنه قيادة العالم الثالث إلى حداثة عالم ثالثية أو إلى استنهاض عالم ثالثى، وقد يكون من شأنه أيضا ارتقاء البشرية إلى القدرة على تصحيح التوازنات العالمية على أسس أخلاقية. وفى كل الأحوال فإن من المهم الانتباه إلى أن خصائص تقدم الغرب وحداثته (وما بعد حداثته) هى أمور خارجة - إلى حد ليس بقليل - عن كينونتنا نحن فى العالم الثالث، وأن بنا - فى العالم الثالث - حاجة لأن نفكر ونفعل بطريقة (أو بطرق) مختلفة. وبمعنى آخر هناك حاجات أساسية لازمة من أجل حداثة عالم ثالثية.. أو من أجل نظام عالمى لا يكون فيه العالم الثالث عالما هامشيا. ومن أمثلة هذه الحاجات نشير إلى ما يلى:

١ - الحاجة إلى استيعاب معرفى حر للتاريخ.

رغم أن معظم أجزاء العالم الثالث تشارك فى صنع تاريخ ما قبل حداثة الغرب (أو ما قبل النظام العالمى)، إلا أن الغرب - كما أشار داسل وبحق - يهيمن على هذا التاريخ الطويل (خمسة آلاف عام أو

يزيد). وفى التعامل مع هذا الوضع وتداعياته. فإن العالم الثالث فى حاجة لأن يصل إلى استيعابات معرفية حرة جديدة للتاريخ. استيعابات لا تقوم بالضرورة على رؤى ومفاهيم الغرب. وربما يكون من النقاط والمجالات الجديرة بالبحث فى هذا الشأن ما يلى:

(أ) تاريخ ونظام الحداثة ورأس المال، أو بمعنى آخر التاريخ المعرفى الحديث للعالم المتقدم.

(ب) الصلات والعلاقات والثقافات التى شهدها تاريخ العالم فيما قبل الحداثة.

(جـ) الجوانب المعرفية (السلبية والإيجابية) للصراع الحضارى بين أوربا والهامش، وهو أمر يختص بالمنظور الأخلاقى الحضارى للتداخلات والتفاعلات بين الجانبين طوال خمسة القرون الماضية. ومن المهم أن تشتمل هذه الجوانب على ما قد أضاف المستعمرون (بفتح الميم) للمستعمرين (بكسر الراء).

٢ - الحاجة إلى «الوطننة»:

لقد طرحنا فكر «الوطننة» على مدى العامين الماضيين (ارجع إلى «الوطنية فى مواجهة العولمة» - سلسلة اقرأ - عدد ٦٤٧ - أكتوبر ١٩٩٩ - دار المعارف - مصر) كنموذج استرشادى للدول النامية يكون من شأنه ترشيد عمليات التوصل إلى ممارسات صحية، سواء فى التغيير داخل هذه الدول، أم فى استجابة هذه الدول لمتغيرات العولمة. ونشير هنا - اختصارا - إلى أن الوطننة تعنى

البحث عن – واتباع وتطوير – السبل والمعايير الخاصة بتحفيز وتنظيم وتعضيد القدرات الوطنية فى استيعاب وإعمال كل من المعارف والإمكانات المحلية (والعالمية الممكنة) بالكيفية التى تجعل هذه «القدرات الوطنية» سندا لبعضها وللوطن وللمواطنين فى التنمية (فى البلدان النامية)، وفى الاستفادة من إيجابيات النظام العالمى (العولمة حاليا)، وأيضا فى تجنب سلبياته وانحيازاته.

و «الوطننة» تنطلق – كما هو مفهوم – من عدة اعتبارات سياسية ومعرفية وثقافية وتجارية وإدارية، كما تقوم على محددات منظومية وطنية، وهذه كلها أمور لا يتسع المجال هنا إلى ذكرها. وما نود هنا أن نؤكد عليه هو أن الوطننة تؤدى – فى تقديرنا – ليس فقط إلى تصحيح للعولمة، وإنما أيضا تصحيح لمسيرة تفاعلات العالم الثالث مع النظام العالمى.

٣ – الحاجة إلى التعامل مع إدارة العالم من منظور «تغييرى» «نضالى»:

إذا كانت الثورات تختص بـ «التغيير الكامل» فى الأوضاع، وفى طرق إجراء أو عمل الأشياء، وخاصة – طبقا للمنظور التقليدى – التغيير فى نظام الحكم باستخدام القوة، فإن متغيرات عالمية ومعرفية متعددة تدفع بالبشرية إلى عصر جديد بالنسبة للثورات، هو عصر الثورات الميكرو (أو الثورات الدقيقة)، وهى ثورات تتصل

بطريقة الحياة وتتعلق بإحداث تغييرات جذرية (أو تغييرات كاملة) فى دوائر دقيقة اجتماعيا (مثل: التعليم - الرياضة - الطب - الإدارة - الاتصال - النقل - البحث العلمى.. الخ) لكنها مؤثرة تأثيرا دقيقا على مستقبل العالم ككل حيث تقود الثورات «الميكرو» إلى ما يمكن أن يطلق عليه «الثورات السوبر»، والتى تتعلق بتغييرات كاملة على مستوى العالم، تغييرات تأخذ شكل قوى معنوية أو تنظيمية أو فيزيائية، وذلك مثل قوانين التجارة العالمية (انظر مقال «مستقبل الثورات» - العربى الكويتية - العدد ٤٩٤ - يناير ٢٠٠٠).

إن المقاربة بين طبيعة المأزق المتواصلة (منذ قرون) فى العالم الثالث والرؤية الاستشرافية لمستقبل الثورات توضح أن مستقبل العالم الثالث مرهون - إلى حد كبير - بدرجة فهم واستيعاب النخبة الفاعلة فيه لضرورة أن يشق العالم الثالث لذاته (أو لذواته) طرقا للفهم والاستيعاب والتأثير بشأن مجريات أمور التغييرات العالمية الكاملة، سواء باستخدام الثورات «الميكرو» أم بالتفاعل الإيجابى (وليس التبعى) مع الثورات «السوبر. إن تحقق ذلك الهدف يمكن أن يتم من خلال توجهات نذكر أهمها فيما يلى:

* عدم الانصياع التلقائى لفكر القلة المتناهية فى الصغر المسيطرة على (والموجهة لـ) التوجهات الفكرية الفاعلة فى مصير سكان الكرة الأرضية، سواء فى المركز أم فى الهامش، مثل تلك التوجهات التى ظهرت فى لقاء فندق الفيرمونت الأمريكى عام ١٩٩٥،

ومنها تقنين وتنظيم عمليات التهميش المزمن لما يزيد عن ٨٠٪ من سكان العالم.

* استخدام الاتفاقيات العالمية مثل اتفاقيات «الجات» من منظور عالم ثالثى (وهذا موضوع يحتاج إلى معالجة تفصيلية منفصلة).

* شحذ قوى العالم ثالثية وطنيا وإقليميا وعالميا باستخدام التكنولوجيات الحديثة (مثل دوائر وأنظمة المعلوماتية والإنترنت).

* عمل دراسات استشرافية للانعكاسات الممكنة للتكنولوجيات الحديثة (مثل المعلوماتية والاتصالات.. الخ) على عمليات اتخاذ القرار السياسى والمسارات التنفيذية له، وكذلك على تطور علوم السياسة بوجه عام.

وختامًا يمكن القول: إن التعامل مع شئون إدارة العالم من منظور تغييرى نضالى - كما أسلفنا - وذلك فى إطار فكر عالم ثالثى يدرك «حدود العولمة وتناقضاتها، وكذلك ظروف العالم الثالث وسلبياته وإيجابياته، والحاجات الأساسية الخاصة باستنهاضه وإدراك الحداثة المتعلقة به (كل ذلك من خلال رؤى استيعابية معرفية حرة لتاريخ العالم، وأخرى استشرافية جريئة مسئولة لمستقبليات التطورات الإنسانية فيه)، إنما يؤدى إلى تراكمات فى الفكر والفعل البشريين يكون من شأنها إعادة تنظيم العقل العالمى لكى يكون «عالميا بحق».

٣

منظومية التقدم

- البحث عن (الذكاء التراكمى).. و (استيعاب الصدفة).
- لماذا تكتمل دورة حياة الإنسان فى بلداننا دون تحقيق المخرجات المناسبة.

هل يمكن أن يحدث (تقدم) حقيقى لفرد أو مؤسسة أو مجتمع ما بعيدا عن الأطر والاعتبارات المنظومية؟ هل يمكن مثلا أن يحدث التقدم من خلال رؤى فردية، أو بالاكتفاء بمواجهة المشكلات حسب ضخامتها، أو إيجاد حلول للكوارث حسب إيقاع حدوثها، وليس من خلال إطار منظومى كفء؟

ربما لا يكون هناك حاجة لهذا السؤال عند الكيانات المتقدمة، مثل عالم فذ، أو شركة من كبريات متعديات الجنسية، أو مؤسسة حكومية محترمة فى دولة مثل فرنسا أو اليابان أو ألمانيا، لكن الوضع عندنا نحن أهل الجنوب (أو الدول النامية) يختلف، حيث يكتسب السؤال أهمية مصيرية Fatal بالأخذ فى الاعتبار درجات التخلف الموجود، قياسا مع طبيعة الزمن (القرن الـ ٢١)، وتطور المعرفة، وشراسة التحديات فى البيئة العالمية.

وحتى نقترب أكثر من موضوع التساؤل المطروح يجدر بنا أولا التنويه (بإيجاز) بالمنظومة من حيث ماهيتها، وبنيتها، وطبيعة العمل فيها، وذلك من خلال ما يلى:

(أ) إن المنظومة تعرّف بأنها مجموعة من الأجزاء التى لها فيما بينها روابط بينية، بحيث إن هذه الأجزاء تبدو كوحدة واحدة Unity.

(ب) إن المنظومة يمكن أن تكون جزءًا من منظومة أعلى، ويمكن أن تحتوى هى نفسها على منظومات أدنى.

(جـ) إن الحياة على مستوى الفرد (داخل جسم الإنسان) أو على مستوى المؤسسة أو المجال أو الدولة تتكون من منظومات رأسية وأفقية تحيا وتمارس وجودها من خلال تداخلات بينها وبين بعضها. وبمعنى آخر، لا يوجد أى كيان فردى أو مجتمعى لا يحتوى فى داخله على منظومات أدنى، أو لا يمثل هو منظومة داخل كيان منظومى (أو منظومات) أكبر.

(د) إن العمل دون الأخذ فى الاعتبار للمنظومة ككل Whole يعنى مزيجا من الإهمال والتجزىء والتفتيت والفاقد فى الكيان المنظومى (الفرد أو المجتمع.. الخ)، وبالتالى يعنى ضعفا فى التعامل مع الأهداف (بدءا من القدرة على صياغتها)، وتدهور فى التشغيل والتنسيق والمتابعة والتطوير.. الخ.

وهكذا، بالأخذ فى الحسبان الاعتبارات الأربعة السابقة لا يمكن – على الإطلاق – تصور أن يكون هناك تقدم متواصل فى أى كيان

دون الارتكاز على الأبعاد والممارسات المنظومية. التقدم إذن عمل منظومى بطبيعته، وهو لا يمكن أن يحدث صدفة، كما أن الصدفة لا يمكن استيعابها فى إطار التقدم إلا من خلال الفكر والعمل المنظوميين.

الأسباب والأساليب

إن منظومية التقدم من منظورى الفكر والفعل ترتكز على أسباب رئيسية (أو دوافع وأساليب) يمكن إجمالها فيما يلى:

١ – وجود دور إيجابى لكل مكون من مكونات المنظومة.

٢ – الاتجاه إلى الأمثلية Optimization (أو: اختيار أمثل وأفضل البدائل) فى الأداء، عن طريق الاستخدام العلمى للموارد والتشغيل الكفء للديناميكيات الداخلية Interal Dynamics طبقا لدالة (أو دوال) الهدف (أو الأهداف)، وذلك على الأبعاد الزمنية المختلفة (قصير – متوسط – طويل) بقدر الإمكان، وبالأخذ فى الاعتبار استمرارية أو تواصلية التقدم.

٣ – استخدام الذكاء التراكمى (أو الخبرات الخاصة) لكل مكونات المنظومة على حدة وككل (أى على المستويين الجزئى والكلى)، وعدم بدء العمل من الصفر أو من مستوى أدنى من الممكن.

٤ – القيام بالاستشراف المستقبلى، وذلك بالاعتماد على الذكاء التراكمى (للمنظومة ولمكوناتها)، وذلك من خلال استيعاب المتغيرات

والتحديات والممكنات فى البيئة الخارجية للمنظومة، وأيضا بالارتكاز على أحوال وديناميكيات ومتطلبات وطموحات بيئتها الداخلية، مع ضرورة تجنب الاعتماد المطلق على استشرافات يصنعها الآخرون، حيث يؤدى ذلك إلى تبعية فى الاستشراف وفى الأهداف فى آن واحد.

٥ – الإصلاح الذاتى للمنظومة، وذلك عن طريق تواصل الانتباه النشيط بخصوص نشوء نواقص، أو عيوب، أو ضعف فى التوازنات الداخلية، وهو الأمر الذى يتطلب إجراءات تتعلق بتعديل فى الأهداف و/أو فى التشغيل و/أو فى التنسيق. كل ذلك فى إطار شفاف ديمقراطى.

٦ – التوليد الذاتى (أو التحديث) لمنظومات أصغر Subsystems، وذلك فى إطار مجابهة التحديات الجديدة أو متابعة وممارسة التحولات التطويرية.

٧ – الارتقاء المنظومى (أو التحول المنظومى الجذرى) إلى مرتبة Order أعلى، وذلك عند اكتشاف وجود (أو بزوغ) حد حرج من المتغيرات الكمية والنوعية (فى أى من البيئتين الداخلية والخارجية). الارتقاء هنا يكون بهدف المواءمة الكلية للمنظومة مع المتغيرات، وذلك من أجل تحقيق أنسب قدر من التوافقات ودرجات الحرية الذاتية وحركيات الإبداع داخل المنظومة، إن هذا الارتقاء يجرى من خلال أساليب وتغييرات تكنولوجية خاصة.

٨ – الحفاظ على صحة كل المكونات المنظومية (أفراد – بنى أساسية – تنظيمات)، وذلك باستخدام المعارف المتوافرة والإدارة الحكيمة والإمكانات المتاحة.

٩ – الانشغال المستمر بتوليد معلومات جديدة، والطريق الرئيسى إلى ذلك يكون من خلال الاحتكاك المباشر بين كل من:

- المعلومات والمعارف المتاحة.
- المكونات البشرية للمنظومات الموجودة.
- الأهداف والتحديات والاستشرافات.

١٠ – إدارة وتوجيه المعلومات الجديدة المتولدة داخل المنظومة فى إطار يصنع معارف ومنتجات وخدمات ومعانى جديدة.

١١ – اختراق (أو انتشار) المعلومات والأهداف (الكلية والجزئية) داخل المنظومة عبر المستويات المنظومية المختلفة (أفقيا – رأسيا – جغرافيا) بالسرعات المناسبة، وكذلك الاستيعاب السريع للمعلومات والمتغيرات ذات الصلة فى البيئة الخارجية.

١٢ – تعظيم عائد التشغيل على المستويين الجزئى والكلى، حيث يمكن أن يكون هناك تشغيل لصالح مشتركة بين مكونين أو أكثر (مثلا: مكتبة واحدة لمعهدين بحثيين متجاورين، أو مطعم واحد لخدمة ثلاثة مصانع متجاورة، أو تحالف إستراتيجى محدد بين عدة مكونات.. الخ).

١٣ – قياس التقدم باستخدام معايير ذاتية، سواء هى مولدة ذاتيا، أم منقولة من الخارج (بعد الاستيعاب والمواءمة)، وعدم الانصياع أو القبول المطلق لتقويمات خارجية دون التمحيص والتحليل والنقد على أساس المعايير الذاتية.

دورة الحياة

وبعد ، فإن إعمال الإمكانات المتاحة فى تعظيم التكوينات والأداءات المنظومية يجعل التقدم أمرا طبيعيا متواصلا. وأما فى غيبة التوجه المنظومى الأمثل، فإن المنظومة ـ الدولة أو المؤسسة.. الخ) تضطر إلى أن تنفق الوقت والإمكانات فى حل المشكلات ومجابهة الكوارث (التى – عندئذ – تتجدد وتتكاثر)، وليس فى صنع التقدم بالتركيز على الابتكار والتطوير.

وهكذا، يمكن القول: إن (منظومية) التقدم مسألة حتمية، بمعنى أن التقدم لا يحدث بعيدا عن الأداء المنظومى الجيد، وذلك مهما بدا من وجاهة وقوة التوجهات الشكلية أو الدعائية التى تعتمد عليها بعض الكيانات كبديل للعمل المنظومى السليم. وفى المقابل، فى غيبة الاعتبارات المنظومية تبزغ الفردية وتنتعش السلبية وتتكاثر المعوقات وتتوالى الكوارث ويتعاظم الفاقد فى الزمن وفى الإمكانات البشرية والمادية، وهو الأمر الذى يؤدى – للأسف الشديد – إلى تكامل دورة حياة الإنسان دون تحقيق (أو الإسهام فى تحقيق) المخرجات المناسبة التى تمثل (معنى الحياة) عند الفرد والجماعة والأمة.

٤

المصالحة مع المعرفة

- ☐ هل (نشترى) أم (نصنع ونمارس ونطور) المعارف الخاصة بالتحول؟
- ☐ الحاجة إلى .. . (نضال معرفى).

مهما تأزمت أو انتكست أحوال الذات الإنسانية، على أى من المستويات التى ننتمى إليها، كأفراد وجماعات ومجتمعات، داخل أوطاننا العربية، أو حتى على مستوى البلدان النامية ككل؛ فإن المخارج والطرق المؤدية إلى تخطى هذه الأحوال لا تنعدم أبدًا وتظل دائما موجودة، طالما لم تُمحَ هذه الذات بعد. إن العبور من حالة التأزم أو الانتكاسة عبر هذه المخارج والطرق أمر مشروط (أو مرهون) بالتمكن من المعرفة. إننا هنا نقصد نوعا محددًا من المعرفة، وهو تلك الخاصة بـ (التحول).

وإذا كانت المشكلة فى تعاملنا مع المعرفة - فى العصر الراهن - مشكلة مركبة ومزمنة، حيث نحن - عادة - لا ننتج المعرفة، بل ونحصر انفسنا فى تعامل متدن جدا معها، من خلال الاكتفاء بشراء منتجاتها، وبالابتعاد - طواعية - عن استيعابها وتطويعها؛

فإن المسألة هنا، فيما يتعلق بالمعرفة الخاصة بالتحول، تختلف كثيرًا.

إن أوجه الاختلاف تتمركز فى أمرين مهمين. الأمر الأول هو أننا لسنا بحاجة لشراء المعارف الخاصة بالتحول، حيث يوجد - بالفعل - فائض عظيم فى المعرفة الإنسانية فى هذا المجال متاح دائما لمن يريد (مجانا وبدون قيد أو شرط). وأما الأمر الثانى فهو أنه من العبث تماما بخصوص التحول أن نستقدم خبراء أجانب ليعلمونا كيف نحدثه، وكيف نستخدم معارفه، حيث علينا أن نكون نحن خبراء أنفسنا فى استيعاب وتطويع وتطبيق وتطوير المعرفة الخاصة بالتحول.

المنظور المعرفى للتهديدات الخارجية

وقبل الإشارة إلى بعض المعالم الرئيسية الخاصة بهذا النوع من المعرفة يجدر بنا جذب الانتباه إلى أننا بحاجة دائمة، قبل وأثناء ممارسة معارف التحول، أن نكون - أيضا - على بينة بالتهديدات الخارجية من منظور معرفى. إن التعامل مع هذه التهديدات من هذا المنظور يساعد كثيرًا فى تحقيق ما يلى:

استيعابها - رغم كونها تهديدات - فى مسار عمليات التحول، وذلك بتحويلها إلى حافز للتحول ذاته.

الانتباه إلى الأبعاد (أو الأهداف) طويلة المدى لهذه التهديدات. من ذلك - على سبيل المثال - ما يمكن (أو ما كان يمكن) استشرافه

من مقولات غاية فى الأهمية الاستراتيجية وردت فى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية. من هذه المقولات مثلا ما جاء فى المذكرة رقم (٢٣) لعام ١٩٤٨ بوزارة الخارجية الأمريكية بترجمته الحرفية التالية[1]:

(نحن نملك ٥٠٪ من ثروات العالم مع أننا نمثل ٦,٣٪ فقط من تعداد سكان الكوكب. وفى مثل هذا الموقف لا يمكن أن نتجاهل أننا أصبحنا محل الحسد والتذمر. ومهمتنا الحقيقية فى المستقبل هى المحافظة على هذا الوضع غير المتزن. ومن أجل تحقيق ذلك علينا التخلص من بقايا أحلام اليقظة وأن نركز على أهدافنا القومية وأن نتوقف عن الحديث عن أهداف غير واقعية مثل (حقوق الإنسان) أو (رفع مستوى المعيشة) أو (تطبيق الديمقراطية). ففى المستقبل القريب سوف نضطر إلى استعمال القوة، وكلما تخلصنا من الشعارات المثالية سهل تحسن موقفنا). من هذه المقولات أيضا: (يجب أن نقوم بحماية ممتلكاتنا من المواد الخام فى أمريكا اللاتينية، وإننا يجب أن نخلص أهلها من فكرة أن حكوماتهم مسئولة عن رخائهم ورفاهيتهم وصحتهم).

---

(١) هكذا تحدث ناعوم تشومسكى – د. سمير حنا صادق – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – ٢٠٠٢ – القاهرة.

إن السقف الاستراتيجي لمثل هذه المقولات يتجسد أكثر وأكثر في مقولة أخرى وردت - أيضا - في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية تقول: (إن أمريكا اللاتينية تسودها الآن فلسفة خطرة هي فلسفة التنمية الوطنية المستقلة، التنمية من أجل توفير الاحتياجات المحلية).

المعرفة الخاصة بالتحول

لقد نتج هذا المجال من المعرفة كتتويج للتطورات المذهلة الخاصة بالمعارف العلمية في مجالات العلوم الطبيعية (خاصة الفيزياء والكيمياء والأحياء، والرياضيات) وأيضا كثمرة للتفاعل الفكري العظيم بين هذه المعارف من ناحية والعلوم الإنسانية (خاصة في مجالات الاجتماع والسياسة والإدارة) من ناحية أخرى.

وفي تقديرنا تكمن أهم معالم المعرفة الخاصة بالتحول في التوجهات (والآليات) التالية:

١ - المنظومية، والتي تعني أنه توجد علاقة بين بعض الأشياء (كائنات أو جماعات أو مؤسسات أو بلدان.. الخ) بحيث تبدو جميعها في التفاعلات والحركية والتأثير والتأثر كوحدة واحدة. إن التجهيز المنظومي للأشياء، (بمعنى ربطها في علاقات تجعلها تبدو كوحدة واحدة). يساعد هذه الأشياء على إحرازها للتقدم، وفي نفس الوقت يقلل من تكلفة إنجاز هذا التقدم. وكلما ارتقت درجة المنظومية تمكنت الأشياء (أو المنظومات الأدنى) من ممارسة

درجات حرية أكبر، وبفعالية أعلى، فى مجابهة التهديدات التى تواجه المنظومة الأم، وفى تحويل اللانظام إلى نظام. وهو الأمر الذى يزيد من قدرة المنظومة الأم على تنويع منظوماتها التحتية، وعلى استكشاف واستشراف التطويرات المنظومية الممكنة والتى ينبغى إجراؤها. إن كل ذلك يؤدى (وبرشاقة) إلى إخضاع القوى والعوامل الخارجية للمعادلات والحركيات الداخلية (أى التى داخل المنظومة) وبالتالى ترويض هذه القوى والعوامل، وربما - أيضا - الاستفادة منها.

(لمزيد من التفاصيل انظر: التقدم الأسى - إدارة العبور من التخلف إلى التقدم - كراسات مستقبلية - المكتبة الأكاديمية - القاهرة).

٢ - **الارتقاء المجتمعى:** إن ذلك يعنى الارتقاء الإنسانى (فى المهام والرؤى والحركيات والتأثير) عبر مستويات مختلفة، وذلك من خلال التفاعل المنظومى الأمثل بين مكونات كل مستوى، وهو الأمر الذى يؤدى إلى الارتقاء عبر هذه المستويات، إن هذه المستويات يمكن أن تكون - مثلا - الفرد، ثم الفريق، ثم المؤسسة، ثم تكتل مجموعة مؤسسات، ثم الدولة.. وهكذا، فإن الارتقاء المجتمعى من مستوى إلى مستوى أعلى يحدث من خلال المرور بعدة مراحل من الارتباط والتمايز والتشابك والتكامل. وعند تحقق الانتقال إلى مستوى أعلى فإن الكائن الجديد يبدأ رحلة الارتقاء مرة أخرى من

خلال التفاعل الارتقائى مع بقية الكائنات الموجودة فى المستوى الجديد (سواء هى شركات أم أندية أو مستشفيات أم جامعات أو بلدان.. الخ[1].

٣ - التضافر، ويعنى التشارك فى الفعل بين عدة منظومات (والتى تكون فى شكل افراد أو جماعات أو مؤسسات.. الخ) بحيث ينتج عن هذا التشارك (أو التواصل) فى الفعل إحداث تغيير كبير ما (تغيير هيكلى أو وظيفى)، لم يكن ليحدث مطلقا بواسطة فعل أى من هذه المنظومات منفردة[2]. من المهم هنا الإشارة إلى أن هذا التضافر يُمَارس ذاتيا، أو بواسطة المنظومات المشاركة فى الفعل وبناء على رغبة ذاتية منها، وليس نتيجة لأوامر خارجية External Orders.

وبعد، فإذا كان القارئ يدرك الآن مدى العلاقات البينية بين كل من (المنظومية) و(الارتقاء المجتمعى) و(التضافر)، فإن ذلك أمر إيجابى للغاية، حيث إن الانتقال من حالة أدنى إلى حالة أرقى تتأكد إيجابيته وعظمته وسرعة إنجازه من خلال (التناغم) فى استعمال المعارف الخاصة بالتحول[3].

---

(١) Novak. The Principle of Sociogenesis, Academia Praha, 1982

(٢) Haken, H, Synergetics, Springer-Venlag. Berlin, 1983.

(٣) م.ر. حامد – إدارة المعرفة. رؤية مستقبلية – سلسلة اقرأ – دار المعارف ١٩٩٨ – القاهرة..

يبقى القول بأن هناك حاجة تاريخية، وطنيا وقوميا، لأن يرتقى المشتغلون بالمعرفة إلى حالة (النضال المعرفى) والذى يهدف إلى نقل المعارف الخاصة بالتحول إلى ميادين الممارسة، خاصة فى مجالات السياسة والتعليم والعلم والإنتاج والإعلام. هنا فقط نكون قد بدأنا– بالفعل – الطريق إلى المصالحة مع الذات.

٥

البحث عن رأس المال الذهنى العربى

- توجد فرص جديدة للكيانات الصغيرة (أو غير المتقدمة) لمحاصرة مخاطر تهميشها وتبعيتها وتفتيتها.
- الحاجة إلى إدراك الأهمية القصوى للفرد العادى.
- على البلدان النامية (ومنها مصر) ابتكار نموذج جديد للعبقرية.
- هل نملك جرأة ممارسة التقدم بالاعتماد على المعرفة؟

(أ)

على الرغم من التعدد والتنوع فى المعالجات الخاصة بضعف التفاعل العربى مع المتغيرات العالمية (والعولمة)، فى مختلف المنابر والمنتديات الفكرية العربية، إلا أن الموضوع لا يزال لم يحسم ولم ينته (من حيث المعالجة)، بل ربما لم يبدأ بشكل مناسب وفعال بعد. وفى تقديرنا هناك حاجة رئيسية للاجتهاد فى اكتشاف نقطة الانطلاق فى التفاعل مع هذه المتغيرات.

إن الأهمية الكبرى فى اكتشاف نقطة الانطلاق، ترجع إلى كونها النقطة المشَكِّلة (بفتح الشين) لفهم الماضى واستيعاب الحاضر واستشراف المستقبل. وهى بالتالى النقطة الخاصة بالتشخيص والأعراض والعلاج. كما أنها - فى الوقت نفسه - النقطة الكاشفة لقدر الكيف والكم بشأن (التغييرات) المطلوب إحداثها واجتيازها حتى يتمكن العرب (كشعوب وكيانات وأمة) من تحقيق تفاعل كفء متواصل (وليس لاهثا أو تابعا أو ضيق الأفق أو قصير المدى) مع المتغيرات العالمية (والعولمة)، أى تفاعل إيجابى مع هذه المتغيرات، ومع ما تمثله من تحديات. وما نتج ويمكن أن ينتج عنها من تتابعات.

وهكذا، من هذا المنطلق نطرح تصورنا بأن المعضلة المحورية (أو السر) فى ضعف التفاعل العربى مع المتغيرات العالمية (والعولمة) تكمن فى غيبة (أو تردى) رأس المال (الذهنى) العربى، وأن نقطة الانطلاق تكون فى التعامل المنظومى مع هذه المعضلة.

الظاهرة الجديدة

إن الحديث الصريح عن (أو التعامل المباشر مع) رأس المال الذهنى، هو مسألة جديدة على مستوى العالم، نشأت مع بداية تسعينات القرن العشرين من خلال مقالات لتوماس ستيوارت (خبير أمريكى) ومن خلال تغيير فى إدارة شركة تأمين سويدية. ويقصد برأس

المال الذهنى اعتبار قوة العقل أو المخ (الذكاء/ المعرفة) أصل من أصول العمل (على المستوى الفردى أو الجماعى أو المؤسسى)، والحقيقة أن بزوغ مسألة رأس المال الذهنى فى التسعينات كانت امتدادا وتدقيقا لبزوغ مفهوم (رأس المال البشرى) و(المعرفة كقوة اقتصادية) فى بداية الستينات (وذلك فى مقال بعنوان (الاستثمار فى رأس المال البشرى) نشر عام ١٩٦١ لكاتبه روبرت شولتز الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، وأيضا فى كتاب بعنوان (إنتاج وتوزيع المعرفة فى الولايات المتحدة) صدر عام ١٩٦٢ من تأليف فريتز ماكلوب - اقتصادى من جامعة برينستون). والحقيقة أيضا أن مفهومَىْ رأس المال البشرى والمعرفة كقوة اقتصادية قد بزغا فى إطار تراكمى لمتغيرات وتحولات ظلت تزداد وتتجسم على مدى القرنين الماضيين. وكانت هذه المتغيرات والتحولات تختص بالتبدلات التدريجية والجذرية بخصوص القوة الدافعة (أو الحاكمة) للتطور الاقتصادى، التى أخذت تنتقل فى تسارع متصل من العضلات والمواد الخام، فالطاقة (الميكانيكية ثم الكهربية) إلى - حاليا - المعرفة.

إننا - نحن العرب - لم ننتبه انتباها فاعلا ومتواصلا لنمو المعرفة كقوة ودافع للقوة الاقتصادية. ولم ننتبه لا للنمو التدريجى الذى كان يقاس بالانحسار التدريجى لأهمية المواد الخام فى مقابل تصاعد أهمية الطاقة، ثم بالانحسار التدريجى لأهمية

الطاقة فى مقابل تصاعد أهمية الذهن. وكذلك لم نتنبه لثورات التحولات المعرفية التطبيقية، خاصة بزوغ (السيبرناطيقا) وبحوث العمليات فى الأربعينات من القرن العشرين، وكذلك الاكتشافات المعرفية الثورية فى خمسينات القرن نفسه، والتى كان على رأسها التعرف على قدر الدور الاقتصادى للتغيير التكنولوجى، وعلى بنية جزىء (دنا) الذى يحمل الشفرات الوراثية، وكذلك التطورات الخاصة بتوكيد الجودة والجودة الكلية.

وهكذا، نحن لم ننتبه عمليا لأى من التصاعدات التدريجية أو الثورية لظاهرة المعرفة كقوة، وفجأة نجد الدنيا حولنا مملوءة بتحديات كبرى تبدو لنا فى شكل متغيرات عالمية (ناجمة عن العولمة التقانية) تارة، أو تحدى الصراع والسلام مع كيان عنصرى متفوق تكنولوجيا تارة أخرى. لقد أصبحت المعرفة (فى أشكالها التكنولوجية أو الإدارية) هى الآلية الحاكمة والضابطة لكل الأوضاع والأشياء (من إنتاج وخدمات وعلاقات ونفوذ ومناورات ومفاوضات وردع وبيع وشراء وتعليم وصحة وتسلية.. الخ.. الخ). ذلك فى وقت ما زلنا فيه، من الناحية العملية، نتصرف من منطلق الشكل والمادة فنهتم أكثر بتصدير المواد الخام وبالإعلام الإعلانى وببيع أو شراء الأصول المادية للمنشآت فى الداخل أو الخارج وبتقارير المديح والثناء الصادرة من جهات أجنبية.. الخ.

الإشكالية - الحاجة إلى القفز

وإذا كان العرب يفاجئون الآن بشىء لم يكن فى الحسبان ولم يتعودوا عليه، وهو الدور الحاكم لرأس المال الذهنى (أو للمعرفة الاستراتيجية) فى تسيير الأوضاع ومواجهة التحديات (وإن كان الجيش المصرى قد تنبه جيدا إلى ذلك فى الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣)، فإن هذه الإشكالية تمثل بُعدًا تنمويا دراميا أصيلا. وهو أن الانتقال إلى رأس المال الذهنى كقوة حاكمة يعنى الانتقال من الاقتصاد الصناعى إلى اقتصاد المعرفة (بينما نحن لم نعش – بعد – مرحلة الاقتصاد الصناعى) ويعني الانتقال إلى الإدارة بواسطة المعرفة إلى إدارة المعرفة ذاتها (بينما نحن لم نمارس الإدارة بواسطة المعرفة)، ويعنى الانتقال من التنظيم الهرمى إلى التنظيم الشبكى (بينما نحن لم نخبر حقيقة التنظيم الهرمى إلا، ربما فى الحياة العسكرية). ويعنى الانتقال من التنافسية الصرفة إلى التعاونية التنافسية (من خلال آليات التحالفات الاستراتيجية وغيرها). ذلك بينما نحن لم نزاول التنافس الحقيقى إلا فيما ندر.. الخ. وهكذا، تكون الأشكالية التنموية هى أن العرب يحتاجون حتما إلى (القفز) وذلك إذا ما كانوا يرغبون حقيقة فى اللحاق بعصر (رأس المال الذهنى).

المخاطر والتحديات والفرص

إن عدم اللحاق بقوة رأس المال الذهنى يعنى التهميش والتبعية والتفتيت والانهيار. التهميش يكون للكيانات المؤسسية والوطنية.

والتبعية تكون لبعض قوى النخبة فى هذه الكيانات، وهى النخبة التى تحاول التواصل مع العالم المتقدم من خلال إمكانات اقتصادية أو تجارية أو فكرية محدودة. وأما التفتيت والانهيار فيكونان لقوى وقدرات الشعوب العربية. مثلما جرى ويجرى الآن فى بعض أقاليم أفريقيا وآسيا. إن عنق الزجاجة بخصوص إمكان مجابهة هذه المخاطر يتمثل فى الأساس فى مدى النجاح فى استيعاب أهمية ومكانة المواطن (الفرد) فى عصر رأس المال الذهنى. فالفرد الفاعل بعقله هو القوة (أو الوحدة) الأساسية الدافعة للعمل والاقتصاد، وبقدر تحرره كإنسان عاقل فإنه هو وبقية الأفراد فى المجتمع يكونون قادرين على إحداث تشبيك بين قدرتهم ومعارفهم وطموحاتهم فى شكل (فرق عمل) متغيرة تتصاعد فى تشابكاتها وقدراتها لتكون كيانات أكبر (جماعات ومؤسسات ثم تحالفات وتكتلات) تكون قادرة على إحراز تقدم. وتكون قادرة كذلك على التضافر فى تواصل وتناغم وطنى رشيد مع عمليات ومسيرات التقدم على المستوى العالمى. إن استيعاب أهمية ومكانة المواطن (الفرد) فى عصر رأس المال الذهنى هو التحدى الذاتى الرئيسى أمام الكيانات العربية. إنه ليس مجرد تحدٍ سياسى (من حيث الديمقراطية كقصد وممارسة)، لكنه أيضا تحدٍ إدارى (من حيث (تقوية) الفرد كعملية وكمحتوى).

وعلى عكس ما يبدو من استحالة تحقيق مجتمع رأس المال الذهنى بواسطة الكيانات العالم ثالثية، فإن كلا من طبيعة

(المعرفة) وخصائص تكنولوجيا المعلوماتية (الاتصالات والحوسبة، وكذلك ما ينشأ عن اندماجها من تطوير وتقوية للمحتويات المعرفية الخاصة بالوسائط المتعددة فضلاً عن التعامل مع هذه المحتويات عن قرب وعن بعد) يجعلان الفرص فى تطوير رأس المال الذهنى متاحة باستمرار لمن يجتهد فى البحث عنها وفى التعامل الكفء معها (على مستوى الأفراد والمؤسسات والشعوب). فعن طريق المعرفة وتكنولوجياتها تتطور وتتحول الكيانات على مستوياتها المختلفة، ويحدث تكبير وتعظيم فى الكفاءة للكيانات الأصغر (من خلال التشبيك والتحالف مع بعضها ومع الكيانات الكبرى وكذلك من خلال التطوير المستمر للإدارة).

يمكن إذن القول: إن التحول العالمى إلى رأس المال الذهنى يعطى فرصا للكيانات الصغيرة (أو غير المتقدمة أو المتخلفة) فى هذا العالم فى الوقت ذاته الذى يمثل فيه مخاطر وتحديات. وإن احتمالات اغتنام الفرص أو السقوط فى مصيدة المخاطر والتحديات تعتمد – فى الأساس – على (الطريقة) التى تعالج بها الكيانات الصغيرة أمورها.

هنا يبرز السؤال: كيف يمكن إحداث تحول للعرب ككيانات وشعوب إلى عصر رأس المال الذهنى بينما المرض المزمن فى البيئة العربية هو الافتقار إلى رأس المال الذهنى؟ وهكذا، تكون هناك حاجة براجماتية للتعرف على خصائص ومتطلبات وأبعاد الطريقة (أو الطرق) الخاصة بإدارة التحول العربى إلى عصر رأس المال الذهنى.

(ب)

كيف يمكن إحداث تحول للعرب ككيانات وشعوب إلى عصر رأس المال (الذهني) بينما المرض المزمن في البيئة العربية هو الافتقار إلى رأس المال الذهني؟.. . على الرغم مما يبدو من صعوبة في الإجابة على هذا السؤال المصيرى الضخم، فإن الإجابة تكمن في رأس المال الذهني نفسه. أي في المعرفة كقوة دفع وتطوير وضبط وتسيير. علينا إذن اكتشاف المنظور المعرفى الممكن بخصوص أسس إدارة هذا التحول، ثم التعرف على المتطلبات الضرورية الخاصة بإحداثه، والأبعاد والسبل التطبيقية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند ممارسته.

أولا - أسس إدارة التحول:

نحن هنا لا نستطيع أن ننفصل عن الاستحداثات العلمية الإدارية في جبهة التقدم العالمي. علينا استيعابها والارتكاز عليها وتحويرها والبناء فوقها. في هذا الإطار يمكن الإشارة الى أولويات الأسس الإدارية الرئيسية للتحول كالتالي:

١ - الأهمية القصوى للفرد العادي: تتجسم وتتحقق أهمية الفرد وفاعلياته من خلال ما يلي:

● الاقتناع بضرورة وجود حاجة إلى الفرد العادي مهما يبلغ تدني مستواه المعرفى - ما دام هو عاقلا وليس مجرما - مع مساعدته على التعلم والتأهيل المستمرين.

● التشبيك بين الأفراد بعضهم ببعض فى إطار المهام المنوطة بهم، وذلك مهما تتنوع ظروفهم من تخصص ومكانة (وظيفية أو عمرية أو تعليمية.. الخ)، بحيث تتكون فرق عمل من هؤلاء الأفراد يستمر وجودها باستمرار وجود المهمة المراد أداؤها، وبحيث تتفاعل هذه الفرق بعضها مع بعض بالتشابك والتكامل من منظور تعظيم نوعية وكفاءة الإنجاز، وذلك على مستوى الفرد أو الكيان الكلى الذى يجمع فرق العمل هذه (كمشروع أو شركة أو مدرسة أو حى أو مستشفى.. الخ)، مع التشجيع على إجراء كافة التحولات التنظيمية الذاتية الخاصة بالأهداف الجزئية والعلاقات الداخلية للكيان موضوع العمل من خلال رؤى واحتياجات فرق العمل المتشابكة المتكاملة.

● إعادة صياغة العلاقات الخارجية للكيان موضوع العمل مع الكيانات الأخرى المحيطة وذات الصلة (أفقيا ورأسيا).

● التشبيك المعلوماتى والمعرفى بين الكيانات المتناظرة أو ذات الصلة على أوسع نطاق ممكن داخل الوطن الواحد، ثم على المستوى العالمى.

٢ – إعمال تكنولوجيات المعلوماتية على المراحل التالية:

● إتاحة واستخدام توليد المعلومات داخل كل كيانات العمل مهما تتدنى فى الحجم والأهمية.

● التشبيك بين المعلومات والأهداف والأفكار والقدرات والطموحات.

• السماح والتعضيد بخصوص إحداث التحولات فى العلاقات والقدرات والنظم والمخرجات.

ومن الضرورى هنا الانتباه إلى أن تكنولوجيات المعلوماتية (والنظم) على المستويات الثلاثة السابق ذكرها تمثل الوسائل والأدوات الخاصة بإحداث التحولات المبنية على أهمية الفرد فى البند (١) (الفرد - الفريق - الكيان - العلاقة بين الكيانات.. الخ).

٣ - التحريك الاستراتيجى للمعلومات والمعارف وذلك يعنى أن التعامل مع المعلومات والمعارف يكون من خلال أهداف وأغراض وحاجات، وفقط من خلال ذلك يمكن للمعلومات أن تتحول إلى معرفة، وللمعرفة أن تتحول إلى قوة (إنتاج - خدمة - علاقة - نفوذ.. الخ). وبدون التحريك الإستراتيجى للمعلومات والمعارف فإنها تصبح جامدة غير موجهة وتتقادم مع الوقت دون أية استفادة منها، بل تتحول إلى عوائق للتقدم.

٤ - أهمية الإدارة المجتمعية المبدعة. إن الإدراك العملى للأهمية الأساسية لدور الفرد (كل الأفراد) لا يلغى أهمية الإدارة المجتمعية ولا يلغى دور قيادة المنظومة، بل هو يحدث تحولا كبيرا فيهما بحيث تصبح الإدارة (مبدعة) وتكون مهمتها تحفيز (الإبداع المجتمعى) باعتباره حضانة للإبداع الفردى. وكضمان ووسيلة لإحداث تشبيك وتكامل وتكبير للإبداعات الفردية والجماعية وعائداتها المجتمعية والوطنية. من المهم هنا الانتباه الشديد لحقيقة

علمية مهمة وهى أن معاناة إعادة التنظيم والتحول يكون من شأنها إحراز تقدم فى القوة والأداء والقدرات الإبداعية طويلة المدى أكثر بكثير مما ينتج من استيراد إدارة أجنبية.

ثانيا – متطلبات التحول:

تتعلق هذه المتطلبات ببيئة وأطر التحول، ويمكن اعتبارها متطلبات استراتيجية حيث إنها تساهم فى صنع السياق العام الخاص بإحداث وإنجاح التحول واستمراره. وفيما يلى إشارة إلى أهم هذه المتطلبات:

١ – تقليل الفاقد إلى أدنى حد ممكن: هنا تأتى مهام ومتطلبات فرعية متعددة مثل تقليل (البيروقراطية)، وتعظيم (الشفافية) و(التواصل)، وإنجاز الأشياء فى (الزمن الحقيقى) المباشر الذى تستحقه وبدون تلكؤ، وتعضيد (التنوع)، والحفاظ على (التراكم) وعدم البدء دائما من (الصفر)، وممارسة (الاستشراف)، والاستعداد الدائم للتقييم والتقويم والتغيير.

٢ – الاتفاق حول نظام قيمى يتسق مع التحولات وبيئاتها ومتطلباتها، وليس حول نظام قيمى عشوائى أو تابع أو ظل لنظام قيمى آخر. إن هذه المسألة حرجة وتحتاج إلى جهد علمى جماعى متقدم ومتواصل من العلماء والخبراء فى مجالات الاجتماع والإدارة والاقتصاد والسياسة وعلم النفس والفلسفة.

٣- الخروج من آبار الأيديولوجيا، إن التطور المتواصل فى النماذج الاسترشادية بفعل إعمال مفاهيم ومخرجات العلم والتكنولوجيا والإدارة يجعل من الخطورة بمكان «التقولب» داخل أيديولوجية معينة. وفى المقابل فإن التفاعل الصحى بين الفكر والواقع (كمتطلب رئيسى للتغير والتحول) يؤدى إلى توجهات أو تطبيقات عبر أيديولوجية أو ما بعد أيديولوجية. وفى هذا الصدد نجد أن الإدارة الحديثة بتطوراتها المتواصلة وباستخدام بحوث العمليات تحل محل التشرنق التقليدى بالأيديولوجيات، وهى فى الوقت نفسه أقدر على التمكين من الاستفادة بأى منظور فكرى أو أيديولوجى، مفاهيمى أو تجريبى.

٤ – ترشيد العلاقات مع البيئة الخارجية (أو الأجنبية): من الثابت أن العلاقة بين (التنمية) فى المجتمعات النامية من جانب، و(الأجنبى) من جانب آخر هى علاقة حرجة ومهمة. وحتى ترشد هذه العلاقة فى اتجاه إيجابى، من المطلوب أن يكون هناك منظور مؤسسى وطنى ديناميكى متطور خاص بالتحولات وبالنماذج الاسترشادية الخاصة بإحداثها، وذلك بحيث يجىء التعاون مع (والاعتماد على) الأجنبى فى أطر تتكامل وتتشابك إيجابيا مع المنظور الوطنى، ولا تعوقه أو تشوهه، وذلك مهما يتنوع العنصر الأجنبى (أفراد أجانب عرب مهاجرون - منظمات ومؤسسات - اتفاقات دولية.. الخ).

ثالثا – السبل التطبيقية:

لابد وان يعتمد التطبيق (فى التحول الى راس المال الذهنى) على المعرفة. وان يتطور التطبيق باستمرار من منظور معرفى فى الأساس، فى هذا الإطار نشير إلى أهم الأبعاد والسبل التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند تطبيق الأسس الإدارية الخاصة بالتحول، وعند التعامل مع المتطلبات الاستراتيجية الضرورية لإحداثه:

١ – الاتجاه إلى تجزىء وحدات التعامل الى (جزيئات) (مجالات او مستويات أو فرق عمل وأفراد)، وذلك فى إطار إعادة الربط الذاتى والتلقائى والمنظومى فى (كليات) تملك أكبر إمكانية ممكنة للاستفادة من تشغيل رأس المال الذهنى. اى إحداث تجزىء يكون من شانه تسهيل التحول الى كليات اكثر مرونة وذكاء وفعالية وقدرة على التحول المستمر.

٢ – الحفاظ على (وتشجيع) التنوع باعتباره آلية لتعظيم العبقرية الجماعية. وكذلك باعتباره أداة لتحسين القدرة على مواجهة التحديات القادمة من البيئة الخارجية.

٣ – الانتباه إلى أهمية الاستعانة بمعانى التكامل والتفاضل كمفاهيم رياضية، وذلك عند بناء وتقييم القرارات والمواقف. فالقرارات الصحيحة أو الأمثل هى تلك التى عندما يحدث لها تفاضل يتبين أنها قد تاسست على معلومات ومعارف، وعلى العكس تتحول المعلومات والمعارف من خلال (التكامل) إلى قرارات ومواقف أمثل.

٤ – يأتى دور الأنظمة السياسية والحكومات كمشجعين ومسهلين لتنمية وتنشيط راس المال الذهنى وحمايته فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

٥ – يمكن القول: إن المؤسسة الجامعية تمثل الكيان المجتمعى الأكثر أهمية بخصوص التحول الى رأس المال الذهنى. وذلك للاعتبارات التالية:

● أن رأس المال الذهنى هو الأساس فى مهام وأعمال الجامعة.

● أن الجامعة هى المؤسسة المفترض أن تكون أكثر مؤسسات المجتمع قدرة وسرعة فى التحول الى النموذج الاسترشادى الخاص ببناء وتدعيم رأس المال الذهنى (تنشيط الأفراد – بناء فرق العمل – التواصل المؤسسى داخل وخارج الجامعة – المعلوماتية والتشبيك والتحول المتواصل فى المعرفة وباستخدام المعرفة).

● أن نجاح الجامعة فى بناء نموذج ناجح للتحول باستخدام رأس المال الذهنى يعنى تزويد المجتمع بقدرات فردية جديدة قادرة على التأثير الذهنى فى كافة مجالات العمل سواء فيما يتصل بالحكومة والأعمال والشارع السياسى، أم فيما يتصل بالتربية والتعليم فى المراحل قبل الجامعية. وكذلك التأثير الإيجابى فى النظام القيمى للمجتمع من منظور متطلبات التحولات المعتمدة على رأس المال الذهنى.

● أن الجامعة المتحولة باستمرار بالاعتماد على رأس المال الذهنى ستكون قادرة على تشابك أمثل مع أهداف ومؤسسات ومستقبليات المجتمع من حولها.

٦ – أن التحول المجتمعى إلى رأس المال الذهنى، وبالاعتماد عليه، يحتاج إلى الاجتهادات والمؤازرات من الأفراد والمكاتب الاستشارية والجمعيات الأهلية والروابط المهنية والحرفية والأحزاب، بخصوص الدراسة والنظر وممارسة الطموح والتخيل بشأن متطلبات وصور وأبعاد التحول، وكذلك بخصوص التطبيق الفعلي باستخدام المعلوماتية والتشبيك وبإنجاز لتحولات فعلية في الأداء والقوة والمخرجات.

عبقرية التحول المجتمعى:

إن اللحاق بعصر رأس المال الذهنى هو التحدى الكبير الذى يفرضه الزمن الحالى على جميع الكيانات فى الدول النامية (مواطنين ومؤسسات ومجتمعات)، وهو أيضا التحول الكبير غير المستحيل الذى ينقل هذه الكيانات بعيدا عن مخاطر التهميش والتفتيت والانهيار. وفي تقديري أن هناك حاجة بالبلدان النامية، وعلى رأسها مصر وسائر البلدان العربية لأن تصنع نموذجا جديدا للعبقرية. إنها عبقرية تطبيق تحولات رأس المال الذهني على المجتمع ككل وليس فقط على الشركات والمؤسسات كما في البلدان المتقدمة. إن هذه العبقرية يمكن أن تكون تطويرا تكنولوجيا لعبقرية التوجه المجتمعي التى اعتمدت عليها تجارب الاستنهاض فى جنوب شرق آسيا، وعلى وجه الخصوص فى اليابان ومن بعدها كوريا الجنوبية. وهكذا يكون السؤال: هل تملك بلداننا وشعوبنا ومجتمعاتنا ومؤسساتنا جرأة ممارسة التقدم بالاعتماد على المعرفة؟



منطق الإبداع ومستقبل الوطن

- الإبداع كظاهرة عالمية.
- الحاجة إلى اعتبار «الإبداع المجتمعى» هدفًا قوميًا.
- متى يعمل كلٌّ فى تخصصه؟!

فى فترات الشدة تكون الحساسية (أو الفرصة) للإبداع فى أقصاها. ربما يمدنا الفكر الشائع أو الحكم المتسرع بما هو عكس ذلك، لكن التقويم المتمهل للعلاقة بين «الشدة» و «الإبداع» يقود - فى الأغلب - إلى إدراك ما لفترات الشدة من انعكاس إيجابى ممكن فى التحفيز على الإبداع.

لقد واجه المصريون هزيمة ١٩٦٧ بإبداعات اقتصادية وعسكرية فى سنوات حرب الاستنزاف وحتى عبور القناة وتحطيم خط بارليف (والجدير بالانتباه أن سنوات حرب الاستنزاف شهدت تفوقا صريحا للتصدير على الاستيراد، وهو الأمر الذى لم يحدث بعد ذلك قط)، كما أدار اليابانيون الاستنهاض القومى بعد الحرب العالمية

الثانية من خلال إبداع تنمية الانتماء للمصلحة العامة طويلة المدى Com munitarianism عند المواطن العادى وفى كل المؤسسات العامة والخاصة فى الدولة، وهاهم أولاء الأطفال والشباب الفلسطينيون قد كتب عليهم أن يبدعوا الانتفاضة مرتين فى التعامل مع التوحش الإسرائيلى المدجج بآلة الحرب الأمريكية الأكثر تطورا.

الإبداع حاجة أساسية

إذا كانت هذه العلاقة الإيجابية بين «الشدة» و «الإبداع» علاقة احتمالية بوجه عام، وممكنة فى ظل تحضيرات وترتيبات موجهة، فإنها تكون علاقة ضرورة Necessity، بل وتمثل حاجة أساسية Basic need في الزمن الحالي في بلداننا النامية ومنها مصر (سواء علي المستوى الفردى أم الجماعى أم المؤسسى أم القومى). ترجع الضرورة والحاجة هنا إلى أمرين أساسيين.

الأمر الأول: هو أن الإبداع قد صار ظاهرة عالمية، بل وقد أصبح جزءا أصيلا من نسيج الحياة لعموم البشر والكيانات، حيث يتضح ذلك فى الزيادة المطردة فى قيمة الزمن، والتى تعود إلى التسارع المتصاعد للابتكارات التكنولوجية، وإلي الانعكاسات النوعية والكمية الهائلة للرقمنة Digitalization على جميع أوجه النشاط الإنسانى (تعليم – نقل – علاج – إدارة.. إلخ).

وأما الأمر الثاني: فهو أن اتفاقيات التجارة العالمية (وعلى رأسها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية) تجعل من الازدياد المتواصل في إبداعات المبدعين ازديادا متواصلا أيضا في عرقلة فرص تمتع غير المبدعين بحياتهم.

هناك إذن - على المستوى الوطني - حاجة مباشرة وصريحة للربط بين كل من مجابهة التحديات والتعامل مع الأزمات وإدارة التحولات (من ناحية) بمنطق وممارسات الإبداع (من ناحية أخرى)، وبغير هذا الربط يكون من المتوقع لأي جهود للمجابهة والتنمية والتقدم أن تزخر بالمعالجات المنقوصة، وبتفتتية الإمكانات، وصفرية العائدات، وعدم تراكمية المخرجات.. وفي النهاية بالتبعية للفكر السلبي للعولمة، والذى يقضى بأنه يكفى لأن يدير اقتصادات العالم ٢٠٪ فقط من العاملين فيه، وأن على الباقي (الـ ٨٠٪) انتظار الحسنة من الـ ٢٠٪.

الإبداع المجتمعي

هنا يبرز السؤال المنطقي التالي: «كيف يمكن أن يكون مدخلنا إلى الإبداع باعتباره حاجة أساسية وضرورة بخصوص التعامل مع الأزمات ومجابهة التحديات وإدارة التحولات، وبحيث يقود ذلك إلى تقدم وطني حقيقي يتناسب مع الحراك العالمي؟».

في هذا الخصوص نجذب الانتباه إلى ضرورة الاتجاه إلى «الإبداع المجتمعى» والمقصود بهذا النوع من الإبداع، ليس تأثير العوامل

الاجتماعية أو المناخ الاجتماعي في الإبداع الفردي، وإنما تيسير وتعظيم ودعم ورعاية فرص إحداث الإبداعات الناتجة عن أداء المجتمع ككل، سواء كان هذا المجتمع متمثلا في وحدة سكن (أم عمل) صغيرة، أو في جماعة أهلية أو في مؤسسة متوسطة أو كبيرة، أو في مجموعة من الجماعات أو المؤسسات، أو في عموم الدولة (انظر: ادارة الإبداع الوطني، في «الوطنية في مواجهة العولمة» - اقرأ - دار المعارف - ١٩٩٩).

إن هذا النوع من الإبداع يعتمد على حركية ادارية مجتمعية خاصة تقوم على أربعة عناصر رئيسية هي «التمكين» و «التفعيل» و «التكامل» و «الارتقاء».

المقصود بـ «التمكين» إتاحة فرص وإمكانات الفهم والتدريب والمعلوماتية للكيانات المكونة للمجتمع المعنى (مثلا: الأفراد داخل القسم، أو الأقسام داخل المؤسسة أو المؤسسات داخل الوطن). بعد ذلك يأتي «التفعيل» الشفاف بين قدرات وإمكانات هذه الكيانات العارفة والقادرة والواثقة، وذلك في إطار «تكامل» يكون من شأنه ليس فقط تسيير العمل الجماعي نحو التوصل الى إنجاز، بل أيضا - وهذا هو الأهم - توليد إمكانات وقدرات على الحدود بين الكيانات المكونة للمجتمع (الأفراد أو الأقسام أو المؤسسات.. الخ)، بحيث تكون هذه الإمكانات والقدرات أصيلة في جدتها، متفردة في نشأتها، لم تكن موجودة من قبل، ولا يمكن أن توجد أو تستمر في الوجود بغير حركتي «التفعيل» و «التكامل» بين كيانات «متمكنة».

وهكذا، نتيجة «التمكين» و «التفعيل» و «التكامل» يحدث «الارتقاء» من خلال انجاز ابداعى يتوصل اليه الكيان المجتمعى (سواء هو – على سبيل المثال – قسم فى مستشفى أو فى مصنع، أو هو المستشفى أو المصنع؛ أو هو القطاع القومى للصحة أو للصناعة.. الخ)، حيث يبدو هذا الإنجاز (أو الارتقاء) لمجتمعات أخرى مماثلة او موازية وكأنه معجزة (بمعايير الزمن أو الكم أو النوع او الكفاءة.. الخ) هنا نشير – كأمثلة – إلى انجازات تبدو وكأنها معجزات:

- الريادة التكنولوجية الدولية لشركة السكر والتقطير المصرية وهى شركة قطاع عام.
- الأداء الراقى المسئول لبعض المراكز الطبية الجامعية فى المنصورة وعلى رأسها مركز دكتور غنيم لأمراض الكلى.
- نمو شركة مايكروسوفت العالمية.
- الطفرات التنموية فى شرق آسيا (وعلى وجه الخصوص فى اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والصين).

وليس من المبالغة أن نضم الى هذه الأمثلة حصول فريق شباب مصر لكرة القدم أخيرا على المركز الثالث على مستوى العالم، وهو انجاز لم تحصل عليه أى لعبة جماعية مصرية على الإطلاق.

المتطلبات الوطنية

يبقى الآن أن نشير الى المتطلبات والمهام فيما يتعلق بالابداع المجتمعى المصرى، والتى يمكن تصنيفها الى ثلاثة أنواع (أو مستويات) كما يلى:

أولا: متطلبات سياسية:

تتمركز هذه المتطلبات فى أن يكون «الإبداع المجتمعى» هدفا قوميا له أولويات عليا، وأن يراعى ذلك فى كل مجالات التفكير، وكل قطاعات العمل، وجميع عمليات التخطيط واتخاذ القرار على جميع المستويات.

ثانيا: متطلبات استراتيجية:

فى هذا الخصوص نجذب الانتباه إلى الأهمية القصوى لأمرين رئيسيين الأول هو «سيادة قيم الإبداع المجتمعى» والتى نشير فيما يلى إلى أهمها:

● التفكير السليم، والذى يأخذ فى الاعتبار المنظومية والمنهج العلمى.

● الانضباط المجتمعى العام، والذى تقوم معاييره الأساسية على الشفافية، والفورية وانعدام التلكؤ، وحسن اختيار القيادات من منظور المصلحة العامة.

● التمكين والتفعيل والتكامل بين الأفراد داخل المجموعات، وبين المجموعات داخل المؤسسات، وبين المؤسسات داخل الوطن.

● توقع واحتضان وتحسين وتطوير التغييرات الجذرية الناشئة عن احتياجات وضرورات التطور الإنسانى العام، سواء كان ذلك فى المنتجات أو الخدمات أو فى الأفكار والتصورات، أو فى العلاقات والطموحات.

● تجنب توجيه واستعمال الأدوات البيروقراطية (مثل اللوائح وعلاقات العمل) فى تغليب المصالح والاعتبارات الفردية أو الفئوية الخاصة، أو فى إحباط المرءوسين والشباب.

وأما الأمر الثانى فيختص بالتفكير والفعل على أبعاد زمنية ثلاثة (حالٍ – متوسط – بعيد) وذلك مع التكوين والتطوير الدائمين لرؤى مستقبلية بشأن «المحتمل» إذا ما سارت الأمور كامتداد تلقائى للواقع الحالى، وأيضا بشأن «الممكن» إذا ما بذلت توجهات وجهود وترتيبات معينة بهدف التأثير القصدى فى المسارات المستقبلية، وكذلك بشأن «ما ينبغى أن يكون» فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا المصيرية مثل مواجهة التهديدات الأمنية، أو رفع مستوى التعليم، أو التغلب على البطالة.

ثالثا: متطلبات تشغيلية:

تمثل هذه المتطلبات التطبيقات الإجرائية للمتطلبات الاستيراتيجية، وذلك فى إطار السياسة الهادفة إلى جعل الإبداع المجتمعى هدفا قوميا، وبالتالى فهى تنشأ – كمتطلبات – من خلال الاحتياجات الإبداعية الخاصة بمنظومات العمل وبعلاقاتها الخارجية.

من شأن ذلك أن يكون لأعضاء المجتمع المعنى (سواء كانوا أفرادًا أم وحدات عمل أم مؤسسات.. الخ) حق المساهمة الأصيلة فى وضع متطلبات التشغيل ومتابعتها وتطويرها، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك متطلبات تشغيل عامة نذكر منها ما يلى:

١ – أن تكون القيادة للأحسن والأكفأ وبشفافية.

٢ – أن يعمل كلٌ فى تخصصه (أوفى حرفته).

٣ – التطوير المنظومى المتواصل للإدارة (الأهداف – المعلوماتية – التشغيل – التنسيق – المتابعة).

٤ – الربط التشبيكى الكفء Networking بين كل الإمكانات البشرية والمادية، وذلك دون إبطاء فى الزمن، ومهما بعدت المسافات، مع الاستعانة فى هذا الخصوص بالإمكانات الثورية لتكنولوجيات المعلوماتية.

٥ – القضاء على الفاقد (فى الزمن والجهد البشرى والإمكانات المادية والعلاقات الدولية المتعلقة بالتنمية.

٦ – حماية الأفكار المولدة بواسطة الأفراد أو الكيانات المؤسسية ودعمها وربط بعضها ببعض أفقيا ورأسيا، وهو أمر يستحق معالجة منفصلة.

وبعد، فهل يمكن أن يصبح الإبداع ظاهرة مجتمعية سائدة فى مصر بحيث يكون «منطق الإبداع» هو الموجه الرئيسى فى التعامل مع الأزمات والتحديات والتحولات؟ هذا هو فى تقديرنا التحدى القومى الأكبر لمصر (ولسائر البلدان النامية) فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

الباب الرابع

معــادلة التقـــدم

١ - كتائب مصطفى مشرفة.

٢ - ٩٩٪ من أوراق اللعبة.

٣ - رمانة ميزان التقدم.

١

كتائب مصطفى مشرفة

□ ضرورة السعى الثورى لبناء القوة الذاتية.

□ الدرس الذى وصل إلى سماء الإنسانية من آيات الأخرس.

مطلب صعب أن نصنع إجابة فى كلمات مكتوبة على الورق بخصوص كيفية مواجهة العدوان الإسرائيلى الشيطانى الشرس على الشعب الفلسطينى والممتدة آثاره إلى كل الشعوب العربية. الإجابة السليمة والطبيعية تكون بالفعل والموقف وليس بالكلمات. هنا نرقب بخشوع القدوة التاريخية التى يصنعها الفلسطينيون فى مجابهة الشيطان الإسرائيلى، تتمثل هذه القدوة فى العمليات الاستشهادية التى يقوم بها صبيان وبنات الفلسطينيين يومًا بعد يوم.

إن كل عملية من هذه العمليات تمثل قمة من المعانى والدروس والقيم فى مقاومة الغاصب. وكمثال، نجد أن الفتاة الفلسطينية **آيات محمد الأخرس** من (بيت لحم) والتى نفذت عملية استشهادية فى سوق بمستوطنة (كرات يوفيل) بالقدس المحتلة يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٢

كانت فى اللحظات التى سبقت تنفيذ العملية تحضر حصصًا إضافية فى المدرسة (فى يوم الجمعة) للتعويض عن الدروس التى فاتتها فى أيام سابقة نتيجة العدوان الإسرائيلى. أية عظمة وجلال فى هذا المعنى الإنسانى اللانهائى، فالبنت عازمة على الاستشهاد، ومع ذلك تمارس التعليم والتعلم فى الساعة التى سبقت تفجيرها لنفسها كقنبلة بشرية فى وسط الصهاينة. إنها تحرص على تغذية عقلها بالمعرفة بينما هى تعرف أن كل شىء فيها: دمها وجسمها وعقلها سيصبح بعد دقائق ذكرى. إنه درس بالغ العمق والرقى فى ثراء معانى التواصل الإنسانى.فالصبية (آيات) لم تستفد ماديًا كإنسانة من تعاطيها العلم قبل استشهادها بدقائق، لكن الإنسانية كلها يمكنها أن تتمعن فى المعانى والطموحات التى شغلتها قبل استشهادها. لقد وصلنا فى حديث شريف للنبى ﷺ التوصية بأنه (إذا جاءت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فليغرسها) فمن شأن هذه الفسيلة احتمال الإثمار لآخرين فيما بعد، أما (آيات) فكان فى مقدورها أن تدخل فى مخها - الذى سيتشظى انفجارًا بعد قليل - معارف جديدة، وكان أن حرصت على اكتساب هذه المعارف.

وهكذا، بينما تلك المعانى تصعد إلى سماء الإنسانية بكل ما تشتمل عليه من تاريخ ومستقبل وأجناس وروحانيات، يتفجر السؤال: ماذا يمكننا نحن فى مصر وفى سائر البلدان العربية أن نفعل؟ هنا، ينبغى أن نتجنب (الكلام) وأن نبحث عن (الأفعال والمواقف). فى هذا الشأن ربما علينا أن نتجه إلى ما يلى:

١ – فى المواجهة الحادة علينا تعطيل العدوان الصهيونى والحماية الأمريكية اللازمة له، وكذلك إنزال الخسائر بمصالح الكيان الإسرائيلى والمتضامنين معه.

٢ – فى المواجهة متوسطة المدى هناك حاجة لإعادة دراسة آليات وآفاق التحدى الإسرائيلى ووضع السيناريوهات الضرورية للتعامل معه.

٣ – فى المواجهة طويلة المدى علينا – من الآن – السعى (الثورى) لبناء قوتنا الذاتية. إن (فارق القوة) Power Divide مع إسرائيل هو السبب الرئيسى للتخاذل العربى الراهن. فى هذا الخصوص توجد حاجة ماسة إلى كتائب ثورية نضالية فى مجالات كشف الفساد وتنمية القدرات الوطنية فى العلم والتكنولوجيا والهندسة والصناعة والاقتصاد.

المسألة إذن أنه إذا كانت كتائب شهداء الأقصى وعز الدين القسام تؤلم النازيين الإسرائيليين وتكشفهم، فإن كتائب الدكتور (مصطفى مشرفة) والاقتصادى (طلعت حرب) والدكتور (يحيى المشد) والدكتور (جمال حمدان) و (حسن نصر الله).. والمهندس (صدقى سليمان) و(احمد بن بيللا)، والزعيم (جمال عبد الناصر) وجلالة الملك (فيصل) وغيرهم فى مؤسساتنا الوطنية هى الكفيلة ببناء الذات العربية القوية والتى تتفتت وتندحر فى وجودها الذات الصهيونية الزائفة.

هيا نقترب فى أفعالنا ومواقفنا من سمو فلسطينى الأرض المحتلة فى كفاحهم الإنسانى التاريخى العظيم.



٩٩٪ من أوراق اللعبة

- التنمية هى العامل الرئيسى فى إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى.
- البداية تتمثل فى إخراج المواطن العادى من شرنقة الرضا بالفساد..
- حلقات الإبداع.
- بيولوجية دورة الإبداع.

(فى المواجهة طويلة المدى علينا - من الآن - السعى الثورى لبناء قوتنا الذاتية. إن فارق القوة مع إسرائيل هو السبب الرئيسى للتخاذل العربى الراهن. فى هذا الخصوص توجد حاجة ماسة إلى كتائب ثورية نضالية فى مجالات كشف الفساد وتنمية القدرات الوطنية (فى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والصناعة والاقتصاد).

محطات فى الطريق إلى المستقبل

كانت العبارة السابقة جزءًا من الفصل السابق (كتائب مصطفى مشرفة). وبالإضافة إلى المواجهة طويلة المدى أشار الفصل-

كذلك – إلى المواجهة الحادة والمواجهة متوسطة المدى. (انظر الفصل السابق).

إن هدف هذا الفصل هو الاجتهاد فى رؤية لطريقة بزوغ وعمل الكتائب المشار إليها، سواء هى كتائب الدكتور مصطفى مشرفة أو الاقتصادى طلعت حرب أو عالم بناء المفاعلات الذرية يحيى المشد أو مهندس السد العالى صدقى سليمان.. إلى آخره من الأسماء الخالدة لقادة مصر والمنطقة العربية فى مجالات التنمية، وقبل أن نعبر إلى طرح بعض الرؤى فى هذا الخصوص نجد بنا حاجة لجذب انتباه القارئ إلى التوقف معه عند خمس محطات).

المحطة الأولى – صراع حانوتية مدينة كانساس الأمريكية:

حكاية حقيقية جرت وقائعها فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر (أى منذ أكثر من مائة عام) فى مدينة كانساس سيتى بالولايات المتحدة الأمريكية. تتعلق الحكاية بهيمنة حانوتى يدعى سميث على أعمال دفن الموتى فى المدينة. مارس سميث الاستئثار بهذه الأعمال دون غيره من حانوتيى كانساس سيتى. كان السبب وراء القدرة التنافسية العالية للحانوتى سميث هو وجود شقيقته كعاملة على بدالة التليفون (السويتش) الخاص بالمدينة حيث كانت تقوم بتحويل جميع المكالمات التليفونية الباحثة عن حانوتى إلى شقيقها سميث. ظلت هيمنة سميث تمثل تحديًا مستنفرًا لجميع الحانوتيين الآخرين فى المدينة، إلى أن نجح أحدهم وهو

الجانوتى ستروجر في اختراع التليفون المباشر، والذى يمكن كل صاحب تليفون فى المدينة أن يتصل مباشرة بالتليفون الذى يريده دون المرور بسويتش المدينة والذى تعمل عليه شقيقة سميث. هنا فقط (وعن طريق الإبداع) تحطمت أسطورة سميث وتراجع غروره، وتوقفت ألاعيب شقيقته، وزالت قدرته التنافسية.. وأصبحت تنافسية (أو عدالة) الأرزاق أكثر تكافؤًا وإتاحة للجميع.

المحطة الثانية - حوار بشأن الصراع العربى الإسرائيلى:

لقاء مائدة مستديرة دعيت إليه منذ حوالى خمس سنوات (أى فى أواخر القرن العشرين) فى أحد الأحزاب المصرية كان اللقاء يناقش قضية الصراع العربى الإسرائيلى، وكان يحضره حوالى ١٢ شخصًا من خلفيات فكرية وسياسية وأكاديمية مختلفة.

أذكر وقتها أنى اكتفيت بأن أكون مستمعا، ولكن عندما قارب اللقاء على الانتهاء طالب المشاركون فيه بالاستماع إلى رأيي في الموضوع المطروح، وعندما طرحت عليهم رأيي (بعد إلحاح منهم) كان الاندهاشَ ردٌ فعلهم جميعا فضلاً عن استياء بعضهم. كان رأيى الذى دفعهم إلى الاندهاش والاستياء هو: أن الجهد المبذول فى الحوارات الكلامية بشأن الصراع العربى الإسرائيلي هو أمر لا نفع منه فى التأثير الإيجابى على موقفنا فى هذا الصراع، وأن التأثير الإيجابى الممكن سيأتى فقط كنتاج لممارسات تنموية حقيقية. باختصار قلت بأن إحراز (التنمية) هو العامل الرئيسى المؤثر فى

قدرتنا بشأن إدارة الصراع العربى الإسرائيلى، حيث تتزايد قوتنا ونصبح قادرين أكثر وأكثر على تسييره فى إطار الحل الأمثل.

المحطة الثالثة - عبارة فى كتاب توماس فريدمان (السيارة ليكزس وشجرة الزيتون)

أورد فريدمان فى إحدى طبعات كتابه (وربما ليس فى طبعات أخرى) عبارة معينة جاءت فى حوار له مع مسئول تكنولوجى إسرائيلى وذلك فى بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين. كان المسئول يشير إلى صعوبة قيام دول العالم - مستقبلا - بمقاطعة إسرائيل، حيث الأخيرة تسعى إلى تحقيق ريادات تكنولوجية محددة بحيث يصبح الآخرون غير قادرين على الفكاك من استعمال منتجات مهمة تكون منتجات تكنولوجية إسرائيلية متضمنة فيها.

المحطة الرابعة - قصيدة للشاعر فاروق جويدة

فى أوج الممارسات الإرهابية الشرسة للجيش الإسرائيلى ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية صدرت قصيدة (لن أسلم رايتى) للشاعر فاروق جويدة (الأهرام ٢٠٠٢/٤/٧)، يقول فى أحد أبياتها:

(عار على الوطن العريق تساقطت

فرسانه كمدًا بلا غزوات)

المحطة الخامسة - (والأخيرة حاليا) - خبر يقول بأن أمريكا تعتزم أن تشترى من إسرائيل طائرات بدون طيار

الخبر تناقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط، ونشر فى الأهرام (٢٠٠٢/٥/١٥) فى صفحة أخبار العالم. الخبر يشير بأن قيمة الصفقة ١٥٠ مليون دولار ، وأن صفقة مماثلة كانت الولايات المتحدة قد أبرمتها مع إسرائيل عام ١٩٩٦.

المرور بالمحطات السابقة يوضح أن التغيير (أو التقدم)، وعلى وجه الخصوص التغيير (أو التقدم) التكنولوجى هو الأساس فى إحراز القوة والنفوذ والتنافسية، سواء كان الأمر يختص بأعمال دفن الموتى، أم بصراعات الأمم، وبدون امتلاك القدرة على التغيير تنتهى حياة الفرسان (افرادا أو جماعات أو..) دون دخول غمار المنافسة (او دون غزوات).

الاستقرار الصحى والاستقرار المرضى

التغيير إذن هو عصب التقدم. ولقد اعتاد المواطن العادى فى بلداننا العربية أن ينتظر الأخبار عن التغيير تأتيه من أعلى (سواء من الحاكم أو الوزير أو رئيس المؤسسة أو الشركة.. أو حتى رئيس الجمعية الأهلية)، أو أن يكتفى بتوجيه الدعاء إلى الله سبحانه وتعالى من أجل أن يُحدث تغييرا ما، أو أن يخشى التغيير فى أى شىء (قيادة كان أو نظامًا أو آلة) حيث (اللى نعرفه أحسن من اللى مانعرفوش)..، وبينما الدنيا صارت تتبدل وتتغير بإيقاعات سريعة

ومتسارعة (خاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين)، فلقد بقينا - نحن العرب - فى مؤسساتنا وسياساتنا وعاداتنا وصراعاتنا وشوارعنا أسرى لاعتبارات تقليدية محافظة..، واستمر الأمر كذلك، ننتقل من إيقاع بطىء إلى إيقاع أبطأ حتى فوجئنا مؤخرًا بتصاعد شرس حاد فى تهديدات (إقليمية فى الصراع العربى الإسرائيلى وعالمية فى حكاوى صراع الحضارات) تنغص علينا حياتنا وتهدد مستقبلنا. وحتى عند هذا الحد من تصاعد المخاطر لم ندرك بعد، أن مظاهر وأعراض التهديد وعدم الاستقرار فى أحوال العرب إقليميا وعالميا جاءت كمحصلة تلقائية لحالة الاستقرار المرضى الذى يشبه مرض النوم والمستمر لعشرات السنين. بمعنى آخر توجد حاجة لأن ندرك أن الاستقرار الصحى فى عالم سريع التغير يكون بأن نتغير وأن نكون قادرين على امتلاك زمام إحداث التغييرات الإيجابية، وهى التغييرات التى تنمى من قدراتنا بالنسبة لقدرات الآخرين.

الحل عند المواطن العادى

المسألة إذن تتعلق بالقدرات، قدرات الأفراد والمؤسسات والوطن. فى هذا الخصوص توجد دواعٍ متعددة للبحث عن حل يربط بين المواطن العادى من ناحية، وتنمية القدرات المؤسسية والوطنية من ناحية أخرى. من أبرز تلك الدواعى يمكن الإشارة إلى ما يلى:

أولاً: الحاجة إلى إخراج المواطن العادى من الشرنقة التى وقع فيها أو هو صنعها لنفسه. إن هذه الشرنقة تتمثل فى اختبائه داخل

شعور عدم الرضا بالأوضاع من حوله من حيث الرتابة أو عدم الرشادة أو مظاهر الفساد، بينما حقيقة الأمر هى أنه قد تعوَّد على هذه الأوضاع، وأصبح متوائما معها فى كسله ومعيشته.

لقد أصبح الجميع ناقمين أو ناقدين للأوضاع بينما كل فرد (أو معظم هؤلاء الجميع) يشارك فى سلبيات هذه الأوضاع. هناك إذن حاجة لمبادرات فردية أو جماعية تخرجنا وتنقذنا تدريجيا من هذه الشرنقة. شرنفة تعليق التخلف على شماعات الآخر. إن هذه المبادرات المطلوبة تعنى تحويل شعور عدم الرضا إلى إجراء مسئول فى اتجاه إحداث تحسينات فى مسارات الأمور، أو بمعنى آخر تعنى ترشيد (وحسن استعمال) طاقة عدم الرضا، والتى تُعد- من منظور الفكر الاستراتيجى – حافزًا أساسيًا على الإبداع.

ثانيًا: الضعف النسبى فى ارتباط العمل السياسى العام ممثلاً فى الأحزاب السياسية (وغيرها من آليات) بدنياميكية عمليات التنمية وبناء وتطوير مؤسساتها، وبينما هذا الضعف قد تسبب فى ابتعاد المواطن العادى عن العمل العام فى عمومه، فإن كفاءة وتطور كل من العمل السياسى العام، والعمل التنموى الوطنى يعتمدان بعضها على بعض، وهى علاقة أشبه بدورة حياة (البيضة والفرخة)، حيث يصعب الجدل بشأن أيهما تسبق الأخرى. وفى حالتنا هذه من المهم إتاحة الفرصة للتركيز على العامل المشترك الأعظم بين المجالين (العمل السياسى والعمل التنموى الوطنى)، إنه

المواطن العادى. هناك إذن داعٍ كبير لحفز هذا المواطن العادى على التأثير فى (والتأثر بـ) تنمية القدرات المؤسسية والوطنية.

ثالثا: اكتشاف علوم وآليات الإدارة الحديثة للدور العظيم، والحرج الذى يمكن أن يقوم به المواطن العادى فى عمليات الابتكار والتطوير من خلال النظم والعلاقات المؤسسية الناضجة.

مما سبق نستنتج أن المشكلات المحلية والظروف والتحديات الإقليمية والعالمية، جميعها جنبا إلى جنب، تحفز على الاجتهاد فى البحث عن آلية (أو آليات) جديدة تتيح تمكين المواطن العادى من القيام بدور إيجابى فى إحداث التقدم. هذا هو ما يدعو إلى الاعتقاد بوجود حاجة ماسة إلى دور عظيم للمواطن العادى فى مجالات تنمية القدرات الوطنية وكشف الفساد. من هنا بزغت الحاجة إلى كتائب من أجل عمل نضالى فى تطوير الاقتصاد والصناعة والهندسة والتكنولوجيا والاقتصاد.. الخ. ولأن هذه الكتائب تختلف فى مجالاتها وتوجهاتها وآلياتها عن العمل العام التقليدى فإنها تحتاج إلى الاجتهاد فى توصيفها. إننا هنا نكتفى بطرح أوَّلى لاعتبارات وملامح رئيسية بخصوص هذه الكتائب، والأمر - بالطبع - مفتوح لرؤى أخرى من أجل تطوير هذا الطرح.

كتائب وحلقات الإبداع.. لماذا؟

١- إن جذور التسمية بكتائب **مصطفى مشرفة** (وغيره من قيادات العلم والتنمية مصريا وعربيا) تعود إلى طبيعة وتوقيت اكتشاف

الحاجة إلى هذه الكتائب، والتى جاءت فى إطار التساؤل بخصوص كيفية مواجهة العدوان الإسرائيلى، وكذلك فى إطار إدراك الحاجة إلى مواجهة التحديات والتهديدات العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية على المستويين الإقليمى والعالمى. هنا تجدر الإشارة إلى أن القصد بهذه الكتائب هو (حلقات الإبداع)، والتى تتألف من مواطنين عاديين داخل مؤسسات الإنتاج والخدمات على اختلافهما، وهى أشبه بحلقات الرقابة أو الجودة Quality circles التى أنشأها اليابانيون بشكل طوعى كآلية شعبية مؤسسية عظيمة لتطوير واستنهاض العمل داخل جميع مؤسسات الإنتاج والخدمات فى اليابان، وذلك من أجل تعظيم مساهمة الأفراد – من خلال فرق عمل – فى تحسين الأداء إداريا وإنتاجيا وخدميًا.

٢ – إن اعتبار هذه الكتائب (حلقات إبداع) يأتى من الحاجة إلى (التغيير)، حيث التغيير الإيجابى هو عمل إبداعى فى المقام الأول. من هنا وردت إلى ذهننا أسماء المبدعين التنمويين الأصلاء فى مجالات العلم والاقتصاد والبناء (من أمثال **مصطفى مشرفة وطلعت حرب وصدقى سليمان**).

النضال الإبداعى اليومى.. كيف؟

٣ – إن الخروج الحقيقى من الكبوة فى التنمية فى بلداننا العربية يحتاج إلى عمل إبداعى حقيقى عام. كما أن بدء شرارة هذا الإبداع

أمر بسيط وممكن من خلال التقاء طوعى لعدد قليل من الأفراد (فى حدود ٥ - ١٠ أشخاص تقريبا) داخل نفس المستوى الوظيفى الأفقى فى المنشأة الإنتاجية أو الخدمية. إن مهمة هذه الكتيبة (أو الحلقة الإبداعية) الصغيرة تتحدد بالعمل الذهنى (طبقا لقواعد فرق العمل Team Works) من أجل اكتشاف سلبيات العمل وتقليلها وإمكانات وضرورات التطوير وتنفيذها.

٤ - إن الكتيبة أو حلقة الإبداع يمكن أن تسمى نفسها باسم يميزها، كما أن أفرادها يكونون معروفين لإدارة الجهة التى يعملون فيها، بل يمكن أن يكون هناك إجراء إدارى لتسجيل حلقات الإبداع داخل جهات العمل. أما عن انشغالات الكتيبة أو الحلقة فإنها تتصل فقط بحدود تطوير العمل وكشف ومعالجة سلبياته، وهى لا تهتم بالأمور السياسية أو النقابية أو المهنية العامة، حيث لهذه الأمور أشكال تنظيمية أخرى تعنى بها. إنها باختصار جماعات تطوير من خلال إعمال الذهن والتنقيب عن التطويرات والمساهمة فى تنفيذها، واكتشاف السلبيات والمساهمة فى كشفها.

٥ - إن أعضاء هذه الكتائب أو الحلقات لا يضيعون وقت العمل فى ممارسة اهتماماتهم الإبداعية ككتيبة أو كحلقة. كما أن أعمالهم فى هذا الخصوص تهدف إلى تطوير إمكانات وقدرات مؤسساتهم (ومن ثم المجتمع ككل). وليس إلى تحسين (ماديا كان أو غيره) لأفراد الكتيبة أو الحلقة، حيث سيعم التغيير إلى الأفضل المؤسسة بكافة العاملين فيها.

٦ - إن مستوى وطبيعة اهتمام الكتيبة أو الحلقة يرتبط مباشرة بمستوى العمل الذى يؤدونه وذلك من حيث طبيعته ومدخلاته ومخرجاته.

٧ - إن الكتيبة أو الحلقة تتفاعل إيجابيا من منطق اهتمامها التطويرى مع الأطر المنظومية الرسمية فى جهة العمل.

٨ - من الممكن أن تتواصل هذه الكتائب أو الحلقات أفقيا (بعضها مع بعض)، وكذلك رأسيا مع الكتائب أو الحلقات ذات الصلة (بالمدخلات والمخرجات).

٩ - من المتوقع أن تكون لأعمال واهتمامات هذه الكتائب أو الحلقات تأثيرات تطويرية رأسية غير مباشرة على الإدارة والعمل السياسى والنقابى، وعلى الرأى العام، غير أن هذه الكتائب أو الحلقات تتجنب أن تكون لها علاقات تنظيمية رأسية كاملة موازية للأبنية المؤسسية، حتى لا تتحول إلى بيروقراطية التنظيم، وحتى لا تصبح إضافة بيروقراطية - غير إبداعية - للتنظيمات القائمة، وأيضا حتى تستمر فى الحفاظ على تسيير أعمالها فى أطر إبداعية لذات الإبداع، وذلك تجنبا للغرق فى اهتمامات أو طموحات خارجة عن الإبداع والتطوير فى المهام المتعلقة بأداء الإنتاج والخدمات.

١٠ - على كل كتيبة أو حلقة إبداعية أن تعيد تشكيل نفسها بحيث لا يتواصل أكثر من حد معين من أعضائها (٢٠٪ مثلا)

داخل نفس التشكيل لأكثر من فترة محددة (عامًا أو عامين)، وذلك حتى يتم تجنب احتمالات الشللية، والأحادية فى الرؤى، وتكوين مراكز قوى.

١١ - إن تكاثر حلقات (أو كتائب) الإبداع داخل المؤسسة الواحدة يمكن أن يكون ظاهرة صحية، حيث تعد هذه الكتائب - فى أعمالها- مرآة للمؤسسة من حيث أوضاعها الحالية وطموحاتها المستقبلية، وحيث من المفترض أن تكون الإدارة الرشيدة للمؤسسة (أو وحدة العمل) مؤهلة للاستفادة بأعمال هذه الحلقات أو الكتائب وللتعامل الموضوعى الرشيد معها.

١٢ - إن صغر الحجم (بمعنى العدد المتدنى لأفراد كل حلقة) من شأنه تسهيل الأداء وسرعته، وأن تصبح القيادة لكل أفراد المجموعة فى وقت واحد، حيث يكون المتبقى فى تسيير أعمال المجموعة هو مجرد الاتصال بالآخرين (السلطات الأعلى أو الأدنى، أو المجموعات الأفقية الأخرى).

١٣ - والآن بعد أن تكون الفكرة قد اتضحت - نسبيا - ربما يمكن الاقتراح بأن تكون المجموعات المختلفة هى بمثابة (حلقات إبداع)، وأن يكون مجموع هذه الحلقات داخل المنظومة أو المؤسسة الواحدة بمثابة كتيبة للإبداع، وذلك برغم عدم تنظيمها فى إطار هرمى.

١٤ - إن حلقات الإبداع المشار إليها، وهذه الكتائب الإبداعية برمتها، يمكن أن تؤتى ثمارها التنموية ليس فقط من خلال مجرد

التفعيل الذهنى الجماعى (وفقًا لآليات عمل الفريق)، وهو أمر نادر الحدوث الآن، ولكن أيضا من خلال التفعيل الإيجابى للعلاقة بالآخر (داخل وخارج الحلقة). وكذلك من خلال الخروج عن الاعتبارات التقليدية الجامدة المتوارثة فى العمل.

١٥ - ربما يمكن أن تبدأ المبادرة ببزوغ حلقات وكتائب الإبداع فى وحدات عمل لها طبيعة خدمية بشرية، وعلى وجه الخصوص المدارس والجامعات ومراكز البحوث والمستشفيات ومؤسسات النقل.. الخ.. بعدها يمكن أن تتسع وتنتشر «عدوى» الإبداع.

خاتمة

يمكن القول فى الختام بان هناك أكثر من طريق لتحقيق مسالة كتائب وحلقات (النضال الإبداعى) فى مؤسسات العمل الإنتاجى والخدمى من اجل تنمية قوية متسارعة، ومن اجل سد الفرص المكنة لانتعاش الفساد. إن الأمر يحتاج إلى تفاعل للآراء فى هذا الخصوص. فى نفس الوقت من المطلوب النظر بعين الاعتبار إلى حقيقة ان زرع هذه (الحلقات) والكتائب هو أمر غير عادى، ويحتاج إلى اهتمام خاص، ويعتمد على (المبادرة) من أجل الصالح العام، ويعتمد - كذلك - على إحداث تحول Transformation إيجابى فى علاقة الفرد من جهة، بعمله (أو ببيئته) من جهة أخرى. ذلك بينما المبادرات

والتحولات الخاصة بالمصلحة العامة قد صارت شحيحة - إلى حد ما - في هذا الزمان.

وكما أن لكل الأشياء (دورة حياة) فإن لحلقات وكتائب الإبداع دورة حياة. إنها الآن مجرد فكرة تنتظر مرحلة الإخصاب (بالفكر الآخر)، لتدخل بعد ذلك المرحلة الجنينية Embryonic phase (والتى فيها تبدأ التجارب الرائدة لهذه الحلقات فى البزوغ والظهور وممارسة العمل)، ثم مرحلة النمو Growth (حيث يحدث انتشار كبير للفكرة المخصبة وللتطبيق). بعد ذلك تأتى مرحلة النضج Maturity (والتى فيها يصبح لهذه الحلقات والكتائب تقاليدها وثقافاتها وتأثيراتها الإيجابية على الحياة عامة). فى النهاية تأتى مرحلة الهرم Aging والتى يتباطأ فيها الإيقاع التطويرى الناتج عن أعمال هذه الحلقات والكتائب. إنها المرحلة التى يمكن تجنب الوصول إليها بأن تصبح هذه الحلقات والكتائب بدرجة النضج التى تجعلها تجدد من أشكالها وإمكاناتها وطموحاتها باستمرار.



□ التساؤل المشروع الذى تهرب الغالبية من البحث عن إجابة له.

□ الإمكانات الفردية (أو البشرية) ليست هى العامل الرئيسى (أو الأعظم) المسبب للتقدم..!؟!

لماذا تتقدم أمم أو مجتمعات أو مؤسسات فى غضون زمن قصير جدا، على رغم ما قد يواجه بعضها من ظروف أو مشكلات معوقة قد تجعل التقدم (من منظور المراقبين) أبعد ما يكون عنها، بينما أمم أو مجتمعات أو مؤسسات أخرى يتكرر مرارا ترشيحها للتقدم (بواسطة خبراء عالميين وجهات دولية) بحكم تمتعها بميزات تكاد تحسد عليها (مثل البشر أو رأس المال أو العلاقات أو التاريخ أو الموقع)، وعلى رغم ذلك يمر الزمن سنوات وعقودا بينما يظل التقدم بالنسبة لها مجرد حلم أو أمل، وأحيانا سرابًا؟

إنه تساؤل عملى مشروع ومهم وملح، خاصة ونحن فى زمن تتسارع فيه الفجوات بين من أمكنهم بالفعل إحراز التقدم، ومن لا يزالون فعلا أسرى شرنقة التخلف.

فى شأن التعامل مع التساؤل المطروح يمكن جذب الانتباه إلى أن التقدم على أى مستوى (دول – مجتمعات – مؤسسات.. الخ). يتحقق من خلال مساهمة متوازنة من عدة عوامل (او قوى) رئيسية. لكل من هذه العوامل دور. فإذا غاب منها عامل ما يستحيل إنجاز التقدم.

القوى الأربع

ما هى هذه العوامل (أو القوى)؟، وما هو القدر الأمثل للدور الذى يلعبه كل منها حتى يحدث التقدم؟

توجد أربعة عوامل (أو قوى) رئيسية: **العامل الأول** هو «السياسات» Policies، ويختص بتحديد الأهداف الرئيسية، وذلك من خلال استيعاب الإمكانات الذاتية (المتاحة والممكنة)، والتفاعل مع التحديدات فى البيئة المحيطة (محليا وإقليميا وعالميا)، وتوفر الاستخبار المعلوماتى عن الشركاء الآخرين (دولاً كانت أو مجتمعات أو مؤسسات.. الخ). كل ذلك من منظور الاستشراف المستقبلى الذى يأخذ فى الاعتبار ما هو محتمل Probable، وما هو ممكن Possible، وما ينبغى أن يكون Ought TO be.

وأما **العامل الثانى** فهو «الاستراتيجيات»، أو قل السيناريوهات الرئيسية لتحقيق الأهداف الخاصة بالسياسات. إن تصميم هذه الاستراتيجيات يعد عملا علميا محضا، يقوم على إدراك أهمية التشابكات والتكاملات بين الأهداف المختلفة، وعلى تحقيق هذه

التشابكات والتكاملات فى إطار توافقات زمنية ناجحة إلى أقصى حد، بحيث تنجز السياسات وترتقى باستمرار.

بعد ذلك يأتى العامل الثالث وهو «الإدارة». المسألة بالنسبة للإدارة تعنى تشغيل الموارد المتاحة (بشر/مادة/زمن) بأحسن قدر من التنسيق، وذلك فى إطار تحقيق أهداف (رئيسية أو جزئية) محددة، وبحيث يتم الحصول على المخرجات المطلوبة بأقل ما يمكن من تكلفة أو فاقد.

وفى النهاية يأتى العامل الرئيسى الرابع والأخير، وهو الأداء الفنى Technical Performance. الأساس فى الأداء الفنى هو كفاءة البشر فى أداء مهامهم كأفراد (أو كمجموعات أو كجماعات)، سواء كانت (المهام) تختص بأعمال المقاولات، أم الزراعة، أم الطب والجراحة، أم المرور، أم البحث العلمى، أم التامين، أم التعليم، أم تربية الماشية، أم تصنيع منتجات ما.. الخ.. الخ.

الميزان والرمانة

والآن، بعد أن أشرنا إلى العوامل الرئيسية الأربعة، يلزم الانتباه إلى أمر ذى أهمية مطلقة، وهو أن مجرد توافر العوامل الأربعة لا يكفى لإحراز التقدم. هناك حاجة لإدراك الثقل الأمثل لكل من هذه العوامل فى ميزان التقدم، حيث يتحقق التقدم - فقط - إذا أمكن لكل عامل الوجود بثقله الأمثل فى عمليات إحداث التقدم.

هذا يعنى أن هناك ميزانا للتقدم، وأن لكل عامل من العوامل الأربعة ثقلا يمثل الوزن الأمثل (أو الدور الحرج) لهذا العامل فى ذلك الميزان. وبقدر ابتعاد أى عامل عن القدر (أو الدور) الأمثل المخصص له فى ميزان التقدم يكون الانحدار إلى التخلف.

هناك إذن ميزان التقدم، وللميزان «رمانة» لقياس أوزان (أو قوى) كل من العوامل الأربعة، ولا يكون التقدم متوازنا، ولا يحدث بالشكل الأمثل، ولا يستمر، ما لم تكن الرمانة فى موضعها الصحيح الحساس على الميزان.

كيف يستقيم الميزان؟

الآن نأتى إلى بيت القصيد فى الموضوع المطروح، وهو «التساؤل عن القدر الأمثل لدور (أو أهمية أو وزن) كل من هذه العوامل الأربعة حتى يستقيم ميزان التقدم؟».

فى تقديرنا، العامل الأول (وهو السياسات) له قوة (أو وزن) ٥٠٪ فى ميزان التقدم. بعد ذلك يأتى العامل الثانى (وهو الاستراتيجيات) بقوة تعادل ٢٥٪ فى هذا الميزان. وعندما تنجح السياسات فى تحديد الأهداف الرئيسية بعناية (كما أشرنا أعلاه)، وعندما ترسم الاستراتيجيات بطريقة تجعل الإنجازات تتوالى فى مراحل تكمل وتتمم بعضها بعضا أفقيا ورأسيا (بحيث يتتابع الجديد الأحسن ولا تحدث عودة إلى الوراء).. عندما يحدث كل ذلك (من سياسات

واستراتيجيات) بنجاح، فإنه لا يتبقى إلا التنفيذ فى أرض الواقع، والذى يكون - بدوره - تحصيل حاصل لما تحدد (ويتحدد) من سياسات، وما رسم (ويرسم) من استراتيجيات. إن هذا المتبقى يتمثل فى شقين، وهما العامل الثالث (والذى هو الإدارة) ويمثل فى قوة الميزان ١٢,٥٪، والعامل الرابع (والذى هو الأداء الفنى) ويمثل الـ ١٢,٥٪ الباقية.

يمكن إذن الانتباه إلى أنه مهما تتوافر الإمكانات البشرية داخل المؤسسات أو المجتمعات أو الدول، ومهما تحاول هذه الإمكانات إدارة نفسها بنجاح فى غيبة السياسات والاستراتيجيات الكفء، فإن الجهود البشرية والطموحات الإدارية ستتناقض بعضها مع بعض، ليس فقط نتيجة لعشوائياتها، ولكن أيضا بسبب العديد من الأمراض فى السلوكيات الفردية والإدارية، والتى تنشأ جميعها فى ظل غيبة (أو خلل) القوة العظمى الأولى وهى «السياسات»، والقوة العظمى الثانية وهى «الاستراتيجيات».

وللتبسيط نشير إلى مثال يكاد يكون محسوسا عند معظم القراء. يكمن المثال فى الأفراد العاديين الذين ينتقلون من بلدان غير متقدمة إلى دول متقدمة، ويصبحون هناك مواطنين مرموقين أو عباقرة، بفضل انخراطهم فى أطر واضحة وذات كفاءة من «السياسات» و «الاستراتيجيات» و «الإدارة».

مما سبق يمكن إذن أن نضع «الرمانة» في ميزان التقدم عند الموضع الذي يجعل للسياسات وزنا يساوى نصف القوة اللازمة لأحداث التقدم، وللاستراتيجيات ربعها، ولكل من الإدارة والأداء الفنى ثمنها (وذلك باعتبار أن القوة المحدثة للتقدم تساوى «واحد صحيح»).

معادلة التقدم

وهكذا، يكون المكان الصحيح الحساس للرمانة على ميزان التقدم هو: نصف + ربع + ثمن + ثمن (بالترتيب الذى أشرنا إليه)، وذلك حتى يحدث التقدم الأمثل، والذى يولد تفاعلا متسلسلا ومتواصلا فى الاتجاه الإيجابى للتقدم.

خاتمة

.. والآن، وقد خبرنا مفاهيم وقيم وميكانيزمات العولمة، بالغوص داخلها، وأيضا بالنظر إليها من خارجها. وبعد أن رأينا أنفسنا، تارة فى مرآة العولمة، كمجتمعات وكدول وكافراد، وتارة فى مرآة المعرفة والموضوعية بما فينا من سلبيات وإمكانات. هل نستطيع إنجاز التصحيحات اللازمة فى كياناتنا ومساراتنا، والوفاء بمتطلبات التقدم، أو نترك الزمام للقوى والمصالح المهيمنة على المسيرة الظاهرة للعولمة، والتى لا تبغى إلا مصالح عالم الـ ٢٠٪ (أو أقل)؟

إن تقدمنا – أهل الجنوب – ليس بأمر مستحيل، فعندما نتجه للتعامل مع مشكلاتنا بمنظومية، ولاستيعاب المعرفة المتاحة عالميا، ولإطلاق الزمام لإمكانات وأدوات وطاقات الإبداع فينا، وللتشارك كافراد وجماعات ومؤسسات ومجتمعات فى الكسب وأيضا فى المعاناة.. عندما نعزم على ذلك، أى عندما نتجه لخلق مرجعيتنا الذاتية للتقدم، فإننا سننجز، ليس فقط مجابهة العولمة وإنما التفاعل الإيجابى معها، والقفز فوقها.

لقد كان الجنوب مصدرا للحضارات الإنسانية الأصيلة، ومن الممكن حاليا أن تكون قوى الجنوب – بالأخذ بميزان التقدم – مصدرا رئيسيا لتصحيح مسار العولمة.

نبذة عن المؤلف

- أستاذ علم الأدوية والسموم.
- تخرج عام ١٩٧٠ فى كلية الصيدلة - جامعة الإسكندرية.
- أتم الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه فى الأكاديمية الطبية بوارسو، وفى المعهد البولندى لبحوث ورقابة الدواء.
- أجرى دراسات لبعد الدكتوراه فى معهد السموم بجامعة زيوريخ والجامعة التكنولوجية ETH بسويسرا.
- أنشأ فى إطار الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ثلاث وحدات عملية كانت الأولى من نوعها وطنيا وإقليميا. [معمل أثر الأدوية على الأجنة (١٩٧٢)، وقسم فارماكولوجيا النمو (١٩٨٤). ومركز الإتاحة الحيوية للأدوية (١٩٩٠)].
- أول عربى ساهم فى تحرير الموسوعة الدولية للآثار الجانبية للأدوية Side Effects of Drugs (أعوام ٧٩، ٨٠، ١٩٨١).
- أشرف على ١٧ رسالة للماجستير والدكتوراه فى علوم الدواء، كما ناقش رسائل الماجستير والدكتوراه فى كليات الطب والعلوم والتجارة والآداب.
- أشرف على ١٦٥ دراسة تطبيقية (معملية وإكلينيكية) فى مجالات التقييم الدوائى.

- حصل مؤخرا (عام ٢٠٠٠) على دبلوم الدراسات العليا فى بحوث العمليات Operations Research.

- شارك كاستشارى فى اجتماعات إقليمية لمنظمة الصحة العالمية فى مجالات صناعة وسياسات الدواء، كما شارك كخبير فى التكنولوجيا واقتصاديات العولمة فى اجتماعات لخبراء مجموعة الدول الـ ١٥، وأيضا كمحاضر فى شئون الملكية الفكرية والعولمة فى لقاءات قومية وعالم ثالثية ودولية.

- عضو لجنة الثقافة العلمية (المجلس الأعلى للثقافة)، وشعبة الدراسات الإستراتيجية والاستخدام السلمى للفضاء (مجلس بحوث الفضاء)، ومجلس إدارة غرفة صناعة الدواء، وعضو مؤسس للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية.

- عضو الهيئة الاستشارية لمجلتى «سطور» و «أحوال مصرية».

- **صدرت له المؤلفات التالية:**

١ - صناعة الدواء فى مصر والمنطقة العربية - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ١٩٩٦.

٢ - التوافيقية منهج علمى تكنولوجى جديد - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ١٩٩٨.

٣ - التقدم الأسى - إدارة العبور من التخلف إلى التقدم - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ١٩٩٨.

٤ – إدارة المعرفة – برؤية مستقبلية – دار المعارف - القاهرة – ١٩٩٨.
[فاز بجائزة أحسن كتاب فى المستقبليات لعام ١٩٩٨].

٥ – إدارة العولمة – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – القاهرة– ١٩٩٩.

٦ – الوطنية فى مواجهة العولمة – دار المعارف – ١٩٩٩.

٧ – إدارة الابتكار الاستراتيجى والتغيير – كراسات عروض - المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٠.

٨ – الاقتصاد الرقمى – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠١.

٩ – ثورة الدواء: المستقبل والتحديات – دار المعارف – القاهرة – ٢٠٠١.

١٠ – التفكير بطريقة إستراتيجية – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٢.

١١ – حقوق الملكية الفكرية: رؤية جنوبية مستقبلية – المكتبة الأكاديمية - القاهرة – ٢٠٠٢.

١٢ – مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعارضة – محرر (مشارك) مركز دراسات التجارة الخارجية – جامعة حلوان – ٢٠٠٠.

١٣ – السياسة القومية للتنمية التكنولوجية – مجموعة مؤلفين (د. إبراهيم بدران وآخرون) – ١٩٩٩.

محتويات الكتاب

الموضـوع | صفحة

الباب الثالث – تصحيحات ومتطلبات

الباب الرابع – معادلة التقدم

العدد القادم

جيل بلا رأس

دكتور محيى الدين رجب البنا

إشترك فى سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى:

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكيًّا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكيًّا

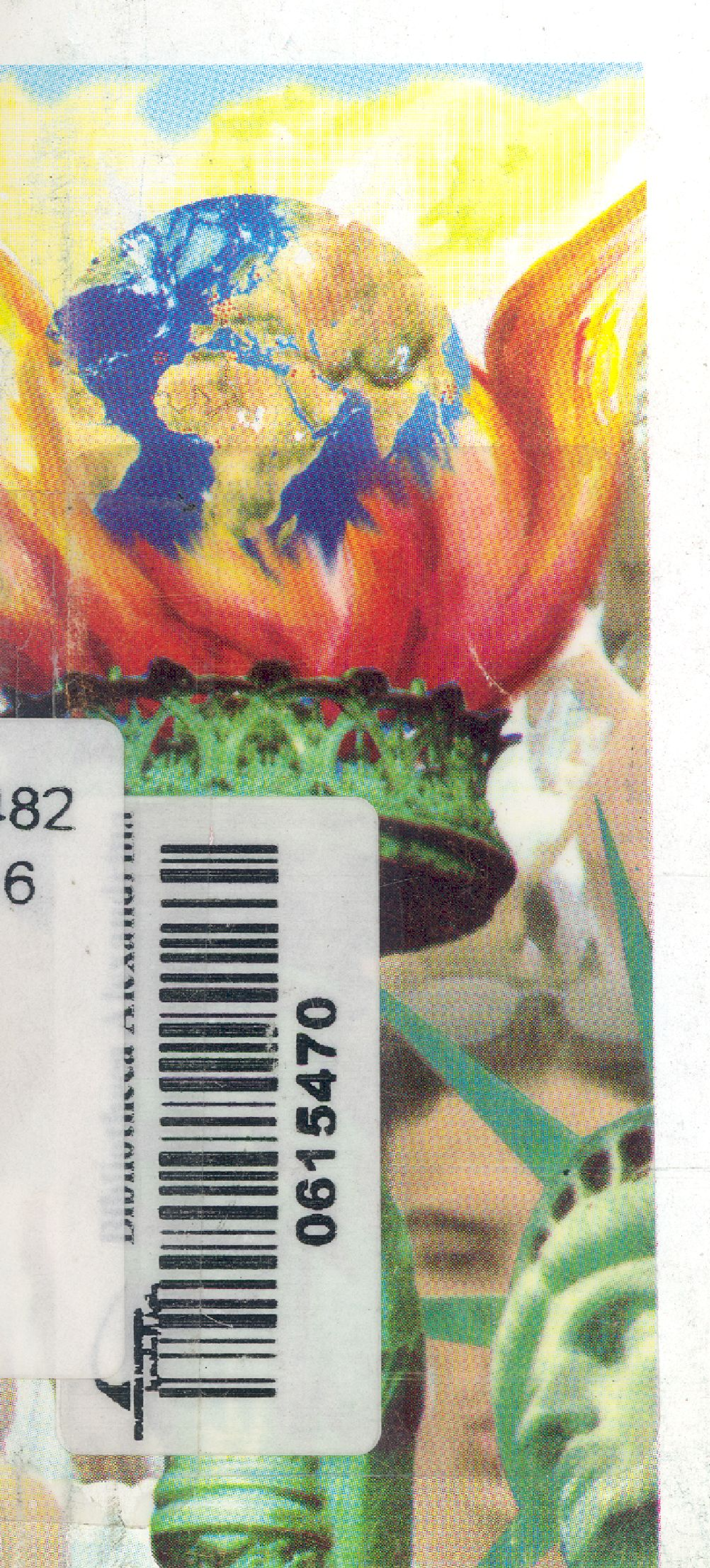
تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.

أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.

رقم الإيداع	٢٠٠٣/٧٥٠٠
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-6411-5

١/٢٠٠٣/٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)



هل يمكن القفز فوق العولمة ؟ وهل يمكن تصحيح مسارها ؟ وهل تستطيع الدول النامية الوفاء بمتطلبات التقدم أو تترك الزمام للقوى المهيمنة على مسيرة التقدم العالمية ؟

ولماذا تظل دول الجنوب متخلفة عن الركب العالمى.. وغير قادرة على التعامل مع مشكلاتها برغم أنها مهد الحضارات الإنسانية ؟ ومادام الأمر كذلك فلماذا هى عاجزة الآن عن الأخذ بزمام التقدم ؟؟

كتاب مهم .. بين دفتيه الإجابة عن كل هذه الأسئلة .



دار المعارف

٤٠٧٤٥٩/٠١

